# الجامعة اللبنانية

## في سنوات الحرب

## بين ١٩٧٥ و ١٩٨٨

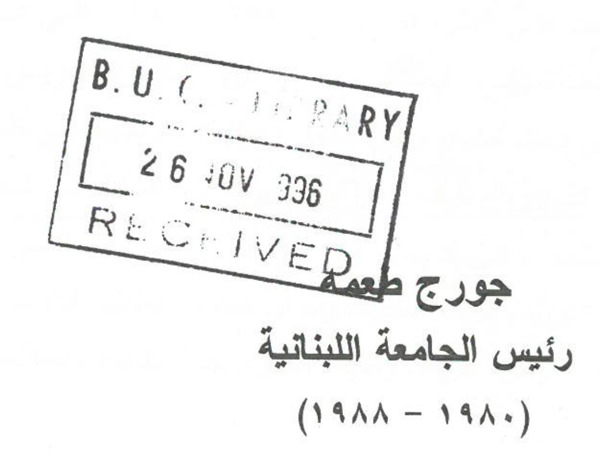
جورج طعمه
رئيس الجامعة اللبنانية
(١٩٨٠ - ١٩٨٨)

بيروت ١٩٩٦

# الجامعة اللبنانية

## في سنوات الحرب

## بين ١٩٧٥ و ١٩٨٨




جورج طعمة
رئيس الجامعة اللبنانية
(١٩٨٠ - ١٩٨٨)

بيروت ١٩٩٦

# مقدمة

قبل أن تخونني الذاكرة وأنسى بعض التفاصيل الشيِّقة التي واكبت رئاستي للجامعة اللبنانية في أصعب ظروف تاريخ لبنان، أي بين شباط ١٩٨٠ ونهاية حزيران ١٩٨٨، أحببت أن أكتب هذه الأسطر وفي الجعبة أضعافها، وبذلك أكون قد أكملت عملي كمؤرخ لبعض حقبات تاريخ الجامعة اللبنانية، المؤسسة التي أحببت ونذرت لها حياتي. هذا التأريخ بدأته في كتابي الأول الصادر عنْ مكتب العلاقات العامة في الجامعة سنة ١٩٨٢ ويحكي قصة **"الجامعة اللبنانية في سنواتها الأولى"**.

هدفي في ما أكتب، أن أُبيِّن بعض الظروف التي رافقت العمل اليومي في الجامعة في تلك الفترة الصعبة قبل أن يطوي الأحداث الغابرةَ مرورُ الزمان، فيتعرّف طلابها وأساتذتها الجدد على الفترة الممتدة بين ١٩٧٥ و١٩٨٠، التي شهدت تفريع الجامعة، وليطّلعوا -بعد تعييني رئيساً لها- على كيفية مباشرة التدريس في الكليات التطبيقية وتأسيسها على دعائم متينة، وعلى تطبيق قانونها وأنظمتها، في ظروف انتفت فيها أحياناً كل سلطة للقانون، وكيف أبعد السياسيون عن التدخل في شؤون الجامعة وعلاقاتي مع بعض منهم، وهي لا تخلو من الطرافة أحياناً. ولا بد من الإشارة إلى استعادة أساتذة الجامعة دورهم الرائد المفقود، بعد أن استولى الطلاب قبل سنة ١٩٧٥على قرارها، بدلاً منهم ولفترة زمنية طويلة. وعليه، فسأفرد فصلاً خاصاً بالطلاب.

ليس هناك تسلسل زمني دائم في كل ما كتبته، بحيث يكون مدعوماً بتواريخ دقيقة، إنما حاولت جاهداً وبقدر المستطاع احترامه، كما أغفلت عن قصد سرد الوقائع الروتينية المملّة. وإذا كنت قد تحاشيت ذكر بعض الأسماء، فالقصد من ذلك ألاّ أحرج أصحابها، على أنّ القراء المعنيين بالأمر سيتعرفون عليهم أو على بعضهم، لأن الصدق والأمانة العلمية هما همّي الأول. وإنّ ما كتبته ليس بيوميات دوّنتها في حينه، بل هي

أوراق ومسوَّدات احتفظت بها وسجَّلت فيها بعض الوقائع العامة ورجعت إليها عند الحاجة.

وبغية تسهيل قراءة هذا الكتاب، سأسرد بعض الوقائع بأسلوب قصصي، بحيث يمكن للقارئ الشروع بالقراءة من أي نقطة شاء. ثمَّ كان لا بُدَّ كما أسلفت من تخصيص فصل للسياسيين والجامعة، ولكيفية تَمَكُّني من عدم السماح لهؤلاء بفرض سطوتهم عليها، وكيفية الاستعانة بهم أحياناً في تطبيق القوانين والحفاظ على الأمن داخل الجامعة وفي محيطها. كما أتيت على ذكر تطبيق قانون التفرغ، وما رافق ذلك من اعتراضات طريفة. وقسمت مدة رئاستي إلى جزئين: الأول من شباط ١٩٨٠ حتى شباط ١٩٨٥، والثاني من آذار ١٩٨٥ حتى آخر حزيران ١٩٨٨.

هذا، ولقد خصَّصت لعلاقاتي مع رؤساء مجلس الوزراء ووزراء التربية، من الذين تعاملت معهم، مقاطع خاصة لا ارتباط عضوياً بينها في أغلب الأحيان. وأحببت أن أذكر بعض الحوادث الأليمة التي تعرَّض لها موظفون داوموا على العمل الدؤوب خلال الأعمال الحربية، رغم كل الصعوبات والتهديدات والتعديات التي أصابتهم مع بعض أفراد الهيئة التعليمية. ونظراً لطرافة ما له علاقة بالأبنية الجامعية، فقد استخلصت منها ما تحلو قراءته. وقبل أن ينسى البعض الانتصار في معركة الدخول إلى الملاك وما رافقها من شؤون وشجون، أحببت أن أخصِّص لها بعض الصفحات. وسأنهي الكتاب بقصة التحاقي بمكتب التربية الدولي في جنيف وبقصة تكليف خلف لي في رئاسة الجامعة؛ إنما قبل ذلك سأتوقف عند النقطتين اللتين فشلت في تحقيقهما وهما: المجالس التمثيلية وتثبيت العاملين في إدارة الجامعة من إجراء ومياومين، وكنت قد وزَّعت بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٨٠، أي بعد أسبوع من تسلُّمي مهامِّي الرئاسية، بياناً يشرح النقاط التي أنوي تحقيقها أثناء ولايتي، وخطة عملي المستقبلية المرتكزة في مجملها على توصيات مجلس الجامعة السابقة وتحقيق مطالب الأساتذة.



وكان بودِّي لو أنِّي أعدت نشر الرسائل التي اعتدت توجيهها إلى أهل الجامعة، في مطلع كل سنة جامعية، وفيها نوع من فحص الضمير وجردة علنية لما أُنجز خلال عام منصرم وما كنت عازماً على إتمامه في عام مقبل، فهذه الرسائل تظهر تسلسل الأحداث الزمني وترابطها، بيد أنّ ظروف نشر هذا الكتاب لا تسمح بذلك. وكنت قد كرَّست عادة إحياء يوم الجامعة في أول يوم اثنين من كانون أول من كلِّ عام، والمصادف لليوم الدراسي الأول لسنة ١٩٥١. ولعلَّ أغلبية الرسائل وُجِّهَتْ في هذه المناسبة، وفيها دعوة متكرِّرة للمحافظة على الطبيعة والامتناع عن الصيد وقتل الطيور. وكانت هذه الدعوة تضحك سامعيها، في وقت لم يتورَّع فيه البشر عن قتل إخوانهم في الإنسانية. وبما أن حبَّ الطبيعة والانصراف المستمر للبحث العلمي هما من أهم ما سعيت إليه دائماً، فقد كرَّست لهما أيضاً فصلاً خاصاً.

# الفصل الأول

## الفترة ما بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٠

**سأورد** في هذا الفصل نبذاتٍ موجزةً عن بدء الأحداث الدامية في لبنـان وتأثيرها على سير العمل في الجامعة اللبنانية التي تفرّعت، وسفري مع العائلة إلى فرنسا، ومن بعدها مساعدتي الدكتور أسعد رزق، وزير التربية الوطنية آنذاك، واطِّلاعي عن كثب على أمور الجامعة الإدارية، ثمَّ تعييني في عمادة كلية العلوم وما رافق مهمتي من أحداث ومنها خطف أساتذة، وعملي إلى جانب الدكتور بطرس ديب رئيس الجامعة منذ أول أيلول ١٩٧٧ حتى ٢٠ شباط ١٩٨٠.

### بدء الأحداث الدامية في لبنان

سنة ١٩٧٥ ابتدأت الحرب في لبنان، فأقفلت الجامعة أبوابها طيلة السنة الجامعية ١٩٧٥-١٩٧٦ ولم يتمكّن كثير من الأساتذة والموظفين من قبض رواتبهم لعدَّة أشهر. كما توقَّفَت البنوك أحياناً عن تزويدنا إلاَّ بالنَّذر القليل من المال لشحِّ السيولة، فتوقفت الأعمال وفكَّر اللبنانيون بالهجرة إلى الخارج بغية كسب لقمة عيش كريمة واتقاء أخطار الحوادث الحربية وأعمال الخطف المشينة. وكنت أرفض تماماً فكرة الهجرة وأعيش كغيري من اللبنانيين الذين ما انفكوا طيلة سنوات الحرب يحلمون بأنها غمامة سرعان ما ستزول. ولكنَّ الحوادث العنيفة كانت تتوالى ثمَّ تتوقَّف لتعود فتشتد من جديد. وبينما كان أولادي يعيشون مع أمهم قرب مدرستهم في رأس بيروت، كنت أُلازمُ المنزل وحدي في الأشرفية، منتظراً الفرج كغيري من اللبنانيين. وكنت أحاول تمضية الوقت منصرفاً إلى الأعمال الاجتماعية التي فرضتها الحرب، فأهتمُّ من وقت لآخر بأحوال المهجرين المتوافدين من مختلف المناطق إلى بيروت وبالمصابين في المستشفيات. وهكذا التقيت

بالدكتور أسعد رزق الذي لازم مستشفاه طيلة الحرب. وكانت لي نسيبة في عمر الورود حصدتها قذيفة عشوائية وقضت عليها بين ذويها، وقد أثَّرَتْ فيَّ هذه الحادثة كثيراً وتألَّمتُ لها.

وذات صباح، أصابت قنبلة شرفة محاذية لغرف النوم في منزلنا، إلاَّ أنها لم تنفجر بل تطايرت شظايا الحجارة والإسمنت لتصيب نافذة ابنتنا ليلى. فنهضت مذعوراً وكأن تياراً كهربائياً مسَّني، ورأيت في هذه الحادثة الصباحية نذير شؤم وتنبيهاً يدعوني إلى إخراج الأولاد من هذه الحرب القذرة. فقررت أنا وزوجتي فوراً أن نذهب بعائلتنا إلى فرنسا ونبقى هناك حتى يفرجها الله.

## السفر إلى فرنسا مع العائلة

أجريت الترتيبات اللازمة وحصلت بالواسطة على شيك بمبلغ خمسة آلاف دولار وكان كل ما نملك. وضعت العائلة في السيارة وتوجَّهت عبر طريق عيون السيمان إلى البقاع، مع قافلة من السيارات تحت حراسة الجيشين اللبناني والسوري، ومنه إلى دمشق فحمص حيث يوجد لزوجتي أنسباء. وكنت قد اتصلت بشقيقي نعمه في السعودية فدعاني لزيارته في جدة. تركت العائلة في حمص وذهبت إلى جدة في السعودية واستحصلت هناك على التأشيرات الضرورية لمتابعة سفرنا بالسيارة إلى أوروبا بعد عودتي إلى سورية.

في آب ١٩٧٦، وصلنا إلى باريس وسجَّلنا الأولاد في المدارس بعد أن استأجرنا شقة صغيرة. ومن هناك أرسلت كتابا إلى كلية العلوم في بيروت لأعلم عميدها بأنني عزمت على العمل خارج الجامعة وبأنني أطلب إجازة، تاركاً له حرية التصرف بهذا الكتاب، ثمَّ قفلت عائداً إلى السعودية، حيث حاولت أن أعمل مع شقيقي مدة ثلاثة أشهر قضيت معظمها سفراً متنقلاً بين المملكة وبين أوروبا.



## العودة إلى لبنان

في نهاية ١٩٧٦، استقرت الأوضاع نسبياً في بيروت وأُعيدَ فتح مطارها وبدأ الناس بالعودة إليها، وكنت في طليعة العائدين إلى لبنان. كان أول عمل قمت به زيارة كلية العلوم التي هَالَني منظر الخراب فيها، فقرَّرت فوراً ترك البحبوحة التي كانت تنتظرني بالعمل خارج الجامعة والعودة النهائية إلى لبنان، فأبلغت العميد بذلك وأرسلت رسالة شكر واعتذار بهذا المعنى إلى شقيقي في السعودية. وفي هذه الأثناء كان الدكتور أسعد رزق قد عُيِّن وزيراً للتربية الوطنية، فقمت بزيارته في مستشفاه للتهنئة.

وكانت الفروع الجامعية الثانية قد أنشئت وأصبحت أمراً واقعاً. ونظراً لتعذر انعقاد مجلس الجامعة، حُصِرَت الأمور الجامعية بين وزير التربية وبين مجلس الوزراء، فطلب مني الوزير رزق أن أساعده في دراسة ملفَّات الجامعة. فاستأذنت بالذهاب إلى باريس لتمضية عيد الميلاد مع عائلتي وعدت نهائياً إلى بيروت في ١٩٧٦/١٢/٣١، أي عشية رأس السنة الجديدة.

ساعدني العمل مع الدكتور رزق على الاطِّلاع عن كثب على دقائق أمور الجامعة. وكان يفكِّر مثلي أنْ لا حاجة لوجود فروع ثانية، وبأن الحرب قد ولَّت أدبارها على ما ظنَّ معظم اللبنانيين.

## قصة تعييني في عمادة كلية العلوم

عند تعيين الدكتور بطرس ديب في رئاسة الجامعة اللبنانية سنة ١٩٧٧، سعى، بحكم حسِّه للواقع، لتثبيت الفروع الجامعية التي فرضتها الحرب، وكان قد عمل قبل تعيينه على استصدار المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٢ تاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٩٧٧، الذي يعدِّل بعض أحكام قانون الجامعة اللبنانية ويعطي رئيسها تفويضاً دائماً لكي يمارس ضمن الجامعة الصلاحيات المالية والإدارية التي تنيطها القوانين والأنظمة بالوزير، باستثناء الصلاحيات الدستورية. وقد نص هذا المرسوم على ما يلي: "في حال تعذُّر انعقاد

مجلس الجامعة اللبنانية يمارس صلاحياتِهِ رئيسُ الجامعة، على أن تقترن مقرراته بموافقة مجلس الوزراء". قوبل هذا المرسوم الاشتراعي بالمعارضة العنيفة في أوساط الجامعة وفي أوساط الوزير الدكتور أسعد رزق، وكادت تدفعه إلى الاستقالة، وكنت معه من أشد المعارضين، ذلك أنني كنت أظن بأن الحرب ستتوقف سريعاً وتعود بعدها الحال إلى مجراها الطبيعي، وبالتالي لا حاجة إلى إصدار مثل هذا المرسوم. ولكن، سرعان ما فقدت الأمل بسلامٍ قريب.

كنت كغالبية اللبنانيين أرفض الحرب وأكرهها. وقد تعلَّمت سريعاً من الدكتور ديب أن أتعامل بدوري مع الواقع وأجاريه بواقعيته. إلاَّ أنني بقيت أحلم بوحدة كلية العلوم في حدث-بيروت، التي لم يتركها إلى الفرع الثاني سوى زميلين فقط وموظَّفيْن. وقد تشجع كثير من العاملين فيها، من القاطنين في شرقي العاصمة، على مجاراتي في تفكيري وعلى ملازمة هذه الكلية في الحدث، ورفض الانتقال إلى الفرع الثاني رغم العروض المغرية بترقيتهم والتهديدات المتواصلة من رجال الميليشيات: "على مَنْ يعيش منكم بيننا الالتحاق فوراً بالكليات الثانية". هذا ما رُدِّدَ على مسمعي مراراً وهكذا كانوا يدعونها غالباً "الكليات الثانية"، ومنهم من استمر بتسميتها كذلك حتى الآن. وكانت سلطات الأمر الواقع قد عيَّنت للفروع الثانية عمداء، ولذا فقد اعترضَتْ هذه السلطات بدورها على هذا المرسوم. وهكذا، كانت الفروع الأولى تريد فرعاً واحداً لكلية واحدة واقعة غالباً في المنطقة الغربية من بيروت، والفروع الثانية -في المنطقة الشرقية- تريد كليات ثانية مستقلة ومنفصلة عن الأولى.

سرعان ما تبيَّن لنا بُعْدُ نظر الدكتور ديب، الأمر الذي دعاني لأسعى فيما بعد، مع من سعى، إلى شرح وجهة نظره الواقعية وصحة موقفه الوطني، لجميع الفعاليات، والتعبير الأخير كان دارجاً وقتها. وهكذا تقرَّبت من الرجل وكان بيننا احترام متبادَل أدّى، بالاتفاق مع الوزير رزق الذي كنت ألتقيه عدة مرات في الأسبوع، إلى الموافقة على تعييني عميداً لكلية العلوم.



كنَّا جميعاً مُحْرَجين من وضع العميد حسن مشرفية: كيف نعلمه بالأمر؟ فالسلطة السياسية تريد تغيير جميع العمداء، والوزير رزق والرئيس ديب وأنا شخصياً نَكُنُّ للدكتور مشرفية كلَّ تقدير واحترام، ونعرف تضحياته الغالية في إرساء قواعد ثابتة للجامعة وعمله الدؤوب في إنشاء جامعة وطنية سليمة.

وقد قرَّ الرأي أن يقوم الوزير رزق بزيارة العميد مشرفية في مكتبه في الكلية، عشية صدور قرارات مجلس الوزراء بتعيين العمداء، ليضعه في جوِّ القرار السياسي. وكنت أرافق الوزير في هذه الزيارة بحجة إطلاعه على مختبرات الكلية في الحدث. إلاَّ أنَّ عميد الكلية الأسبق الأستاذ نزار سلهب بقي ملازماً الزائر، ولم يترك شاردة ولا واردة إلاَّ وأراد أن يطلع الوزير عليها. ومضى الوقت سريعاً فلم تتح الفرصة للدكتورين رزق ومشرفية أن يجتمعا على انفراد.

لم يُرْضِ تعييني عميداً لكلية العلوم لا اليسار ولا اليمين. وكنت شخصياً لا أنتمي إلى أي من الاتجاهين، وابتعدت كلياً عن السياسة بعد تخرجي من الجامعة وتعييني أستاذاً للتعليم الثانوي. فالمناقبية لا تسمح لمن يقوم بالخدمة العامة بأي انتماء حزبي سواءٌ أكان ضيقاً أو واسعاً. وكنت أعتبر مع غالبية أساتذة الجامعة أن اليسار ذكي مشبوه، إذ يتلقى بعضه الأوامر من الخارج، فيما نقيضه اليمين أحمق ومشبوه للسبب ذاته. ولذا، فقد اعتبرني كلا الاتجاهين عدواً. فأنا، بالنسبة لليسار، أخذت مكان الدكتور مشرفية المحسوب عليه؛ وبالنسبة لليمين كنت أمثل الفريق الذي لم يقبل بالانتقال إلى الفروع الثانية، وبالتالي فقد اعتُبرت من التيَّار المعادي الذي يسير عليه حسن مشرفية. وقد كتبت الصحف الصادرة آنذاك، والنشرات الإعلامية السياسية غير المرخص لها، أكان في بيروت الغربية أم في بيروت الشرقية، الكثير عن هذا الموضوع.

وقد مهَّدَت اتصالات الرئيس ديب مع السياسيين أمامي الطريق، وكانت معاملتي العادلة للفرعين قد ساعدتني كثيراً في تذليل الصعاب الأولى، كما أن زيارتي الفورية

للدكتور مشرفية بعد تعييني، خفَّفَت مؤقتاً الكثير مَن متاعبي. كنت أريد النجاح في العمادة إذ أنني اعتبرتها الطريق السليم للوصول إلى رئاسة الجامعة بمساعدة الرئيس ديب الذي لم يُخْفِ نيته بالعودة إلى السلك الدبلوماسي عندما تسير الجامعة على خير ما يرام.

وكنت قد فاتحت، بين الجِد والهزل، أستاذي الدكتور مشرفية، قبل تعييني عميداً، برغبتي في الوصول إلى منصب رئاسة الجامعة بعد أن انتهت مدة ولاية الدكتور إدمون نعيم. فقال إن أفضل شخص برأيه يمكنه احتلال هذا المركز هو الوزير السابق الدكتور نجيب أبو حيدر. وكنا في سيارتي عائدين عن طريق الشويفات من الكلية إلى رأس بيروت، بعد أن هَرَّبْنا منها مبلغاً هاماً من المال كان العميد قد خبأه هناك بين دفاتر عتيقة. وقد دخل لصوص إلى الكلية وفجَّروا الخزنات الحديدية واستولوا على ما فيها من مال مودع كسلفات يتصرف بها رؤساء المختبرات وبعض الإداريين في تسيير أعمالهم. وقبل أن تشتد الأحداث، وتوقُّعاً لما قد يحصل من سرقات، قام الدكتور مشرفية بتخبئة المال خارج خزنته الحديدية تحسُّباً للسرقة، وحسناً فعل. وكنا قد حضرنا إلى الكلية في خريف ١٩٧٥ -في فترة هدوءٍ أمني- بسيارتين مع الزملاء الشيخ بديع تقي الدين والدكتور روبير حنا والأستاذ لطف الله غريب.

ومن أطرف ما وقع في هذا المجال أيضاً، أن الآنسة إيمّي أرقش، المسؤولة عن مختبرات قسم الكيمياء، كانت قد تركت مفتاح خزنة مكتبها في الدرج. ولا بد من أن يكون السارقون قد تنبهوا للأمر، فلم يفجِّروا الخزنة بل فتحوها وأخذوا ما فيها من أموال. وهكذا لم تسلم سوى خزنة واحدة في الكلية. إلاَّ أن المفتشين الماليين الذين كلفوا بالتحقيق فيما بعد، رأوا أنَّ في تصرف الآنسة أرقش إهمالاً فاضحاً. فكيف تترك مفتاح الخزنة في الدرج؟

وكان كل من يعمل في الكلية يعرف مدى أمانة هذه الموظفة وحرصها على الأموال العامة، فهبُّوا جميعاً للدفاع عنها قائلين: الحمد لله أنها أبقت المفتاح في الدرَج، فقد



سَلِمَتْ الخزنة من التفجير. والقصاص الوحيد الذي نالته الآنسة أرقش هو أنَّ خزنتها بقيت على قِدَمِها، بينما الخزنات الباقية استبدلت بأخرى جديدة.

### وضع مباني كلية العلوم في الحدث بعد أحداث تموز-آب ١٩٧٨

منذ خريف ١٩٧٦ تمركزت قوات الردع العربية على مدخلي الكلية في الحدث وحافظت على الأمن داخلها. ونتج عن ذلك وقوع بعض احتكاكات طفيفة ومضحكة مع الطلاب. إلاَّ أن الأمر لم يكن ذا بال. فالعميد السابق كان يطالب دائماً بوضع قوة أمنية على مدخل الكلية، ورغم بعض تجاوزات فردية، فقد ارتاح الجميع إلى وجود هذه القوة. وفي أول صيف ١٩٧٨، اضطرب حبل الأمن في الحدث وتحوَّلت مباني الجامعة وأملاكها إلى موقع حربي وتعرَّضت الكلية ومحتوياتها نتيجة لذلك إلى أخطار وخسائر جسيمة. كما توقفت جميع الأعمال الإدارية والأكاديمية. وقد رفعت إلى رئيس الجامعة بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٣ تقريراً مفصلاً عن الوضع وأشرت إلى أنَّ "أهم وأخطر ما في الأمر أن في الكلية مولداً للنيوترونات، إذا أصيب بقذيفة تعرَّض البشر وجميع الكائنات الحية في محيطه للإشعاعات المميتة". وأضفت قائلاً "إن بعض عناصر متمركزة على سطح المختبرات قد استعملت الغرف المخصَّصة للحيوانات المخبرية"، مع ما فيها من جراثيم فتاكة. ويخلص التقرير إلى وجوب إبلاغ من يلزم بحقيقة هذا الواقع والمطالبة بتحييد الكلية والسعي في سبيل نزع الصفة الحربية عنها.

إن التهويل بخطر الإشعاعات لم يكن بدعة اخترعتها من بنات أفكاري، بل طريقة فعَّالة استعملها العميد السابق مشرفية لسنتين خلتا، بغية تخويف المقاتلين المتمركزين في الحدث وإبعادهم عن الكلية. وقد نَسَجتْ على منواله وقلَّدته مستعملاً الطريقة ذاتها.

بعد أن رفع رئيس الجامعة الأمر إلى مجلس الوزراء، وتناولته وسائل الإعلام، انبرت نشرات اليسار الإعلامية التي كانت تصدر في ذلك الحين، إلى إنتقادي بالقول إنني

"أسدد فواتير بقايا الجبهة اللبنانية التي خطَّطت ونفَّذت مع الوزير رزق لإبعاد الدكتور مشرفية عن العمادة وإسنادها إلى طعمه لأسباب ظهرت بعد التنفيذ". وأضافت أنني أريد السعي للإفساح أمام الميليشيات الفاشية المتواجدة في الحدث كي تنفلت من عقالها بقصف المناطق الوطنية". وقد نسي كاتبو هذه النشرات بأن مطلقي النار على الكلية هم المقاتلون الموجودون في الحدث والتهويل بخطر الإشعاع موجَّه ضدَّهم وليس ضدَّ سواهم.

وأسخف ما جاء في هذه النشرات "أن العميد طعمه دأب على حذف كلمة "الشويفات" من عناوين الكلية الموجودة على جميع أوراق الكلية الرسمية وإبقاء كلمة الحدث !". وطبعاً لقد فات كاتب التعليق بأنني علمِيّ، وأسمِّي الأمور بأسمائها، فالحدث هي غير الشويفات وكلية العلوم تابعة عقارياً للحدث شئنا أم أبينا. فالتلفون والمياه والبلدية والبريد الخ... كلّها مرتبطة بالحدث، وهي على حدود الشويفات العقارية الشمالية، وبينهما تقع بلدة كفرشيما. على أي حال فما أهمية هذا الأمر؟

ومع ذلك، فإنَّ انتقاد اليسار عزَّز مواقعي في الشرقية التي كانت غير مطمئنة إلى وجودي على رأس كلية العلوم، أما الأستاذ وليد جنبلاط الذي قرأ هذه النشرات فقال لي بالفرنسية: "إنها ورق ملفوف لا تستحق الاهتمام".

## خطف الدكتور سمير كرم

انتخب أساتذة الرياضيات في فرع كلية العلوم الثاني الدكتور سمير كرم رئيساً للقسم. وكان شديد المراس يقف بصلابة بوجه تدخُّلات الطلاب الحزبيين. وكنت قد تكلمت معه مرة واحدة في حياتي ولا أعرف عن ماضيه شيئاً، كما لم يتسنَّ لي أن أدرس ملفَّه عن كثب. فقد كان منتمياً إلى الفرع الثاني قبل تسلُّمي منصب العمادة. وبعد الامتحانات الفصلية لسنة ١٩٧٩، حاول فريق من الحزبيين التأثير عليه لإنجاح مناصريهم فرفض بعنف. فما كان منهم إلاَّ أن ترقَّبوه قرب منزله في تحويطة فرن الشباك واقتادوه بعد ظهر عيد الفصح من تلك السنة إلى مكان مجهول ومن حينه اختفى أثره.



(في الحقبة ذاتها اختفى الدكتور جميل إبراهيم من كلية التربية ولم يعرف سبب اختفائه ومصيره فيما بعد أي شيء). وما إن علمت بخبر خطف الدكتور كرم حتى قمت مع الرئيس ديب بمراجعات حثيثة بغية الإفراج عنه. كما أن الأساتذة في الفرعين هبّوا جميعاً للمطالبة بعودة زميليهم. وعندما فشلت في الأمر انتابني شعور بالمسؤولية وصمَّمت على الاستقالة فوراً ورفعت كتاباً بها إلى الرئيس ديب وذهبت إلى منزلي، فأيَّدني أساتذة الكلية بأغلبيتهم الساحقة. وقد قدَّم أساتذة الفرع الثاني استقالة جماعية، فيما أصدر أساتذة الفرع الأول بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٨ بياناً بهذا المعنى. كما أضربت كلٌّ من كليَّتَي التربية والعلوم. وبحث الأمر على جميع الأصعدة بدءاً من رئاسة الوزارة وصولاً إلى الفعاليات على الأرض. إلاَّ أن الجهة الخاطفة رأت في تصرفي هذا تحدِّياً لها، ولا سيما أنها كانت تعتبر مواقف الدكتور كرم، أثناء تحضيره شهادته في باريس، مؤيدة لليسار، وبأنني أدافع عنه لهذا السبب لكوننا ننتمي معاً لهذه الجهة. وبعد تهديدات عديدة، وبعد رفض الدكتور ديب استقالتي، قبلت نصيحة الأصدقاء بالانتقال للسكن في المنطقة الغربية قرب أولادي وزوجتي في محلة قريطم. وقد عمل الدكتور ديب كثيراً على تهدئة الأمور، وكنا نأمل بأن يفرج عن زميلينا، ولذا كرَّرت مجدداً محاولاتي التي باءت أخيراً بالفشل.

أحببت أن أذكر هاتين الحادثتين لأبيِّن، مرة أخرى، بأن اليمين واليسار متشابهان.

## شراء أول جهاز كمبيوتر في كلية العلوم

كنت قد صرَّحت يوم تسلُّمي مهام عمادة كلية العلوم بأن من أهدافي الرئيسية تزويد كلية العلوم في الحدث بجهاز كمبيوتر. وكان مجلس الجامعة قبل الحرب قد رفض هذا الطلب واستأجر جهاز كمبيوتر وضعه بتصرف كل وحدات الجامعة في مركز الرئاسة في محلة بير حسن. وبما أن مجلس الوزراء في ذلك الحين كان قد حصر به أمر شراء أجهزة الكومبيوتر في الدولة، وخوفاً من رفض طلبي، رفعت إلى رئاسة الجامعة مواصفات الجهاز المطلوب، بيد أني لم آتِ على ذكر كلمة كومبيوتر أو كلمة حاسوب (التي كانت قد دخلت في التعابير المستعملة للدلالة على هذا الجهاز)، بل أوضحت أن

المطلوب هو مجموعة أجهزة يستعملها الطلاب الذين يحضِّرون إجازة في الرياضيات التطبيقية، وكان هذا فعلاً مرادي. وهكذا، وافق مجلس الوزراء على طلبي. وقد أسرعت في عملية الشراء تحسُّباً لكل طارئ. وعندما تنبَّه للموضوع المتضرِّرون من هذا الأمر كان السيف قد سبق العذل. أما ثمن الأجهزة المشتراة فقد كان أقل من قيمة الاشتراك السنوي الذي استمرت الجامعة بدفعه إلى حين تسلُّمي مهام الرئاسة.



## الفصل الثاني

# تعييني في رئاسة الجامعة

بتاريخ ٢٩ كانون ثانٍ ١٩٨٠، كان العمداء مجتمعين كمجلس عمداء في مكتب الرئيس ديب على عادته مرة كل أسبوع (ونظراً لاضطرار الرئيس ديب إلى الانتقال يومياً إلى القصر الجمهوري، فقد اختار توقيت انعقاد مجلس العمداء، كما كان يحلو له أن يدعوه، في اليوم الذي ينعقد فيه مجلس الوزراء، لأن في مثل ذلك النهار لا يستطيع مقابلة رئيس الجمهورية)، وإذا بجرس الهاتف يرن، فاستأذن منَّا الدكتور ديب، بتهذيبه المعروف، وأخذ يتكلَّم مع شخص لا نعرفه ويهز برأسه مردِّداً: نعم. وبعد أن أغلق الخط، استأذن مجدَّداً وطلب من السكرتيرة أن تطلب القصر الجمهوري. وبانتظار وصل الخط قال الدكتور ديب: هناك خبر سار سأنقله إليكم فور التأكد منه. وبعد لحظات رن الجرس مجدَّداً وسمعنا الدكتور ديب يسأل:

– هل هناك من مقرَّرات في مجلس الوزراء تتناول الجامعة اللبنانية؟ وبعد أن أقفل الخط وقف الدكتور ديب باسماً وتوجه نحوي فاتحاً ذراعيه وقائلاً: لقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتعيينكم رئيساً جديداً للجامعة اللبنانية، مبروك. وبعد لحظة من الجمود، صفق العميد سامي نصيري، تلميذي السابق، وهرع يعانقني، وبعدها توقفت الجلسة وهنَّأني الحضور ومنهم من كان يطمح إلى هذا المركز.

### المرحلة التي سبقت التعيين

وكان سبق التعيين حملة متواصلة وحثيثة من الاتصالات قام بها الرئيس ديب مع رئيس الجمهورية، ولا سيما مع الأوساط المارونية بغية إقناعها بوجوب التَّخلي عن هذا

المركز والقبول بإسناده إلى غير ماروني. وكنت بناءً على نصيحته، قد تشرّفت بمقابلة نيافة الكردينال خريش، البطريرك الماروني في بكركي. وكنت أعرفه منذ كان راعياً لأبرشية صيدا، إذ كنت أرافق والدي في مطلع كل صيف، لسؤال خاطره عندما كان ينتقل من صيدا إلى مقرّه الصيفي في بيت الدين. كما كان ينزل في دارتنا في المختاره عند زياراته الرعائية ولا يفرّق بين ماروني وغير ماروني. استقبلني غبطته بالترحاب وعرضت عليه الغاية من زيارتي فتفهّم الوضع. لكنّ بعض قوى الأمر الواقع في الرهبانيات استمرت بمعارضتها لي.

وأيضاً، وبناءً على إرشادات الدكتور ديب قمت بمقابلة هذه القوى، واجتمعنا مطولاً واستعرضنا جميع النقاط التي تُبيِّن ابتعادي عن كل انتماء غير الانتماء للعمل في سبيل المصلحة العامة. وكانت هذه القوى على معرفة بكل تفاصيل حياتي، فطُرِحَت عليَّ الأسئلة وأجبت عنها بكل صراحة. ولم يجد السائلون في النهاية إلاّ أن يقولوا لي بالحرف الواحد: "عيبك الوحيد أنك غير ماروني" !.

عند عودتي إلى منزلي قرفاً، فكرت بأن أقابل الشيخ بشير الجميل، تلميذي القديم في "الليسيه" نظراً لكلمته المسموعة لدى هذه القوى. وكنت ألتقي به بعض الأحيان في المناسبات الاجتماعية. جرت المقابلة في مكتبه في محلة الكرنتينا، وكانت الليلة التي سبقت الموعد المحدد حامية الوطيس، تساقطت فيها القذائف على الأشرفية من كل صوب، واضطررنا للنوم في طابق سفلي تحت الأرض. بعد تبادل كلمات المجاملة التقليدية، قلت:

– ليلة البارحة كانت حامية والقنابل تساقطت كالمطر، إنما والحمد لله نجونا ولم نصب بأذى. فالقذائف وشظاياها كانت لا تصيب إلاّ الموارنة، وتحيد عن غيرهم.

ضحك الشيخ بشير وأشار إلى صورة كبيرة معلّقة على الحائط وراء المقعد الذي كنت أجلس عليه، وتمثّله بلباس القتال واقفاً بين شلّة من المقاتلين.



– هؤلاء المحاربون ينتمون إلى طوائف مختلفة، والذين استشهدوا منهم جلُّهم من الروم الكاثوليك.

وأخذ يعدد اسماءهم، ثمَّ أردف قائلاً:

– الذين قالوا لك بأن عيبك الوحيد هو أنك غير ماروني هم على خطأ.

إذن، لقد كان مطّلعاً على نتائج مقابلتي آنفة الذكر. وبعد أن تحدّثنا في أمور شتّى خرجت من مكتبه مرتاحاً إلى أنني أصبت الهدف.

### بعض التعليقات على تعييني

ورد في وكالة "الأنباء الصحفية" بتاريخ ١٩٨٠/١/٣٠ ما مفاده أن اختيار الدكتور طعمه رئيساً للجامعة يعود إلى سببين رئيسيين هما:

١ – رغبة الدولة في الاستمرار باعتماد مبدأ التوازن الطائفي، إذ أن الدكتور بطرس ديب –الماروني– قد حلَّ محل السفير السابق الدكتور نجيب صدقه –الكاثوليكي– في سفارة لبنان في باريس، الأمر الذي فرض على الدولة اختيار كاثوليكي هو الدكتور جورج طعمه ليحلَّ محل الدكتور ديب في رئاسة الجامعة اللبنانية.

٢ – رغبة الرئيس سركيس في إرضاء أحد رؤساء الأحزاب التقدمية، ذلك أن الدكتور طعمه هو من أبناء بلدة رئيس الحزب المذكور.

طبعاً بالنسبة إلي، كنت بعيداً كل البعد عن مثل هذه الأخبار، وكنت أعرف من يقف وراءها. لم أراجع أيّاً من رجالات طائفتي، ولعائلتي بينهم رهط من الأصدقاء، كما أنني ما تكلمت يوماً بموضوع كهذا مع ابن بلدتي الذي اعتز بمحبته والذي ما كان ليتلكأ في مساندتي. إنَّ نجاحي في كلية العلوم هو الذي مهّد لي الطريق، والدكتور ديب وضعني

في الواجهة، ولذا تسلَّمت وظيفتي الجديدة مرفوع الرأس عالي الجبين، مطبقاً أثناء ممارستي لها القول المأثور: "ما في أغنى من مستغني".

كما أوردت الوكالة المذكورة في نشرتها خبراً تحت عنوان: "في بيان لها اليوم، رابطة الروم الكاثوليك ترحب بقرارات مجلس الوزراء ولا سيما ما يتعلق منها بتعيين رئيس جديد للجامعة اللبنانية." وهي تعلن تأييدها له بالنظر إلى مؤهلاته وكفاءاته التي حملته إلى هذا المركز الهام." [وأُقِرّ اليوم بأنني لم أطَّلع في حينه على هذا البيان، إنما قرأته بعد مضي أكثر من ١٥ سنة من صدوره، فأعتذر من واضعيه لأنني لم أشكرهم في الوقت المناسب، والمثل الفرنسي يقول: "أن تصل متأخراً خير من إلاَّ تصل أبداً"].

## تعيين الدكتور راجي أبو شقرا عميداً لكلية العلوم

لم أكن مطلعاً على الأحوال الذاتية لزملائي في كلية العلوم، كما لم أعرف تماماً إلى أي طائفة أو مذهب ينتمون، إنما كنت أحزر من أسمائهم دون كبير عناء انتماءاتهم الطائفية، وكان من الممكن معرفة مذاهبهم إذا تعمق المرء أكثر، بيد أن الأمر ما كان ليهمَّني كثيراً. فأول مرة سمعت فيها في حياتي مؤذِّناً، يدعو الناس إلى الصلاة، حين كنت بزيارة لعمَّتي المنتقلة حديثاً مع عائلتها للسكن في صيدا، وكان عمري لا يتجاوز الخامسة عشرة. وقد سألتني يوماً ابنتنا (ادا) وكان عمرها اثنتي عشرة سنة قائلة: "هل أنت درزي مثل "جدّو" يوسف؟" فقلت لها: "ومن قال لك بأن جدَّك يوسف درزي؟"، قالت: المعلمة تقول إنَّ من يلفظ القاف كما يجب فهو درزي، وجدِّي يلفظ القاف وفقاً للأصول. كانت العملية شاقة لأشرح لها واقع الحال، فنحن لا نتكلَّم على هذه الأمور في المنزل، وهكذا عشت أيضاً في المختاره.

عند تسلُّمي عمادة كلية العلوم بحثت عن مدير للفرع الأول من الطائفة الدرزية. وكان الأمر طبيعياً وعادياً أن نسير في هذا الاتجاه، بعد عودة الدكتور مشرفية إلى التدريس. فأسرَّ إلي السيد أحمد علامه رئيس قسم الموظفين في الكلية، بأن أفضل مرشح



لهذا المنصب هو الدكتور راجي أبو شقرا الذي يحمل دكتوراه في الفيزياء من السوربون وأخرى من إنكلترا، إضافة إلى كونه درزياً ويسكن الشياح. نقلت الخبر إلى الرئيس بطرس ديب فقال: إستدعيه وتكلَّم معه. فطلبته كي يقابلني في مكتبي في الحدث، فقيل لي أنه اضطر للذهاب مسرعاً إلى منزله لأن طفلته مريضة ويريد نقلها إلى الطبيب. وفي اليوم التالي جاء الدكتور أبو شقرا لمقابلتي، فبادرته بالسؤال عن صحة ابنته وانتقلنا بعدها إلى الكلام على عائلة أبو شقرا في بلدة عماطور، حيث سبق أن عملت مدرساً لمدة ثلاثة أسابيع بعد تخرجي في دار المعلمين الابتدائية وقبل التحاقي بالجامعة اللبنانية.

ابتسم الدكتور أبو شقرا وقال:

أنا لست من عماطور، وصمت. قلت إذن أنت من مزرعة الشوف؟ وفي مزرعة الشوف آل أبو شقرا عائلة مارونية. قال: أنا من البرجين وصمت مجدداً، وعلى وجهه ابتسامة المنتصر الذي يلعب بأعصاب محدِّثه.

ولم أكن أعرف شيئاً عن طائفة آل أبي شقرا في البرجين، ولن أُقدم على الاستفسار مباشرة عن طائفته فأنا أكره ذلك. وبعد هنيهة من الصمت قال الدكتور أبو شقرا بأنه ماروني. فاعتذرت منه لأنني لم أكن أعرف ذلك، بعدئذ اشتدت صداقتنا يوماً بعد يوم كلما قويت معرفة بعضنا لبعض، وصرت أتكل عليه في كثير من الأمور الأكاديمية والإدارية.

وبعد تعييني رئيساً للجامعة اللبنانية، اقترح الدكتور ديب أن يَحلَّ محلي في مركز العمادة ماروني. فقلت للدكتور ديب بأن أفضل من يقوم بهذه المهمة هو الدكتور راجي أبو شقرا رئيس قسم الفيزياء في الفرع الأول. فهو رجل عصامي من خريجي ثانوية فرن الشباك الرسمية وكلية العلوم سنة ١٩٦٧، ولتفوقه، نال منحة من المجلس الوطني للبحوث العلمية لنيل الدكتوراه في جزئيات الفيزياء في باريس ودكتوراه الفئة الأولى سنة ١٩٧٣ في فيزياء المواد الصلبة في برمنغهام (إنكلترا).

في ٢٧ شباط ١٩٨٠، استدعيت إلى القصر الجمهوري وكان مجلس الوزراء منعقداً لأساعد على إصدار قرار التعيين. وكان أصعب شيء تعرّضنا له هو كيف نُفهِمُ السامعين بأن الدكتور راجي أبو شقرا ماروني؟ اسمه راجي واسم أبيه شكيب، وهو من البرجين في الشوف. وعندما سئلت قلت: الأفضل أن يقال شقيقه الأستاذ جوزيف مدير الدروس العربية في سيدة الجمهور. وانتهت المشكلة عند هذا الحد.



## الفصل الثالث

# قصة كلية الصحة العامة

يوم تبلُّغي قرار مجلس الوزراء بتعييني رئيساً للجامعة اللبنانية، أعلنت للصحافيين الذين توافدوا مهنئين، بأن أول هدف أسعى إليه هو إنشاء كلية للطب في الجامعة التي فيها تخرَّجت وغيرها من الكليات التطبيقية. فتغامز المشكِّكون ! ونشرت الصحف الصادرة صباح اليوم التالي تصريحاً أقول فيه:

"إنشاء الله نستطيع الحفاظ على الخط الذي نسير فيه من حيث توحيد الجامعة، وأن تسمح الإمكانات المادية بأن نسير بكلية التربية والهندسة والزراعة كما هو مخطط لها، وأن نستطيع فتح كليات تطبيقية غيرها ككلية الطب، وكنت قد سمَّيتها مرة كلية العلوم الطبية".

وقد خطَّطت لفتح كلية طب منذ أن بدأت أفكر بالسعي لتبوُّؤ مركز مسؤول في الجامعة، أي منذ عدة سنوات، ولذا فقد لجأت عندما كنت عميداً لكلية العلوم إلى إيفاد طلاب متفوقين إلى الخارج، كي يتخصصوا بالعلوم الأساسية التي لا بدّ منها في تحضير شهادات العلوم الطبية. كان علي بادئ ذي بدء أن أُقنع أعلى سلطة في البلد بأهمية هذا المشروع، والأمر ليس بالسهل.

فاتحت الرئيس سركيس بعد لقائنا الأول بما يجول في ذهني. وكنت ألتقيه من وقت إلى آخر وأكنُّ له كلَّ مودة وتقدير وإخلاص، ففاجأته مشاريعي المستقبلية. وكان قلقاً باستمرار على أوضاع البلد، ليس فقط من الناحية الأمنية، بل ولا سيما من الناحية المالية.

وقد تنبّأ مراراً بأن الدولار سيصبح بألف ليرة لبنانية، وكرّر ذلك أمامي في عدّة مناسبات. وفي سبيل الوفر على الخزينة، كان يسرُّ لي بأن لا داعي مطلقاً للتعاقد مع عدد كبير من أساتذة كلية الحقوق، فطلاب الحقوق على أيامه كانوا يدرسون وحدهم دون الحاجة إلى أساتذة.

كما كان علي تحيُّن الفرص لجرِّ الدولة إلى إقرار مشاريعي. وكان للصليب الأحمر اللبناني مدرسة تمنح، منذ نهاية الأربعينات على ما أظن، شهادات التمريض من الدرجة الأولى. وفي مطلع الثمانينات توقف الصليب الأحمر عن إعطاء شهادات تمريض للمنتسبات إلى مدرسته، بعد أن حصرت الدولة شهادات التمريض بثلاث فئات، وفرضت على ممرضات الفئة الأولى التخرُّج من جامعة. وعندما احتجَّ الصليب الأحمر على هذا التدبير، قيل له: الحلُّ بيد الجامعة اللبنانية، تعاونوا معها على تدريس العلوم التمريضيّة.

كانت لسيدات الصليب الأحمر اللبناني مكانة مميَّزة لدى المسؤولين، نظراً لعملهنّ التطوُّعي ولإنتسابهنّ إلى عائلات عريقة ومرموقة. وكنت على اطّلاع بمجريات الأمور، بفضل علاقات الصداقة التي تربطني بالوزير الدكتور أسعد رزق الذي كان له يد في وضع مرسوم تصنيف الممرضات سنة ١٩٧٩، فهمس بأذن من يلزم بالتحوُّل نحو الجامعة اللبنانية، وكان الوزير من أشدّ أنصارها.

بالنسبة لي كانت الفرصة ذهبية وكان علي تجنيد نشاط سيدات الصليب الأحمر في سبيل إقرار مرسوم إنشاء كلية العلوم التمريضيّة، ومنها كنت أفكر بالانتقال إلى إنشاء كلية العلوم الطبية، بدءاً بوضع يد الجامعة اللبنانية على مستشفى بعبدا الحكومي بحجة انه يصلح للأعمال التطبيقية في التمريض؛ فأوفدت أحد رؤساء الدوائر الإدارية الناجحين إلى فرنسا للتخصص في إدارة المستشفيات. ومنذ نهاية سنة ١٩٨٠، بدأ الاتصال بجمعية الصليب الأحمر اللبناني بواسطة أحد العمداء المطّلعين على أوضاع هذه الجمعية. وفي بداية سنة ١٩٨١، قام وفد من الصليب الأحمر –وكنت أرافقه– بزيارة الرئيس سركيس



لأخذ موافقته على إنشاء كلية للعلوم التمريضية في الجامعة اللبنانية يُعهد فيها إلى الصليب الأحمر بمهمة الإشراف على الأعمال التطبيقية. وكنت قد حضّرت في ذهني النقاط الأساسية التي سيتمّ التعاون بموجبها. وقد نجح الاجتماع إذ كلّفني الرئيس في نهايته بإعداد مشروع مرسوم الإنشاء.

كلّفت بدوري العميد عمر عضاضة بالإشراف على إعداد المرسوم المطلوب من الناحية الأكاديمية. فاجتمعت معه ومع الدكتورة دنيز شيبان وهي أستاذة في كلية العلوم وقد عيّنتُها، فيما بعد، مديرة لهذه الكلية نظراً لاندفاعها في خدمة الجامعة، وقد نجحت في إدارتها نجاحاً باهراً. وساعدنا أهل الخبرة من المسؤولين عن تعليم التمريض في جامعتي القديس يوسف والجامعة الأميركية في بيروت أيضاً بآرائهم. فوضعنا الخطوط الكبرى للمناهج وللنظام الداخلي وللامتحانات ولشروط التعيين. واتجه الرأي نحو إنشاء كلية للصحة العامة، بدلاً من التمريض فقط. وقد استغرق عملنا وقتاً طويلاً وأخذ منّا عدة اجتماعات ليلية ونهارية. وكان علينا التحلّي بالصبر الجميل، خاصة عند التعامل مع سيدات عملن كلّ حياتهن في القطاع الخاص كمتبرعات، لا يحسبن لتعب الآخرين حساباً ولا يُعِرْنَ القانون والأصول الحقوقية أي اهتمام، طالما أن خدمة المجتمع هي الهدف. وقد تسنّى لي أن ألمس عن كثب وأقدّر هدوء أعصاب العميد عضاضة وطول باله، وكان يرأس بعض الاجتماعات، إلى أن صدر بتاريخ ٢٠ تشرين أول ١٩٨١ مرسوم إنشاء وتنظيم كلية الصحة العامة ومرسوم تحديد الشروط الخاصة بتعيين أفراد هيئتها التعليمية وترفيعهم والتعاقد معهم.

لم يكن الأمر سهلاً في مجلس الوزراء، فقد تأجل الموضوع أكثر من جلسة، إذ عارض إشراك الصليب الأحمر، كما قيل لنا، كلٌّ من رئيس الحكومة ووزير الصحة العامة. وثارت ثائرة سيدات الجمعية ووعدت إحداهن، وهي السيدة قرنفل، مازحة بأنها سوف "تزلعم" (أي تخنق)، الرئيس الوزان، إذا لم يوافق. وبأنها سوف تتصل به لشرح

الموضوع، وهكذا انتهت الأمور على خير ما يرام وتمّت الموافقة بعد تفهُّم الجميع حقيقة الأوضاع.

بوشر العمل فوراً وأجريت أول مباراة للدخول، وكانت الإدارة وقاعات التدريس تقع في مبنى تابع للصليب الأحمر في بعبدا. وألقيتُ كلمة الافتتاح في هذا المبنى بحضور الأستاذ رينه معوض وزير التربية آنذاك، والنائب الأستاذ مخايل الضاهر -وهو زميلي في الدراسة ومن أوائل خريجي الجامعة اللبنانية-، وكنت حريصاً دوماً على دعوته إلى حضور حفلاتها. وقد أعلن الوزير معوض أنه وقَّع بتاريخه مرسوم إنشاء كلية الطب في الجامعة اللبنانية الذي كنت قد رفعته إليه. وسنرى فيما بعد، تحت عنوان قصة كلية العلوم الطبية، تفاصيل هذا المرسوم الذي لم ير النور. وكنت قد أعلنت في بدء السنة الجامعية ١٩٨١-١٩٨٢ بأنني قد حصلت مؤخراً على الموافقة المبدئية على إنشاء كلية الطب.

وفيما بعد، أي سنة ١٩٨٤، نُظِّمت أول حفلة تخرُّج تحت رعايتي وكنت ولا أزال أكره هذه الحفلات نظراً للروح الوثنية التي تهيمن عليها، حتى أنني رفضت حضور حفلات تخرج أولادي. إنما محبتي لهذه الكلية جعلتني أقبل -وإن على مضض- أن أرعى أول حفلة تخرُّج في الكلية، ولا سيما أنها لم تكن قد قُسِّمَت بعد إلى فرعين. وقد جرى الحفل في مركز الصليب الأحمر بشارع سبيرس. وكان عدد كبير من الخرّيجين قد تعاقد للعمل مع مستشفيات في البلد، ولذا فقد حضر أهل بعضهم لتسلُّم الشهادات عنهم، فيما بقي الآخرون ملازمين مراكز عملهم المختلفة. واعتُبِرَ ذلك من قبل الحضور دليلاً على الحاجة إلى كليات تطبيقية ومظهراً من مظاهر نجاح هذه الكلية الناشئة. وفي كلمتي إلى الخريجين وأهلهم، اعتبرت بأن الفضل الأول في هذا النجاح يعود إلى مستوى أساتذتها العالي، وجلُّهم من أساتذة كلية العلوم الذين تبرَّعوا بالتعليم فيها بالإضافة إلى عملهم الأساسي، (وقد وجَّهتُ إلى كل واحد من المتبرعين كتاب شكر ضُمّنت نسخة منه إلى ملفه الشخصي) وإلى ماضي الصليب الأحمر التليد وصيت مدرسته الذائع.



# الفصل الرابع

# قصة كلية العلوم الطبية

في مطلع عهدي برئاسة الجامعة لزيارة المعهد
دُعيت الأنطوني في بعبدا ولتناول طعام الغداء، وكان المعهد المذكور قد أعلن عن قبول طلاب لتعلم الطب فيه، محاولاً الاتفاق مع جامعة لوفان في بلجيكا. فأعلنت بحضور نائب المنطقة الدكتور بيار دكاش ومع شيء من القساوة غير المقصودة، عن سعيي الحثيث لفتح كلية طب في الجامعة اللبنانية وفي منطقة بعبدا بالذات. وربما أعتبر حديثي، في حينه، وكأنه تحدٍّ لأصحاب الدعوة، إلاَّ أنَّ هذا لم يكن قصدي مطلقاً، وإنما كان تنفيساً لما يجول في ذهني من اهتمام عميق.

لم تلهني كلية الصحة العامة عن السعي لإنشاء كلية الطب، فهي بالنسبة إليّ كانت من الأولويات. وكنت أعتبر كلية الصحة، كما بيَّنت، بمثابة الجسر الذي سيمكّنني من العبور إلى كلية الطب. وكان مطلع نيسان ١٩٨١ ربيعاً حامياً تساقطت فيه القذائف من كلِّ حدب وصوب على مقرِّ الإدارة المركزية المؤقت قرب مدرسة الآداب العليا الفرنسية - طريق الشام.

كان هذا المقر تابعاً للسفارة الفرنسية، وقد وضعته السفارة بتصرف الجامعة بناء على طلب من الرئيس السابق الدكتور بطرس ديب. فاستحال عليَّ وعلى الموظفين الوصول إليه بسبب شدة القصف، وبغية تسيير الأعمال اتخذت مقرَّين بديلين: الأول بناء في السبتية - الدكوانة (كان مستأجراً قبل تسلمي مهام الرئاسة من بطركية الروم الكاثوليك التي ابتاعته بدورها من أصحابه الفرنسيين، وكان يعرف بفيلا دي رافور، وسنأتي على ذكره في مناسبة أخرى)؛ والثاني في كلية الحقوق بالصنائع. وكنت أتنقل منفرداً بين

المقرَّين عن طريق المرفأ، تلك الطريق المضنية، حتى أُلاَحِق الأعمال الإدارية وأقابل أصحاب المصالح.

### أول اتصال مع مؤسسة الحريري

ذات يوم، حضر إلى الصنائع رفيقي السابق في الدراسة في الجامعة اللبنانية، الأستاذ مصطفى الزعتري، وكان قد باشر الاهتمام بمشاريع مؤسسة الحريري التربوية. فأخبرني أنه تكلَّم مع صاحب المؤسَّسة على ضرورة مساعدة الجامعة الوطنية فأبدى السيد الحريري كلَّ اهتمام بالجامعة وكلَّف شقيقته السيدة بهيَّة متابعة الأمر. عرضت على الأستاذ الزعتري مشاريعي، وأهمُّها طبعاً كلية الطب. فاقترح الأستاذ الزعتري أن أقوم بزيارة السيدة بهية في صيدا ونتكلم معاً عن اقتراحاتي ومشاريعي في سبيل تعزيز الجامعة اللبنانية. فاتفقنا على موعد وذهبنا سوياً إلى صيدا، وكان يرافقنا المهندس إيلي شعيا الذي كان يعمل وقتها لحساب المؤسسة.

في صيدا، اكتشفتُ في شخص بهية الحريري، سيدة بسيطة المظهر، صادقة، واعية للأمور الاجتماعية، سريعة الفهم، فاستمعَت إليّ باهتمام. وبعد زيارة مشروع كفرفالوس التربوي الذي شيّدته المؤسسة وتناول الطعام في صيدا، عدت إلى بيروت يحدوني الأمل بأن تحقق مؤسسة الحريري أحلامي. وقد وعدتني السيدة بهية بالاتصال بعد أن تتكلم مع شقيقها.

لم يمرَّ على الزيارة أسبوع حتى اتصل بي الأستاذ الزعتري ليبلغني بأن السيد رفيق الحريري على أتمّ الاستعداد للتبرع ببناء كامل التجهيز لكلية الطب في الجامعة اللبنانية. وكان ذهولي لسماع هذا الخبر يعادل فرحي، فما كان مني إلاّ أن طلبت منه إمهالي بعض الوقت لأخبر الرئيس سركيس ولتحديد موعد للسيد الحريري مع سيد القصر الجمهوري. وهرعت إلى قصر بعبدا وأخبرت المدير العام الأستاذ كارلوس خوري بالأمر، فاستمهلني بدوره كي يحيط الرئيس علماً. استدعاني الرئيس وأخبرته بتفاصيل



الأمور وطلبت موعداً للمحسن الكبير فحدّده بعد ثلاثة أيام. اتصلت بالأستاذ الزعتري وبلَّغته الموعد قائلاً إنني سأكون في صالون القصر لمرافقة السيد الحريري عند مقابلة الرئيس.

حضر السيد الحريري في الموعد المحدد، والتقينا في الصالون وأطلعني أنَّ هناك في صيدا قطعة أرض للدولة، مساحتها عشرون ألف متر مربع وهو على استعداد ليشيد عليها كلية للطب ويجهزّها بما يلزم، خلال فترة قصيرة. دخلنا إلى مكتب الرئيس وبعد المجاملات الاجتماعية المعروفة، عرض السيد الحريري رؤياه لمبنى كلية الطب في صيدا، فبادره الرئيس سركيس متسائلاً لم لا تكون هذه الكلية أقرب إلى بيروت فيتسنى للطلاب من جميع الأراضي اللبنانية وللأساتذة الوصول إليها بسهولة أكثر. وكانت الحالة الأمنية هادئة منذ فترة وتسمح بالتنقل بحرية.

أجاب السيدّ الحريري:

– لا أستطيع أن أمحو من ذاكرتي منظر الأمهات الصيداويات الفقيرات عندما يقدمن العشاء لأولادهن، عند المساء، بعضاً من الزيت في وعاء معدني فيغمس هؤلاء لقمة الخبز الناشفة في الزيت. أحببت بتقديم كلية الطب أن تكون في مدينتي صيدا لأرفع من شأن هذه المدينة وأساعد كل لبنان. إني على استعداد منذ البداية لتقديم سيارة كبيرة لنقل الأساتذة والطلاب من بيروت وإليها.

أجاب الرئيس سركيس:

– بارك الله فيك، وكثَّر من أمثالك. سأعرض الموضوع على مجلس الوزراء في جلسة مقبلة.

بالنسبة لي، اعتبرت المقابلة منتهية وأحببت أن أستأذن بالانصراف لأترك الرجلين وجهاً لوجه، إلاّ أن الرئيس استبقاني. استمرت المقابلة خمسين دقيقة، تناولت إلى

جانب تفاصيل مبنى كلية الطب، أموراً عن الأحوال الاقتصادية في السعودية وعن حسن معاملة السعوديين لمن يعمل من اللبنانيين في المملكة.

انصرفنا وأسرعت إلى مكتبي فأعددت مشروعَ مرسومٍ بسيطاً عن إنشاء كلية للطب في صيدا على غرار مرسوم إنشاء كلية الزراعة في البقاع وكلية الهندسة في الشمال، الصادرين قبل الحرب اللبنانية.

وكنت غالباً ما ألتقي وزير التربية الأستاذ رينه معوض، في منزله. فوضعته في أجواء الخطوات التي توصلّنا إليها في حينه. وكان موعد افتتاح كلية الصحة العامة بعد بضعة أيام. فاحاطني علماً بأنه سوف يوقّع على مشروع مرسوم كلية الطب وسيعلن عن ذلك صباح يوم الإفتتاح. وهكذا كان.

وكنت في مناسبة بدء السنة الجامعية ١٩٨١-١٩٨٢ والذكرى الثلاثين لبدء التدريس في انطلاقة الجامعة الأولى، قد وجّهت الرسالة الثانية إلى أهل الجامعة، وذكرت فيها حرفياً ما يلي:

"ويطيب لي أن أعلن من هنا بأننا قد أخذنا مؤخراً الموافقة المبدئية على إنشاء كلية الطب، التي إذا سمحت الظروف، ستباشر عملها مع إطلالة العام الجامعي المقبل، كما سيباشر فرع العلوم المخبرية عمله أيضاً في كلية الصحة العامة في الموعد نفسه". إلاّ أن الرياح تجري أحياناً بغير ما تشتهي السفن. فعندما عرض الموضوع للمرة الأولى على مجلس الوزراء، لاقى في الإجمال ترحيباً، ولكنَّ أحد الوزراء كان متغيباً، وعند حضوره في الجلسة التالية أثار الموضوع معترضاً بحجة المحافظة على المستوى ولقلة إيمانه بالقدرات اللبنانية. وكان لهذا الوزير مكانة مرموقة لم تقوَ عليها اعتراضات الوزير معوض، وهكذا طار المشروع ومعه مبادرة مؤسسة الحريري السخيّة [٣ كانون أول



١٩٨٢ : "... إنَّ ما لم نستطع تحقيقه حتى الآن كثير ... ولعلَّ أبرز ما ينبغي ذكره... إصدار مراسيم كلية الطب." (الرسالة الثالثة)].

### اقتناع الرئيس سركيس بفكرة إنشاء كلية طب

لقد ربحت من فشلي المؤقت في معركة إنشاء كلية الطب اقتناع الرئيس سركيس بالفكرة. وفي نهاية عهده عرضت عليه مجدداً التوقيع على مرسوم الانشاء. ففضل ان يترك ذلك للرئيس المنتخب (الشيخ بشير الجميل) الذي كنت قد فاتحته بالأمر أثناء جلسة عمل تمّت في منزله في بكفيا بعد ظهر التاسع من أيلول ١٩٨٢، فاعلن هذا الأخير عن رغبته بفتح هذه الكلية في مطلع عهده.

قبل نهاية العام الأول من عهد الرئيس أمين الجميل، عُرضت على البحث قضيتان: الأولى قضية كلية طب وطب اسنان الرهبنة الانطونية التي كانت قد باشرت التدريس دون حيازة ترخيص بذلك والثانية قضية كلية طب صدام حسين للمقاصد الخيرية. وكان عليه ان يبتّ في القضيتين. وكان الرئيس الجميل قد استقبلني في أول يوم عمل له بعد انتخابه. فتكلمنا على مستقبل الجامعة ومصير الفروع الثانية. ثمَّ توقف عن استقبالي مدة تفوق العشرة أشهر، ولا أدري لذلك سبباً. ثمَّ طلب مني يوماً رأيي حول إنشاء كليات جديدة للطب في لبنان. فقدمت إليه دراسة صادرة عن منظمة الصحة العالمية ومطبوعة بكراس تتناول موضوع إنشاء كليات للطب في البلاد النامية. وخلاصة الدراسة تشير إلى ان تعليم الطب أمر يجب حصره بالدولة دون سواها. أنهى الرئيس المقابلة قائلا:

- إذا كان عليّ ان أمنع تدريس الطب أو ان أمنح به رخصة لجامعة خاصة، كان الأولى ان أباشر بالسماح للجامعة الوطنية قبل سواها. انني مسافر إلى الولايات المتحدة الأميركية وفور عودتي منها سادعو إلى اجتماع عمل للبت بالموضوع. كُن على أتمّ الاستعداد.

عدت إلى مكتبي واستدعيت الدكتور شفيق المعلم وهو أستاذ في كلية الحقوق، من أفضل الخبراء في صياغة المراسيم ومشاريع القوانين والتنظيمات الإدارية وصديق شخصي منذ الدراسة الجامعية، عمل دون مقابل في وضع كثير من المشاريع التنظيمية في الجامعة. فطلبت منه مساعدتي في كتابة نص مشروع مرسوم بإنشاء كلية علوم طبية لها ثلاثة فروع (طب وطب أسنان وصيدلة). والدكتور المعلم دقيق في عمله التشريعي يحب ان يأخذ وقته ليتقن عمله فاستمهلني أكثر من اسبوعين، وكان الوقت قد داهمني، فقلت له أنني سأقوم بالعمل بنفسي وفيما بعد نصحّح أو نكمّل النواقص.

كنت قد فكَّرت أنه عليَّ أن أفيد من المناسبة وأصيب عدة عصافير بحجر واحد، فأضع في مرسوم واحد: الإنشاء والمناهج التدريسية ونظام الانتساب والامتحانات والدورات التدريبية، وأحلّ مشكلة المنتسبين إلى كليات غير مرخَّصة، فأُخضعهم إلى مباراة الدخول. وكان قد راجعني بأمرهم عدد كبير من الأهل الخائفين على مستقبل أولادهم ومن أصحاب العلاقة بالذات. وفي إنشائي كليات تطبيقية جديدة، كان همّي الأساسي ان أسعى إلى وقف الهجرة إلى الخارج، المتفاقمة بسبب الحرب، سعياً وراء تحصيل العلم.

كانت الأفكار الرئيسة: تُجرى مباراة بين الناجحين في نهاية السنة الأولى من قسم العلوم الطبيعية في كلية العلوم. يُصنّف الناجحون وفق درجات نجاحهم ولا يُؤخذ بعين الاعتبار أي مقياس غير النجاح. يُحدد عدد المقبولين سلفا بالاتفاق مع وزارة الصحة. يُوزع الناجحون في المباراة على الفروع الأكاديمية الثلاث والذين لم يحالفهم الحظ بالنجاح، يُمكنهم الانتقال إلى السنة الثانية من قسم العلوم الطبيعية أو إلى الكليات التي يتطلب الدخول إليها النجاح في السَنة الأولى من القسم المذكور.

وضعت في مشروع المرسوم المناهج واستعنت بذلك بما كان يجري في حينه في الجامعات الفرنسية وعرّبت المناهج على غرار جامعة دمشق. وجعلت معرفة لغتين



أجنبيتين (الفرنسية والانكليزية) واجبة للمنتسبين إلى السنة الثانية. وقد شجعني (الأب بيار ماده اليسوعي) على أفكاري وعلى مشروع المناهج الذي عرضته عليه في مكتبه في مدرسة سيدة "الجمهور"، وهو عميد سابق لكلية الطب الفرنسية في الجامعة اليسوعية في بيروت، ومن المقتنعين بأهمية الدور الذي يجب ان تلعبه الجامعة الوطنية في تنشئة اللبنانيين. وكان في الماضي يسعى إلى الحاق كلية الطب الفرنسية بالجامعة اللبنانية بعد انتهاء مدة عقدها مع الجامعة اليسوعية. ولذا غضب عليه من كان يفكر بعقلية المستعمرين من لبنانيين وفرنسيين. وكنت قد جمعته لهذه الغاية في منزلي في منطقة بدارو على العشاء مع الدكتور مشرفية في أواخر الستينات.

## اجتماع عمل في القصر الجمهوري

فور عودة الرئيس الجميل من زيارته إلى خارج البلاد، حدّد موعداً لاجتماع عمل في القصر الجمهوري، دُعيت إليه مع كلّ من وزيري التربية والصحة العامة ونقيب الأطباء واثنين من مستشاري الرئاسة. وكنت قد وزّعت نسخة عن مشروع المرسوم، ليطّلع المجتمعون على الأفكار الواردة فيه قبل موعد الاجتماع.

طلب الرئيس من المجتمعين الادلاء بآرائهم. فقال وزير الصحة بأن الموضوع سابق لأوانه وبأن لبنان مستشفى الشرق ويجب ان يحافظ على مستوى التطبيب فيه. موقف وزير التربية لم يكن واضحاً تماماً ولم يُفهم منه إذا كان مؤيداً أو معارضاً، مما جعل الرئيس يبدي استياءه. أحد المستشارين تطرق إلى وجوب حلّ مشكلة الطلاب الذين انتسبوا إلى كليات غير مرخص لها. المستشار الآخر دخل في تفاصيل المشروع وركّز على المرحلة الأولى من الدراسة الطبية متسائلاً لما لا تكون مدتها ثلاث سنوات كما هي الحال في الجامعات التي تعتمد النظام الأميركي بدلاً من سنة واحدة كما هو وارد في مشروعي، كما أشار إلى ناحية التكاليف والأعباء المالية. نقيب الأطباء، الذي تناول الكلام بعدي، أيّد بشدة وجوب فتح كلية طب في الجامعة اللبنانية.

كنت قد أعددت مطالعتي كما تعلمت أن أعد صفّي وأحضره. عليّ أن أفيد من الوقت القليل المخصص لي وأن أقول كلّ شيء، كما كان عليّ أن أُجيب على بعض النقاط التي أثارها من تكلّم قبلي وأن أجعل الرئيس يأخذ برأيي. بدأت بالجواب على وزير الصحة. إن المستشفيات اللبنانية التي ما تزال محافظة على مستواها، هي مستشفيات خاصة ولا تستوعب كل المرضى اللبنانيين. أين يذهب المرضى الفقراء؟ إذا مرض أحد كبار الرجال الرسميين في الدول التي تحترم نفسها يدخل إلى مستشفى الدولة الأفضل، فأين هو هذا المستشفى في لبنان؟ لماذا لا نجهز مستشفى بعبدا تجهيزاً جيداً ونجعل منه مستشفى جامعياً من المستوى الرفيع يدخله المرضى الفقراء والأغنياء ونطلق عليه اسم مستشفى أمين الجميل الجامعي؟

تكاليف التدريس في العلوم الأساسية ليست بذات بال، فأساتذة كلية العلوم، وهم من خيرة الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة باعتراف الجميع سيتولون مهمة تدريس المواد الأساسية. أما مختبرات المرحلة الأولى فمتوفرة في كلية العلوم، ومصاريف السنوات الباقية تأتي تدريجياً ضمن ميزانية الجامعة العامة ولن نشعر بها كثيراً. وأما مناهج المرحلة التحضيرية كما وردت في المشروع فهي أفضل بكثير من النظام الأميركي المتبع، ذلك أن المنتسبين إلى هذا الأخير يعيشون على أعصابهم -هم وأهلهم- ولا يعرفون خلال ثلاث سنوات ما إذا كانوا في النهاية سيتابعون دراسة الطب أم أنهم سيتوقفون عند عتبة إجازة ناقصة في البيولوجيا لا يعرف حاملها أي وظيفة سيمتهنها في حياته. مثل هذا النظام قد يصلح في بلد غني كأميركا، أما النظام الذي أقترحه فلا إهدار فيه إطلاقاً، لا في الوقت ولا في المال؛ إذ تبقى أبواب التخصص مفتوحة أمام من أنهى السنة الأولى ولم يوفّق في متابعة دروس الطب.

بعد أن أنهى كلٌّ من المتحلقين حول الطاولة كلامه، أتى من أسرَّ إلى الرئيس بشيء، فهمَّ بالخروج مسرعاً وهو يقول: مع رئيس الجامعة كلّ الحق، فليعلن الدكتور طعمه على التلفزيون بعد الخروج من الاجتماع أننا قررنا استحداث كلية للعلوم الطبية في



الجامعة اللبنانية. تابعوا الاجتماع لجلاء بعض التفاصيل، سأعود بعد قليل، فلا يجوز أن أترك سماحة المفتي ينتظر...، ثمَّ توارى داخلاً قاعة مجاورة.

وقع القرار على الجميع وقوع الصاعقة ولم أتمالك أنا وجاري نقيب الأطباء من تبادل التهاني همساً. وباشر بعض الحضور بأخذ موقف الدفاع عمّا أدلى به، وارتفعت الأصوات وكنت صامتاً خائفاً من نكسة، شاعراً أن الاستحقاق قريب، كما كنت وَجِلاً من المستقبل ومن عِظَمِ المسؤولية. ثمَّ دخل من يُذكِّر الحضور بأن أصواتنا المرتفعة تزعج المجتمعين في القاعة المجاورة.

بعد أخذ ورد حول تاريخ المباشرة بالكلية وإصراري على أن يكون ذلك في مطلع السنة القادمة، عاد الرئيس ودخل مجدداً إلى القاعة سائلاً عما اتفقنا عليه. فبيَّنت له منافع البدء بالتدريس في العام الجامعي المقبل. وبعد الإجابة على عدَّة أسئلة، أعلن الرئيس انتهاء الاجتماع الذي دام ساعتين، وكرَّر وجوب الإعلان فور الخروج من القاعة عن إنشاء كلية العلوم الطبية وبدء التدريس فيها في تشرين المقبل. وقد انضم إليَّ النقيب الدكتور فؤاد الشمالي في الإعلان عن ذلك.

في ١٩٨٣/٩/٧ صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم ١٤ وينص على:

١- وضع مستشفى بعبدا العام بتصرف الجامعة اللبنانية - كلية الطب، بغية تحويله إلى مركز طبي جامعي، على أن يتم ذلك وفقاً للأحكام مرعية الإجراء.
٢- تكليف مجلس الإنماء والإعمار إنجاز البناء ليصبح صالحاً للمركز المذكور.

إلاّ أن وقوع مبنى هذا المستشفى في منطقة تعرَّضت، فيما بعد لاضطرابات أمنية متواصلة، جعل تنفيذ القرار متعذراً. (من تقرير عن أوضاع الجامعة اللبنانية خلال ولاية رئيسها الدكتور جورج طعمه، ٨٥/٢/٢١).

[في ١٢ تشرين أول ١٩٨٣ صدر المرسوم رقم ١١١٨ القاضي بإنشاء كلية العلوم الطبية. في ٣ كانون أول ١٩٨٣ : "لقد تقفزت الجامعة إلى مصاف الجامعات المتكاملة، بعد صدور مراسيم إنشاء كلية العلوم الطبية ومباشرة العمل فيها." (الرسالة الرابعة). في ٣ كانون أول ١٩٨٤ : "نشطت الجامعة لتأمين الدراسة لأول فوج من كلية العلوم الطبية" (الرسالة الخامسة).

وخلال السنة الجامعية ١٩٨٣-١٩٨٤ استقبلت أول فوج من الطلاب في إطار قسم العلوم الطبيعية من كلية العلوم. وفي ٢١ كانون أول ١٩٨٤ أجريت أول مباراة دخول اختير بموجبها ١١٠ طلاب في فروع الاختصاص التالية: الطب، طب الأسنان، الصيدلة. جرت المباراة تحت إشراف عميد كلية العلوم الدكتور راجي أبو شقرا.]

## الدكتور أبو عسلي العميد المؤسس لكلية العلوم الطبية

عدت إلى منزلي سعيداً. كان عليَّ زيارة رئيس الحكومة لوضعه في الصورة، كما كان عليّ تعيين عميد للكلية الجديدة والاستعداد خلال سنة لاستئجار أبنية مؤاتية وخلق فريق عمل متجانس يساعد العميد الجديد في تأسيس الكلية. ولعلَّ أول اسم فكَّرت به لتسليمه العمادة كان اسم الدكتور منير أبو عسلي. فهو كيمائي غير طبيب، وبالتالي فهو لن ينحاز إلى فرع تخصُّصي دون سواه، فضلاً عن أنه متفرغ لعمله.

كنت قد خبرت الدكتور أبو عسلي تمام الخبرة في مديرية كلية العلوم الفرع الثاني، حيث نجح نجاحاً باهراً في إدارتها، إلاَّ أنني طلبت منه في نهاية صيف ١٩٨٢ ترك الإدارة بسبب خضوعه -وإن مرغماً- لضغوطات من خارج الجامعة، جعلته من المشتركين، وإن عن حسن نية، في نقل مكتبة كلية علوم الفرع الأول إلى الفرع الثاني، أثناء الاجتياح الإسرائيلي. وتبيَّن لي فيما بعد أن هذا العمل حافظ على محتويات المكتبة من الحريق والنهب والأعمال الحربية، كما تبيَّنتُ نيتَه الطيبة، فرأيت أن أعود فأستعين مجدداً بنشاطه وخبرته وأعوِّض عمَّا قد يكون علق بالأذهان عنه.



## ردّات الفعل على قرار إنشاء كلية العلوم الطبية

ما إن تقرَّر إنشاء كلية العلوم الطبية، حتى تضاربت الآراء حولها فمن مؤيِّد، ولا سيما في أوساط الجامعة، إلى مشكِّك من بين أوساط الجامعات الخاصة والمجلس النيابي، إلى منتقد عن جهل بحقائق الأمور، كالسيد تمام سلام الذي أكنُّ له ولعائلته الكريمة كل مودة واحترام. فقد أصدر بياناً يزعم فيه أن إنشاء هذه الكلية جاء لمحاربة "جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية" ومشاريعها، وأنني قطعت عليه الطريق للحيلولة دون قيام كلية طب مقاصدية. وقد أجبته ببيان نابع من الواقع وبكل محبة بأن إنشاء كلية جديدة أمر يعود تقريره إلى السلطة السياسية دون سواها، أي لمجلس الوزراء، وأنا لست في موقع السلطة. وذكرته بأنني أعلنت منذ أول يوم قرّر فيه مجلس الوزراء تعييني رئيساً للجامعة الوطنية، بأنني عازم على إنشاء كلية للطب فيها، أي قبل مدة زمنية من الإعلان عن كلية الطب المقاصدية (كلية طب صدام حسين).

وكنت بالإضافة إلى ما ذكرت أعلاه، وبعد تسلُّمي مهامّي رسمياً، قد أصدرت بياناً، نشرته صحيفة "النهار" بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨ تحت عنوان:

**"بيان رئاسة الجامعة اللبنانية في كل قضاياها**
**جورج طعمه يبوح في شبه قسم بما سينفذ للاساتذة والطلاب والاداريين**
**كلية طب، ثواب وعقاب، أعياد وحب الكتاب والطبيعة"**

وفي البيان ورد حرفياً ما يلي: "وإذا كنت الآن قد دخلت في تفصيل موقفي من بعض قضايا الجامعة ومشكلاتها فلا أقل من إجمال القول إنني أرغب في إنشاء كليات جديدة تتوافق مع سوق العمل وعلى رأسها كلية للطب بعد أن نكون قد انتهينا من مباشرة عمل الكليات المقررة سابقاً."

وفي الصفحة نفسها من "النهار" ورد العنوان التالي: "العراق يتبرع بخمسة ملايين ليرة للمقاصد" مع صورة كُتِبَ تحتها: تسليم الشك.

## تنظيم تدريس الطب والكولوكيوم

كان عليَّ إيجاد نص تشريعي ينظم دراسة اللبنانيين للطب في لبنان وفي الخارج ويعدل نظام الكولوكيوم، ولا سيما بعد أن كثر عدد الطلاب اللبنانيين المنتسبين إلى كليات طب في الاتحاد السوفياتي وفي أوروبا الشرقية والغربية وشمالي أفريقيا وغيرها. كان هذا الموضوع قد أُثير بعنف خلال جلسة عمل القصر الجمهوري، وكانت الحكومة قد استحصلت على سلطات تشريعية يمكن الإفادة منها.

إذن كان عليّ التفكير بمشروع مرسوم اشتراعي ينظم تدريس الطب. وخلال عطلة نهاية الأسبوع التي اعتدت تمضيتها في منطقة عيون السيمان، تكلمت مع بعض الأطباء وناقشتهم بموضوع الكولوكيوم وهو امتحان يخضع إليه الناجحون في آخر سنة طب من الجامعات الخاصة ويمكِّن الناجح به من ممارسة المهنة في لبنان. [يعود تاريخ العمل بوجوب الحصول على إذن لممارسة الطب إلى القرن العاشر ميلادي، عندما فُرض في دمشق وجوب الحصول على هذا الترخيص من شيخ الأطباء أي ما ندعوه اليوم بنقيب الأطباء].

والظاهر أنَّ جميع المتقدّمين إلى هذا الامتحان ينجحون إن عاجلاً ام آجلاً، إذ لا يُعقل أن يُنحَّى عن ممارسة المهنة من أمضى سبع سنوات من عمره يدرس الطب. فرأيت أنه من الأفضل، بنظري، وضع تشريع يقسم الكولوكيوم إلى إمتحانين: امتحان أول بمستوى نهاية السنة الأولى من الحلقة الأولى في فرع الطب في كلية العلوم الطبية من الجامعة اللبنانية، وامتحان ثانٍ يجرى بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل، على النجاح في الامتحان الأول.

لذا، فقد كتبت النقاط الأساسية لمشروع المرسوم بخط يدي مع بعض التفاصيل وحوّلته، في اليوم الثاني إلى الخبير الدكتور شفيق المعلم الذي وضعه في نصه النهائي ثمَّ سلّمته إلى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية.



وما عتم أن صدر مرسوم اشتراعي يحمل الرقم ٩٦ بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٨٣، ولكنّه لم ينفَّذ إذ أُلغي مع كثير من مراسيم مماثلة نظراً للمعارضة السياسية لجميع المراسيم الاشتراعية الصادرة في ذلك الحين، ولأن كلاً من الجامعتين الخاصتين اللتين تدرِّسان الطب في لبنان اعترضتا عليه ظناً منهما أنه يحد من استقلاليتها ويعطي الجامعة الوطنية صلاحيات أوسع.

قام كل من رئيس الجامعة اليسوعية وعميد كلية الطب بالوكالة في الجامعة الأميركية في بيروت بحملة مركزة للمطالبة بإلغاء هذا المرسوم الاشتراعي. وعبثاً حاولت اقناعهما، أمام اللجنة النيابية للتربية، بأن هذا المرسوم وضع لخدمة كل لبنان ولا يمسهما مطلقاً. إلاّ ان كثيراً من السياسيين تجندوا لمحاربة المرسوم المذكور والعمل على إلغائه إرضاءً للجامعتين الأجنبيتين، وربما إرضاءً لبلدان أوروبا الشرقية حيث التحق بجامعاتها عدد كبير (قدِّر في حينه بأكثر من ٨٠٠) من الطلاب اللبنانيين الذين قد يزعج بعضهم أن تراقب الدولة اللبنانية مستوى تحصيلهم العلمي، على حدِّ تعبير مؤيِّدي هذا التدبير.

قابلت الرئيس الوزان وشرحت له أبعاد المشروع الذي لا يمنع اللبنانيين من اختيار الجامعة التي يريدون، بل يُخضعهم جميعاً إلى نظام من مستوى واحد رفيع، كما يراعي الحالات الخاصة الناجمة عن إقامة الأهل الاضطرارية في المهجر، وبالتالي متابعة أولادهم تحصيلهم خارج لبنان. ثمَّ إنَّ هناك أحكاماً انتقالية تأخذ بعين الاعتبار جميع الحالات الأخرى. اقتنع الرئيس الوزان ووقَّع على مشروع المرسوم بعد أن بيّنت له أنني قابلت في موسكو أثناء قيامي بزيارة رسمية لها في حزيران ١٩٨١، عدداً وفيراً من هؤلاء. وتبيَّن لي أن نسبةً منهم لا يستهان بها، قد التحقت بالجامعات السوفياتية لأسباب سياسية.

في أوائل تموز ١٩٩٤ وبمناسبة نعقاد مؤتمر عن البحث العلمي في لبنان، نظمّته جهات فرنسية، أقامت السفارة الفرنسية في بيروت مأدبة عشاء على شرف المؤتمرين، وكنت في عداد المدعوين إليها مع رهط من رجال العلم والسياسة. وحول طاولة مستديرة، ضمّتني إلى السفير ووزير التعليم العالي الفرنسي وزميله اللبناني الأستاذ ميشال إده والوزير في حينه الدكتور أسعد رزق ورؤساء الجامعات الفرنكوفونية العاملة في لبنان، تناول الحديث مواضيع شتّى منها موضوع ارتفاع عدد الأطباء في فرنسا وفي لبنان. وقد علّق الحضور على ذلك منتقدين عدم التخطيط وكان أشدُّهم انتقاداً واعتراضاً على ارتفاع عدد الأطباء في لبنان، رئيس الجامعة اليسوعية الذي، ما إن أنهى حديثه، حتى انبرى له الوزير الدكتور أسعد رزق قائلاً بعنف وعلى مسمع من الجميع: "أنت السبب في إلغاء المرسوم الذي كان سينظّم تدريس الطب في لبنان، وقد استقلت من مجلس الجامعة اليسوعية (وكان أستاذاً في كلية الطب فيها) احتجاجاً على تصرُّفك هذا". بعد فترة من الصمت، قلت لجاري رئيس الجامعة اليسوعية: "خفتم من منافسة الجامعة اللبنانية لكم وهي جامعة رسمية، بينما منافسوكم هم الجامعات الخاصة".



# الفصل الخامس

# قصة كلية الزراعة

أُنشئت كلية الزراعة في البقاع بمرسوم رقمه ٩٣٠٦ تاريخ ٢١/١٠/١٩٧٤ وقد عهد إلى المهندس السيد عمر عضاضة بمهمة عمادة هذه الكلية بموجب المرسوم رقم ١٧٣٤ تاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٩. وكان عليه السعي لاستصدار المراسيم التنظيمية لهذه الكلية والعمل على مباشرة التدريس في البقاع، حيث كان من المفترض استعمال بعض المراكز العلمية التابعة لوزارة الزراعة، للأعمال المخبرية والتطبيقية، إلاّ أن تردّي الحالة الأمنية والتعدّي على منشآت وزارة الزراعة في البقاع حالت دون ذلك.

وفي تقرير عن أوضاع الكليات الجديدة في الجامعة وزعته على الصحف في الثاني من كانون أول سنة ١٩٨١، ذكرت ما يلي:

"أما كلية الزراعة فقد باشرت هذه السنة استقبال من يحب هذا التخصص في فرع كلية العلوم، لأن المواد التعليمية الأساسية تُدرَّس في كلية العلوم. ونحن ضد ازدواجية التعليم وضد إهدار الطاقات. الناجحون في مباريات تنظم بعد الحلقة الأولى ومدتها سنتان، يتابعون تخصصهم في كلية الزراعة الواحدة في تل العمارة، ومنها ينتقلون للعمل في المحطات الزراعية مختلفة الاختصاص، المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانية. وقد سعينا لفتح شعبة للعلوم الطبيعية تابعة للفرع الثاني في تل العمارة، لكنه من الصعب علينا إيجاد جميع الأساتذة المختصين في مختلف المواد. وجدنا أستاذاً في مادة الفيزياء وآخر لمادة علم الأرض، وآخر للكيمياء. بقي علينا إيجاد أستاذ لعلم الحياة وآخر للرياضيات. وسيكون مستوى كلية الزراعة من أعلى المستويات في المنطقة، فهي ستخرِّج باحثين وخبراء للبنان وللشرق الأوسط. والتعاون مع باحثي مصلحة الأبحاث

الزراعية وخبرائها سيكون وثيقاً. ونحن نشكر هذه المصلحة التي تمدنا بخبرتها ومساعدتها."

ومن تقرير عن "أوضاع الجامعة اللبنانية خلال ولاية رئيسها الدكتور جورج طعمه"، ٨٥/٢/٢١ ، ذكرت دائرة العلاقات العامة في الجامعة اللبنانية، ما يلي:

"... إلاّ أن المراسيم التنظيمية لهذه الكلية صدرت وفور صدورها، استقبلت أول فوج من الطلاب (٦٥ طالباً) مع مطلع العام الجامعي ١٩٨١-١٩٨٢. وفي العام ١٩٨٢-١٩٨٣ استقبلت ٤٥ طالباً. وقد تابع هؤلاء دراسة المرحلة الأولى، وهي مرحلة علوم أساسية ومدتها سنتان، في إطار قسم العلوم الطبيعية في كلية العلوم. وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الثانية مدتها ثلاث سنوات، ينال الطالب بعدها شهادة مهندس زراعي".

وكان نظام الكلية ينص على أن يجري التدريس في محطات أبحاث زراعية. لذلك وتحضيراً لهذا الأمر، فقد أجريت اتصالات مع مصلحة الأبحاث العلمية والزراعية في تلّ العمارة التابعة لوزارة الزراعة، للاتفاق معها على استقبال الطلاب واستعمال التجهيزات العلمية لديها، ولكن لم نصل إلى نتيجة إيجابية نظراً للتدهور الأمني.

وكان أن اتجهت الجامعة اللبنانية إلى الجامعة الأميركية. وبعد مفاوضات حول استعمال محطة الأبحاث الزراعية في حوش سنيد – البقاع التابعة لكلية العلوم الزراعية والغذائية فيها، اتُفِق على أن تستعمل كلية الزراعة اللبنانية هذه المحطة مؤقتاً بمختلف تجهيزاتها العلمية والفنية، والإفادة من كل التسهيلات الموجودة فيها (مختبرات، حقول تجارب واختبار، غرف منامة، مطعم)، إضافة إلى أعضاء الهيئة التعليمية الفنية والتقنية العاملة في المحطة.

كل ذلك مقابل مبلغ مقطوع تدفعه الجامعة اللبنانية سنوياً.



كان من المفروض البدء بتنفيذ هذا الاتفاق مع مطلع العام الجامعي ١٩٨٢-١٩٨٣.

ولكن مع الاجتياح الإسرائيلي واندلاع الأحداث الحربية اوائل صيف ١٩٨٢، وما أدّت إليه من تطورات، أوقفت الجامعة الأميركية إرسال طلابها إلى المحطة الزراعية، وبالتالي طال التجميد إبرام عقد الاتفاق مع الجامعة اللبنانية ريثما تتبلور الأوضاع في البلاد.

ونتيجة لهذا الواقع، اضطر الطلاب الذين اختاروا الانتساب إلى كلية الزراعة اللبنانية إلى متابعة دراستهم في قسم العلوم الطبيعية للحصول على الإجازة في هذا الاختصاص".

## تعيين الدكتور معين حمزة عميداً لكلية الزراعة

في ٢٠ كانون أول سنة ١٩٨٣، دُعيت إلى جامعة مونبليه في فرنسا للاشتراك كعضو في اللجنة الفاحصة التي ستناقش أطروحة الدكتور معين حمزة حول مرض "الكلوروز" عند الحمضيات. وقد أطنبت اللجنة في مدح أعمال الدكتور حمزة البحثية، فهو في نظرها أول باحث يجري تجاربه في هذا الحقل، على شجرة وليس على نبتة، كما عرض موضوعه وناقشه بطريقة أستاذ يمسك بناصية صفةً. ولذا، فقد فكّرت أن أكلِّف الدكتور حمزة بعمادة كلية الزراعة فور انتهاء مدة عمادة المهندس عضاضة. وكان عندي شبه يقين بأن الدكتور حمزة سينجح في انطلاقة الكلية، وحين أُعطيتُ الكلمة بعد المناقشة قدّمته بأنه عميد الكلية المقبل.

بقي عليَّ بعد العودة إلى لبنان، أن أعمل على تهيئة الأجواء الملائمة التي تسمح للعميد المقبل أن يعمل دون معارضة قوى الأمر الواقع ودون اضطراري للتدخل يومياً لمساعدته بما لي من علاقات مع جميع الأطراف. فقمت بالزيارات الاجتماعية اللازمة

وأفهمت من بيدهم واقع الأمر بأن الشخص الوحيد، من ضمن أسرة الجامعة، والذي يحمل الشهادات العالية في العلوم الزراعية وله الكفاءة الإدارية للنجاح والشخصية الجريئة هو الدكتور معين حمزة. وكنت قد تعلّمت من تجارب سابقة فشلت بها بأنه لا بدّ من تحضير الأجواء في الظروف الراهنة، قبل تسلُّم جامعيين أكفاء مناصب إدارية حساسة. وقد فوجئت بمعارضة شديدة لاقتراحي من قبل أطراف مذهبيين يعتبرون بأن مركز عمادة كلية الزراعة لا يليق بالطائفة الشيعية الكريمة التي ينتمي إليها الدكتور حمزة، إلاّ أنني قررت الاستمرار في حملتي لتطويق هذا الاعتراض السخيف والمضي قدماً في تعيينه.

وتحت عنوان: مباشرة التدريس في كلية الزراعة، وردت في الصفحة ١٠٨ من "الكتاب السنوي عن أهم نشاطات الجامعة اللبنانية ... وتبقى الجامعة" (١٩٨٥/١٢/٣، دائرة العلاقات العامة في الجامعة اللبنانية)، الأسطر التالية:

"وافق معالي وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة الدكتور سليم الحص على مباشرة كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية استقبال الطلاب والتدريس اعتباراً من مطلع العام الدراسي ١٩٨٥-١٩٨٦ ضمن الإطار التالي:

- تُجرى مباراة دخول إلى السنة المنهجية الثانية للطلاب الناجحين في السنة التحضيرية الأولى من قسم العلوم الطبيعية في كلية العلوم.
- يتابع الطلاب دراستهم النظرية والعملية في مبنى الكلية المستعار حالياً من كلية التربية (محلّة الاونسكو) وفي مبنى المدرسة الزراعية في الفنار، وذلك بانتظار استقبال جميع الطلاب في مركز موحد.
- يتابع الطلاب تدريبهم الحقلي والميداني في مركز واحد خلال الفصل الثاني من العام الدراسي في مركز الأبحاث والتدريب الزراعي في البقاع التابع لكلية العلوم الزراعية والغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت".

وجرت مباراة الدخول يومي ٢٩ و٣٠ تشرين ثانٍ ١٩٨٥ (بإشراف العميد الجديد الدكتور معين حمزة، المكلّف مني بعد انتهاء ولاية العميد عضاضة)، وبعد أن وضعت



كلية الزراعة أسس الإطار المذكور أعلاه، بناءً على قرار صادر عن رئيس الجامعة:

"ومما لا شك فيه أن قبول انتساب الطلاب مباشرة إلى السنة المنهجية الثانية في كلية الزراعة هو كسب متعدد الجوانب، كسب لطلاب كلية العلوم وكسب لطلاب كلية الزراعة التي تكون بذلك قد أفادت من خبرة أساتذة كلية العلوم ومن ملاءمة تجهيزاتها في تأدية العلوم الأساسية ومن وفر مالي لا يستهان به في ميزانية الجامعة".

وتجدر الإشارة إلى وجود مشاريع تعاون مشترك أُعِدَّت في تلك السنة مع كليات الزراعة الموجودة في لبنان وفي فرنسا ومع وزارة الزراعة. وقد أعطى العميد حمزة للكلية ديناميكية نشيطة وسعة أفق.

لم يشترك طلاب الفرع الثاني مع زملائهم طلاب الفرع الأول في الالتحاق بمزرعة الجامعة الأميركية في حوش سنيد خلال الفترة الصيفية لتدخل قوات الأمر الواقع التي حالت دون ذلك، فالتحقوا بمزرعة خاصة في ضاحية بيروت الشرقية. وقد زرت الطلاب برفقة العميد حمزة في المزرعتين المذكورتين وتحدثت إليهم مطولاً. وقد عدت من الزيارتين بانطباع متفائل وبأن انطلاقة الكلية الجديدة يبشر بالخير.

## الفصل السادس

# قصة كلية الهندسة

صدر مرسوم إنشاء كلية هندسة في طرابلس سنة ١٩٧٤، وقرر الرئيس بطرس ديب بدء التدريس فيها في ربيع ١٩٨٠ ورشّح الدكتور جاك نصر عميداً لهذه الكلية، وكان خبيراً ضليعاً بالأمور الهندسية وعالماً باحثاً، فباشر بوضع المناهج وتنظيم الدراسة بما عرف عنه من دقة ونشاط. واعتبرتُ فيما بعد، ومن خلال اختباري لمؤهلات الدكتور نصر، أنه العميد المؤسس، وكنت أدعوه دائماً كذلك.

وبين قرار تعييني في مجلس الوزراء وصدور مرسوم التعيين، مرّت فترة تزيد عن عشرين يوماً، بقي الرئيس ديب خلالها مستمراً في ممارسة صلاحياته. هذه الفترة من الزمن مكّنتني من الاطلاع من الرئيس السابق على مجمل التفاصيل التي أحتاج إليها للانطلاق بأعمال الجامعة فور صدور مرسوم التعيين. وهكذا اتخذت جميع التدابير لإجراء أول مباراة دخول إلى الكلية في أول أسبوع يلي مباشرتي العمل. إلاّ أن هذا الموعد أُجِّل فيما بعد إلى الثلاثاء في ٤ آذار والأربعاء ٥ آذار ١٩٨٠. وكان التشاور حول مواعيد المباراة ومراكزها الثلاثة في طرابلس وبيروت الشرقية وبيروت الغربية قد تمّ بين الرئيس السابق والعميد نصر وبيني، وقد أعلن عن ذلك في وسائل الإعلام.

كانت مباراة الدخول هذه، أول عمل إداري هامّ يتحتم عليّ مواجهته والنجاح به نجاحاً تاماً في مستهل تسلّمي مسؤولياتي. كان علينا مواجهة عدة عراقيل: إنها أول مباراة موحّدة من نوعها، تجري في وقت واحد في ثلاثة أمكنة من الكلية الجديدة، وقد كثر اللغط حول إمكانية نجاحها. كما كان علينا أن نتصدّى لقوى الأمر الواقع التي كانت تريد دائماً فرض وجودها، لذا لم يكن من الجائز ارتكاب أي خطأ مادي أثناء المباراة. فاقترحت على

العميد تكليف أساتذة من كلية العلوم، سبق أن عملوا في امتحانات البكالوريا اللبنانية، وضع أسئلة المباراة والإشراف على التصحيح نظراً لخبرتهم الواسعة. غضب العميد، وقد اشتهر بحدة طبعه، واعتبر ذلك إهانة له وقال بانفعال إنه يفضل الاستقالة على القبول بما اقترحته. فأجبته منفعلاً بدوري: استقالتك مقبولة، فانسحب إلى غرفة مجاورة لمكتبي يستعملها العمداء من وقت إلى آخر أثناء وجودهم في الإدارة المركزية. وتابعت أعمالي المقررة من توقيع معاملات واستقبال زوّار يأتون دون أخذ موعد لتعذُّر الاتصالات، ونسيت الموضوع.

وكان أن فاجأني بالدخول إلى مكتبي صحافي يعدُّ تحقيقاً عن كلية الهندسة الوليدة، فسألني عن الفرق بين الهندسة المعمارية التي تدرَّس في معهد الفنون الجميلة والهندسة المعمارية التي ستدرَّس في كلية الهندسة الجديدة؟ فقلت له بأن أفضل من يجيب على هذا السؤال هو دون شك العميد نصر فقد كان مديراً لمعهد الفنون قبل أن يصبح عميداً للهندسة وهو الآن في الغرفة المجاورة. ولم تمض دقيقة حتى سمعت العميد نصر يصرخ في وجه الصحافي: لم أعد عميداً لكلية الهندسة فقد استقلت. واستنتج الصحافي سريعاً بأن المباراة التي كانت ستجري بعد ٣ أيام قد تأجّلت وكان اليوم نهار سبت. فتحت الباب الذي يصل مكتبي بغرفة العميد وقلت للصحافي بكل هدوء: "قبلت استقالة حضرة العميد وسأتولّى بنفسي إجراء المباراة في موعدها، يمكنك إعلان ذلك".

كان الوقت ظهراً فطلبت دعوة بعض زملائي من العاملين في كلية العلوم لموافاتي إلى منزلي عند الساعة الرابعة بعد الظهر. عرضت على الزملاء ما جرى مع العميد نصر وطلبت إبداء رأيهم. أصرَّ الجميع على وجوب إجراء المباراة في الموعد المحدَّد لها حتى ولو كان هذا الموعد قريباً، أي نهار الثلاثاء. فطلبت من عميد كلية العلوم الجديد الدكتور راجي أبو شقرا ومديرَي فرعيها تسلُّم مسؤولية الامتحانات يعاونهما في المراقبة أساتذة الكلية عند الاقتضاء، كما طلبت من الأساتذة أعضاء لجنة البكالوريا، وجلّهم من أساتذة كلية العلوم، الاهتمام بالأسئلة (وأذكر منهم بكل محبة الزملاء جيلبر



عاقل ومنيف معلوف والمأسوف عليه سامي كبي). وهكذا، عمل الأساتذة يعاونهم بعض الموظفين طيلة نهاري الأحد والاثنين على إنهاء الترتيبات الأخيرة. ونُقِلت فجر الثلاثاء الأسئلة إلى طرابلس (بمساندة الجيش)، بعد اجتماعي مع لجنة وضع الأسئلة ليلاً.

## تطويق محاولة غش جماعية

من أطرف ما جرى أن بعض مرشحي الفرع الثاني الحزبيين كانوا قد رتبوا أمر نجاحهم غشاً بالتواطؤ مع فريق من النظار ضعيفي النفوس. فما كان من مدير كلية العلوم الفرع الثاني (الدكتور منير أبو عسلي) إلاّ أن استقدم بالاتفاق معي عدداً من سيارات النقل الكبيرة وأوقفها قرب مركز المباراة في فرن الشباك دون أن يفصح عما يجول بفكره لأحد. وشرع المرشحون بالدخول إلى مركز الامتحانات وتسليم أوراق هوياتهم. وما إن اكتمل عقدهم حتى طُلب منهم بكل هدوء الصعود إلى السيارات التي نقلتهم إلى مركز امتحان جديد فوق جديدة المتن (كلية الآداب – الفرع الثاني)، حيث كان بانتظارهم مراقبون متطوعون من أساتذة كلية العلوم – الفرع الثاني. وكلفت سكرتيرتي السابقة في عمادة كلية العلوم نقل الأسئلة في صندوق سيارتها القديمة إلى المركز الجديد وكانت تقودها للمرة الأولى في حياتها مسافة بدت لها وكأنَّ لا نهاية لها.

جرت الامتحانات على خير ما يرام ولم تشبها شائبة، ثمَّ ابتدأنا بالتصحيح. وكان وزير التربية الشيخ بطرس حرب غائباً خارج لبنان في هذه الفترة أي أثناء المباراة. وفور عودته اتصل ليستفهم عن قصة العميد وخبر استقالته فأطلعته على كلِّ ما جرى، وأصررت على وجهة نظري، وأضفت بأنني مزمع على السير في التصحيح وإعلان النتائج دون إشراك العميد بالعملية. وفي اليوم التالي استقبل الوزير العميد نصر. وفهمت من الوزير بأنه مرغم على مسايرة أنسباء العميد في أميون ورفض استقالته. فقلت له إني أقدِّر علم العميد وكفاءته، ولكنِّي لا أستطيع الخضوع للتهديدات من أي جهة أتت، وأنه لا مانع عندي من إعادة المياه إلى مجاريها بعد الانتهاء من إعلان النتائج.

## الفصل السابع

# كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال

مرّت كلية إدارة الأعمال، التي تحوّلت في خريف ١٩٨١ إلى كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، في مآزق عديدة. كان عميد الكلية رجل أعمال ناجحاً، محبوباً، "جنتلمن"، غير متفرغ للجامعة وغير حائز الشروط الأكاديمية القانونية ليعلِّم فيها. وعندما سألت كيف عُيِّن كان الجواب أنه لم يُطلب منه تقديم ملف، وكان موجوداً في مركزه منذ إنشاء الكليات الثانية (الفروع الثانية). وعندما تسلمت الرئاسة لم يكن في الفرع الثاني أي أستاذ متفرغ، فضلاً عن أن عدداً لا بأس به من الأساتذة المتعاقدين بالساعة لم يكونوا بدورهم حائزين الشروط الدنيا للتعاقد.

وأول ما فكّرت فيه هو تعيين أستاذ متفرغ كمدير لها من أساتذة كلية العلوم ومن القاطنين في الأشرفية بالقرب من مبناها، وهو الدكتور شاكر جبران اختصاصي الرياضيات والإحصاء. وبما أنه من الفرع الأول لكلية العلوم، فقد خفت أن ترفضه قوى الأمر الواقع وتخلق له ولي مشاكل نحن جميعاً بغنى عنها، لذلك عمدت إلى تمهيد الطريق باتصالات قمت بها على طريقة سلفي الدكتور ديب، فأمكن تسلُّم مهامه دون اعتراض.

وسرعان ما اكتشف المدير الجديد العيوب الكثيرة في الفرع الثاني، وبدلاً من أن يسعى إلى معالجتها بالتقسيط وبالرويَّة، أرعب الأساتذة والموظفين بمشاريعه الجديدة وأجفلهم ولم يُرضِ العميد. فانقلبوا عليه جميعاً، متّحدين مع الطلاب الذين أعلنوا الإضراب حتى يستقيل. ولم أستطع رغم الوعود التي سبق وقطعت لي ورغم مداخلاتي العديدة من إيقاف الإضراب ودعم موقف المدير الذي تذكّر الجميع بأنه من الفرع الأول لكلية العلوم فصبُّوا جام غضبهم عليه. طلبت من المدير، بعد عشرة أيام من الفوضى، أن

يتنحّى برضاه عن مركزه وكنت جدّ متألمٍ لهذه الصدمة في مطلع عهدي. وافق المدير المتفهم للواقع ووجدت حلاً يحافظ على كرامته وعلى هيبة الجامعة. ثمّ كلّفت مكانه فوراً الدكتورة راشيل حبيقة، وهي أستاذة رياضيات في الفرع الثاني لكلية العلوم، وكنت أعرف –أثناء عمادتي لهذه الكلية– مقدرتها وطول بالها وهدوء أعصابها ولباقتها في حلّ الإشكالات الإدارية على أنواعها، فضلاً عن قوة شخصيتها. وبالفعل، نجحت المديرة الجديدة في استقطاب أساتذة جدداً من أصحاب الكفاءة العالية والاختصاصات المتنوعة وفرضت هيبة النظام والتقاليد الجامعية على الفرع الذي ما عتم أن أصبح من أفضل الفروع في كلّ لبنان، بما في ذلك الجامعات الخاصة.

## قصة تحويل كلية إدارة الأعمال
## إلى كلية للعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال

سعيت بالتشاور مع أساتذة من الاختصاصيين إلى تعديل أنظمة هذه الكلية وتحويلها إلى كلية اقتصاد، ولا سيما بعد أن تلكأت كلية الحقوق بتركيبتها آنذاك، عن اللحاق بالركب العلمي المتحوّل نحو اقتصاد بالمعنى الحديث. وقصة هذا التحول تتلخص بما يلي:

كان الدكتور سمير نصر الاختصاصي بالاقتصاد يرافق أهل زوجته (الأستاذ الكبير جوزيف مغيزل والسيدة لور عقيلته) بزيارة الأديبة أدفيك شيبوب المقيمة وقتها عند ابنتها في الطابق الأول من البناية التي أسكنها. التقيت أهل الأدب والعلم هناك وتحدثنا عن الارتباط بين إدارة الأعمال والاقتصاد. وسألت الدكتور نصر ما إذا كان من الممكن تحويل كلية إدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية إلى كلية اقتصاد وإدارة أعمال معاً، فأجاب بإمكان ذلك، بحيث نكون بهذا الخيار جارينا ما يحصل في جامعة دوفين في باريس وفي غيرها من جامعات العالم المتقدم، فطلبت منه الاهتمام بالموضوع. على أنني أقر بأن الفضل في هذا التحول يعود إلى المديرة والدكتور سمير نصر والدكتور إيلي عساف



والدكتور فادي باز مجتمعين وغيرهم من الذين استشاروهم. وقد وافق مجلس الوزراء على التعديلات المقترحة وصدرت المراسيم الخاصة صيف ١٩٨١.

## قصة وحدة الاقتصاد في كلية الحقوق

أثناء زيارة تفقدية لكلية الحقوق في الصنائع، فاتحني بعض طلابها بقضية وحدة الاقتصاد، فالتبس عليَّ الأمر وظننت أنه موضوع جديد لم يبحث في السابق وأنه يتناول مشروع إنشاء وحدة جديدة، فدعوت العمداء للبحث في الموضوع. وعندها ظهر لي ان الأمر محلول إدارياً، إذ سبق لمجلس الجامعة أن وافق على إنشاء قسم أكاديمي لتدريس الاقتصاد في كلية الحقوق، ولكنّه لم يباشر أعماله. كما تبين أن هناك آراءً مختلفة حول هذه المادة. فمن قائل إن المناهج قديمة تستدعي التعديل وإنه يتوجب على طالب الاختصاص أن يكون متفرغاً، علمي النهج ويحمل قسم الرياضيات، وآخر يرى أنه يتوجّب تخصُّص عدد من الأساتذة في مادة الاقتصاد الحديث، وغير ذلك من الاعتراضات الأكاديمية والإدارية.

وقد تركت لعميد الكلية تدبُّر الأمر مع أساتذته، احتراماً للاصول الأكاديمية. وكنت قرأت وأنا مسافر في الطائرة إلى تونس برفقة عميد الآداب الدكتور أحمد مكي لحضور مؤتمر اتحاد الجامعات العربية، إعلاناً صادراً عن عميد كلية الحقوق يحدد فيه موعد التسجيل وبدء التدريس في وحدة الاقتصاد في كل من الفرعين الأول والثاني، فارتحت للأمر.

بيد أنَّه وقبل الموعد المحدد لبدء التدريس ببضعة أيام، قابلني ممثلو أساتذة الفرع الأول لكلية الحقوق مع مديرها، وعرضوا أمامي الصعوبات الناتجة عن بدء التدريس في وحدة الاقتصاد في السنة المقبلة لعدم توفر الأساتذة ولعدم وضع الشروط لانتساب الطلاب، وخصوصاً أن المناهج نظرية وقديمة. وأضافوا أنهم مع فكرة إنشاء وحدة للاقتصاد لكن بعد تعديل المناهج، "لأن ما يُبنى على خطأ يصعب تقويمه". وعندها حضر

مدير الفرع الثاني لكلية الحقوق الدكتور جميل نعمه، فأطلعته على ما دار من حديث. فوافق على كل ما ورد على لسان زملائه أساتذة الفرع الأول. وأعلن أنه لن يباشر التدريس في الفرع الثاني، مع أنه استكمل كل الإجراءات لكي يبدأ التدريس بعد ثلاثة أيام، ولأن الجامعة واحدة وكلية الحقوق واحدة ورأي أساتذتها واحد. وفي نهاية اجتماعهم أصدر المجتمعون بياناً يدعو إلى تأجيل فتح وحدة الاقتصاد إلى السنة القادمة. وقد علقت على الموضوع في حينه وقلت لصحفي طرح علي سؤالاً في هذا الصدد: "أعيد وأكرر ما سبق وأعلنته مراراً بأن الأمر يعود إلى كلية الحقوق. وأنا لا أسمح لنفسي ولا لغيري بالتدخل في موضوع أكاديمي غير متخصص به."

## مدير جديد لفرع كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال الثاني

بعد تجديد ولايتي عينت بالاتفاق مع العميد الجديد مديراً جديداً للفرع الثاني وهو الدكتور في الاقتصاد ايلي عساف. وكان أول أستاذ متفرغ من الكلية يتبوأ هكذا مركز. وقد أجمع عارفوه من أساتذة الفرع ومن خارجه على كفاءته ومقدرته. وشكرنا جميعاً الدكتورة حبيقه على نجّاحها وعادت مرتاحة إلى كلية العلوم.

سارت الأمور على خير ما يرام في البدء. وفوجئتُ بعد ظهر أحد أيام مطلع الصيف بحضور الدكتور عساف إلى منزلي في الاشرفية وكان قريباً من موقع الفرع الثاني لكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال. بادرته بالسؤال: خير إنشاء الله ! قال جئت لأرفع اليك استقالتي من المديرية. قلت قبلت استقالتك إنما أخبرني عن السبب. قال: لقد سرّب أمين السر أسئلة الامتحان، وكانت امتحانات نهاية السنة قد بدأت منذ يومين، إلى بعض الطلاب خاضعاً لتهديداتهم وأنا لا الومه إذا خاف. قلت: بسيطة وأنت تلعب لعبتهم (بالفرنسية) وستترك لهم المجال ليتمادوا في شرهم. قال: ما العمل ؟ قلت: تصدر بياناً تعلن فيه أنه بالاتفاق مع العميد ورئيس الجامعة تلغى امتحانات اليوم والبارحة وتتوقف كلّ الامتحانات إلى موعد يعلن عنه لاحقاً. كما تعطي أمين السر إجازة لمدة خمسة عشر يوماً، ولا داعي لأن تذهب بنفسك إلى الكلية لتعلن ذلك. بالإمكان أن تستدعي إلى منزلك



أحد الموظفين وأن تملي عليه هذه التدابير وتبقى ملازماً المنزل حتى يأتي أصحاب الشر ويقبّلوا يديك ويرجونك أن تجري الامتحانات ولا تعطل سنتهم الجامعية. أنا لو كنت محلك لتصرفت هكذا. على كل سوف أهدد بفضح من يدّعي بأن الفروع الجامعية في المنطقة الشرقية هي أفضل من مثيلاتها في الغربية (وهذه نقطة حساسة استعملتها مرات متعددة هنا وهناك ونجحت).

انفرجت أسارير الدكتور عساف وابتسم قائلاً أسحب استقالتي وسأنفذ بدقة ما اقترحته، فإني في مطلع حياتي الأكاديمية وما تعوّدت الهرب، ثمّ استأذن وانصرف. بعد خمس دقائق قدمت ناديا شقيقة زوجتي، وكانت تدير مستودعاً في الطابق الأرضي من بنايتنا، وأخبرتني "بأن الشاب الذي زارك من حين، "هيئته شجاع (قبضاي)". لقد استأذنني باستعمال الهاتف واتصل بأحدهم طالباً منه كتابة بيان يلغي الامتحانات ويؤجلها ويعطي أمين السر إجازة، ثمّ عرض علي أن يدفع أجرة المخابرة لأنه لا يعرفني فقلت له: "ولو، ما بتحرز".

بعد أيام تنبّهت قوى الأمر الواقع للأمر فردعت المشاغبين وأوقفتهم ورجت المدير أن يقبل بتحديد موعد جديد للامتحانات وأن يضع الشروط التي يريدها لإجرائها. وهكذا سارت الامتحانات على خير ما يرام وربح الدكتور عساف معركته.

# الفصل الثامن

# قصة تطوير كلية التربية

# وإنشاء الدكتوراه اللبنانية ووحدة المعلوماتية القانونية

في كتابي الأول عن الجامعة اللبنانية رويت قصة الخلاف بين القائمين على الجامعة حول ازدواجية العمل بين كلية التربية وكليتي العلوم والآداب، وكيف انفصل التدريس بين الكليتين الأخيرتين وبين كلية التربية. وكان هناك إهدار فاضح في الأموال وفي الطاقات التعليمية. فقد التحق بكلية التربية أفضل العناصر الطلابية طمعاً بالمنحة التي كانت توفرها هذه الكلية لطلابها. واستمرت كلية التربية وكلية العلوم بمنح الطلاب شهادة الإجازة التعليمية في العلوم وكلية التربية وكلية الآداب بمنح الطلاب الإجازة التعليمية في الآداب. وكنت من المطالبين بمنع الازدواجية وحصر مهمة كلية التربية بالإعداد التربوي دون سواه. ولذا، فقد تركت هذه الكلية سنة ١٩٦٩، احتجاجاً على الاستمرار في سياسة الإهدار منتقلاً إلى كلية العلوم، وكنت أسعى منذ ذلك الحين، إلى تحقيق هذا الهدف.

وقد سنحت لي الفرصة يوم أصبحت مستشاراً للوزير الدكتور أسعد رزق الذي اقتنع بالفكرة، ومن بعدها عميداً لكلية العلوم، حيث ناصر هذه الفكرة أيضاً الرئيس بطرس ديب. فأعددت مشروع مرسوم ينظم عمل كلية التربية ويحصره بالحقل التربوي ويعطيها دوراً طليعياً فيه. فوفقاً لهذا المشروع يصبح الطالب موظفاً متدرجاً أي أستاذ تعليم ثانوي، يمضي بعد نيله الإجازة التعليمية في العلوم الإنسانية أو العلوم البحتة مدة سنتين، يتمرّس خلالهما على التدريس وينال الإعداد اللازم في العلوم التربوية. وأصبح من أهداف كلية التربية التحضير لشهادة الدكتوراه في التربية والإعداد للوظائف الإدارية التربوية من

مفتشين ومديرين وما شابه. وكأيٍّ مرشح لدخول الوظيفة العامة، أنيطت مهمة تنظيم مباراة الدخول بمجلس الخدمة المدنية.

عندما عرفت الأوساط المستفيدة من هذه الازدواجية بمشروع المرسوم، احتجَّت ودعت إلى مظاهرات في بيروت في شباط ١٩٧٩. في هذا الوقت كنت خارج لبنان بمهمة علمية لدى الإمارات العربية المتحدة، بناءً على طلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعند عودتي إلى لبنان عرض مشروع المرسوم على مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ شباط بعد أن طبع في مكتبي في الحدث ونقلته إلى بعبدا صباح انعقاد مجلس الوزراء الذي وافق عليه في ذلك اليوم بالذات. وصدر المرسوم بتاريخ ١٦ آذار ١٩٧٩ وحمل الرقم ١٨٣٣. وكنت قد قمت بحملة إعلامية لدى مراجع سياسية معارضة بغية إفهامها حسنات هذا التنظيم الجديد وكسب دعمها.

وبعد تسلّمي رئاسة الجامعة، نظم مجلس الخدمة المدنية، تلبية لطلب وزارة التربية الوطنية، أول مباراة لأساتذة تعليم ثانوي يحملون الإجازة التعليمية وتعدّهم كلية التربية وفقاً لنظامها الجديد.

## الدكتوراه اللبنانية

سنة ١٩٨١، دعوت العمداء إلى المشاركة في وضع أنظمة الدكتوراه في مختلف الكليات. وقد أعد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية مشروعاً لتحضير الدكتوراه في كليته، باشرنا العمل به على الفور.

ومن المبادئ التي اعتمدت، التشدد في انتقاء المرشحين لتحضير الدكتوراه، وكنت مع هذا المبدأ شرط إلاّ يؤذي التشدد الإقلاع بالمشروع أو يعرقله، وقد اعتمد مبدأ الدكتوراه الواحدة كما في كلية الحقوق. وقد عارض المشروع قبل الاطلاع عليه ومعرفته وتجربته، عدد من "الغيارى".



سنة ١٩٨٣، تبين لنا أنه لا بدَّ من إصدار مرسوم نظام عام لشهادة الدكتوراه في الجامعة اللبنانية عمل على وضعه في صيغته القانونية النهائية الخبير الدكتور شفيق المعلم. وقد صدر المرسوم رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٩٨٣/٨/٤، وبه دخلت الجامعة طوراً جديداً في حياتها الأكاديمية عماده البحث العلمي الأصيل والدقيق.

وفور صدور المرسوم أعطيت التعليمات اللازمة للمباشرة في وضعه موضع التنفيذ في كلِّ وحدات الجامعة. وبالفعل فقد أنجز قسم من التنظيمات التفصيلية المستندة إليه، وهي تنظيمات نابعة من خصوصية كل وحدة من وحدات الجامعة.

وفي ٤ نيسان ١٩٨٥، وافق مجلس الوزراء بصفته حالاً محلّ مجلس الجامعة، على القرار المختص بهذه الشروط في كلية الآداب، والصادر عن رئيس الجامعة بعد أن عرض على مجلس شورى الدولة في ٨٥/١/٢٣.

## وحدة المعلوماتية القانونية

قبل تسلّمي الرئاسة وافق مجلس الوزراء على عقود أبحاث تقدم بها بعض أساتذة الجامعة اللبنانية، ومنها عقد بحث مع الدكتور وسيم حرب الأستاذ في كلية الحقوق، الذي يتناول توثيق بعض الأحكام الصادرة في دعاوى الأحوال الشخصية لطوائف مختلفة أو أمور مشابهة لم أعد أذكر تفاصيلها. وقد وافقت فيما بعد على الاستمرار في تجديد هذا العقد لاقتناعي بأهميته وتشجيعاً للباحثين في الجامعة، ولا سيما في مجال العلوم الإنسانية التي لم يكن المجلس الوطني للبحوث العلمية يشملها بدعمه. استمرَّ الدكتور حرب في مشروعه عدة سنوات، إلاّ أن عميد كلية الحقوق لم يكن مقتنعاً بجدواه، فوقعت خلافات بالرأي بينهما دفعتني إلى القبول بأن يتحوّل هذا المشروع إلى وحدة جامعية تأخذ على عاتقها توثيق الجريدة الرسمية وغيرها من القضايا الحقوقية. فنتج عن ذلك تأهيل عدد من الموظفين التقنيين قاموا بأعمال مهمة في المعلوماتية وتكوّن فريق متخصص في هذا المجال لا مفرَّ لكل جامعة مقدمة على التطور من إيجاد فريق مثله.

# الفصل التاسع

# أول اجتماع لممثلي الهيئة التعليمية وتعيين مديري الفروع الجامعية

لم يكن كثير من الأوساط التربوية والسياسية ليقبل أو ليؤمن بحقِّ الدولة في الاضطلاع بدورها في كلٍّ المجالات، ولا سيما في مجال التعليم. كما كان كثير من اللبنانيين، ولا يزالون، غير مؤمنين بقدرة موظف حكومي مهما علا شأنه على إنجاح أي مشروع يخص الدولة. بالنسبة لهؤلاء لن يتمكن أحد من عدم الرضوخ لضغوطات السياسيين. وقد حاولت أن أبرهن للجميع أنه يمكن لأي موظف في موقع المسؤولية، إذا أحسن الأداء وحرص في تطبيق القانون، أن يتحرَّر من ذلك، حتى في أحلك الظروف.

## فشل الوساطات وانعكاسها على أصحابها

أكرر القول إن الكثير من اللبنانيين بصورة عامة ومن أساتذة الجامعة بصورة خاصة، ما كان ليصدِّق، وما يزال غير مصدَّق، أن في مقدرة الموظف قول لا لأيٍّ سياسي مهما علا شأنه. كنت مؤمناً باستقلالية الجامعة وغيوراً عليها غيرتي على عائلتي، كما كنت في الوقت نفسه غير متعلق بالمركز الذي أنا فيه. لذا ، فقد قرَّرت منذ البداية عدم الرضوخ لضغوطات من هم من خارج الجامعة. وفي ما يلي بعض أهمِّ الأمثلة:

أول ما تسلَّمت مهامي، دعوت أفراد الهيئة التعليمية المتفرغين في كل الفروع الجامعية إلى انتخاب ممثلين عنهم في مهلة محددة، ثمَّ دعوت الممثلين، وعددهم ٢٩ على ما أذكر، إلى اجتماع في رئاسة الجامعة. وكان هذا أول لقاء لممثلي الهيئة التعليمية، بمختلف اتجاهاتها، منذ أكثر من خمس سنوات. بدأ الاجتماع بارداً يخيِّم عليه جوٌّ من

الحذر. فمن الأساتذة القدامى من لم يجتمع بزملائه منذ سنوات ومن الجدد من لم يكن يعرف الآخرين. وكنت أراقب ردّات الفعل على سيمائهم، وجِلاً من حادث يعكر هدوء اللقاء الذي أردته عائلياً وعملياً. والواقع أن التجربة نجحت نجاحاً كاملاً، وعادت الزمالة القديمة والجديدة فتغلّبت على الأجواء العدائية غير المعلنة. لن أدخل هنا في القرارات التي اتخذت وكلها إيجابية، إنما تسنّى لي أن أكتشف بين المندوبين أفراداً من خيرة الأساتذة بعلمهم وقوة شخصياتهم، الذين فكّرت فيما بعد في إسناد مهام المديريات الشاغرة إليهم، ولا سيما في الفروع التي استحدثها سلفي في الشمال والبقاع والجنوب. وبالفعل، كان الدكتور ديب قد أوكل إلى ثلاثة من الزملاء إدارة الفروع الثلاثة المنشأة في كلٍّ من المحافظات المذكورة أعلاه (الآداب، العلوم الاجتماعية والحقوق)، أي مدير واحد لكل من الفروع الثلاثة. فإذا كان لهذا التدبير مبرراته في أول خطوة من إنشاء الفروع في المحافظات، فالأمر يختلف الآن بعد تطور هذه الفروع واستقبالها أعداداً وفيرة من الطلاب.

## أسس تعيين مديري الفروع الجامعية

اعتمدت في الرئاسة ثلاثة مبادئ في تعيين المديرين، وهي من الصلاحيات التي تعود أصلاً إلى رئيس الجامعة -الذي عليه أن يستطلع رأي العميد المختص- وفقاً للمرسوم رقم ٨١٠ تاريخ ١٩٧٨/١/٥. المبدأ الأول: تعيين ممثل الأساتذة المتفرغين في الفرع، المنتخب منهم، وفي ذلك أكون احترمت نوعاً ما ديمقراطية الاختيار. وفي حال تعذر تطبيق هذا المبدأ، كنت أتشاور مع أكبر عدد من الأساتذة، وعلى رأسهم العميد، كي يكون المدير صاحب شخصية، يحمل أعلى الشهادات الأكاديمية في فرعه ويتوافق عليه أكبر عدد من الأساتذة. ثانياً، احترام التوزيع الطائفي لمجموع المديرين قدر المستطاع، كي لا أذاق حساسية وردّات فعل كنّا كلنا بغنىً عنها. وفي هذه المناسبة، أستطيع التأكيد أن المراجع السياسية والدينية المسيحية والدرزية (ولا سيما السيد وليد جنبلاط) لم تراجعني مطلقاً في هذا الموضوع مع أن عدد المديرين المسيحيين كان دائماً أقل من زملائهم غير المسيحيين، وكذلك الأمر في ما خص المديرين الدروز. ثالثاً، أخذ موافقة



العميد والاعتماد على اقتراحه وليس فقط استطلاع رأيه، وفي الواقع كنت أعيِّن دائماً المدير الذي يقترحه العميد أو أتفق معه على اسمه، ولم أشذَّ مرة واحدة عن هذه القاعدة.

ونظراً للفلتان الأمني الذي كان متفشياً في بيروت كان عليَّ تحضير جو ملائم للمدير الجديد قبل تعيينه في العاصمة وضواحيها، كي تكون ممارسته فعّالة، ولأحميه من التعدّيات. وقد رفض كثير من مرشحي العمداء ومن خيرة الأساتذة، تعيينهم مديرين لدى عرض الأمر عليهم فاعتذروا، وكان منهم من زاول مهمته يوماً واحداً أو على الأكثر أسبوعاً ليعتذر فيما بعد.

في محافظات الشمال والجنوب والبقاع لم أُراجِع مطلقاً أي جهة سياسية في أمور التعيين ولا مرة واحدة. كان ثمّة ضغط من قبل من كان يظن مهمة مدير الفرع عملاً سهلاً، فتدخّل بعض ضعفاء النفوس مع جهات سياسية لتبديل المديرين والحلول مكانهم. وأخذوا يراجعون المتنفّذين الجدد بعد أن ملّوا من مراجعة المتنفذين القدامى ويئسوا من نيل مبتغاهم، فلا القدامى ولا الجدد تمكّنوا يوماً من فرض أيٍّ منهم. وعندما كانوا يعلمون بأنني أخذت موعداً لمقابلة أحد الوزراء أو النواب لملاحقة بعض معاملات الجامعة، كانوا يسبقونني إلى مكان الاجتماع كي أرى بأمِّ العين أنهم من المقربين إلى الشخصية التي تفضلت وحددت لي موعداً لمقابلتها.

## تعيين أول فوج من المديرين

شرعت بإصدار قرارات التعيين اللازمة بالتوافق مع العمداء، دون استشارة أحد من السياسيين ودون أن أسأل المندوبين أنفسهم. واتفق أن توفي أحد المندوبين بالسكتة القلبية يوم تعيينه وقبل تبليغه قرار التعيين، فقررت بعد استشارة العميد المختص تعيين أعلى الأساتذة رتبة وكذا كان. وفي اليوم التالي، تلقيت اتصالاً من أحد الزعماء السياسيين، ولم يكن يعلم بعد بأمر التعيين، يوصي به بالأستاذ مديراً. استدعيت المدير الجديد، ولم اكن قد بلغته رسمياً أمر تعيينه وفي نيتي العودة عنها، وبحضور العميد

أجريت معه تحقيقاً عن سبب لجوئه إلى السياسيين لنيل وظيفة وهو الدكتور والمفكر. قال أن أهله هم الذين قاموا بالمسعى من دون علمه، وأيّد العميد كلام الأستاذ. ومع أنني لم أكن جدَّ مقتنع إلاَّ أنني وافقت على الاستمرار في تعيينه مديراً على مضض نزولاً عند رغبة العميد. إلاَّ أن الكلمات القاسية التي سمعها الأستاذ، ردّدها العميد حرفياً على كثير من المسامع.

على كلٍّ، يعرف الذين سعوا إلى الواسطة أنها لم تنفعهم مطلقاً، وقد حالت دون وصولهم إلى مبتغاهم طيلة رئاستي. فأنا الذي كنت أختار الأشخاص الأكفاء وأرشّحهم، وعددهم والحمد لله في الجامعة وفير، داعياً السياسيين إلى دعمهم في غياب السلطة أيام المحنة. وأصحاب العلاقة يعرفون ذلك وإن لم يصدقني تماماً من راجعني بعدها بالأمر، فاستمر في تفكيره بأن الواسطة هي كل شيء.

## الرئيس كميل شمعون وتعيين فوج من المديرين الجدد الثاني

صيف ١٩٨١، عزمت على تعيين مديرين جدد مكان الذين انتهت مدة ولايتهم، وفكّرت في إسناد مهام المديرية إلى أشخاص يتحلّون بشخصية قوية وقبل كل شيء بصفة الإخلاص للجامعة، أي لعملهم دون سواه. وكنت أسعى لأن أختار من بين هؤلاء أفراداً لا يحاربهم سياسيو الأمر الواقع. وكأن عليَّ أن أقنع هؤلاء السياسيين فيتبنون مرشحي ويقبلونه، وبالتالي يصبحون مجبرين على دعم الجامعة، فلا يقدم أحد على مناهضة مشاريعها بل يسدون لها المساعدة. وكنت واثقاً أن هؤلاء المديرين لن يكونوا حزبيين مطلقاً، ومن كان منهم حزبياً فيما مضى فسيتخلّى عن حزبيته في وقت قريب، وسينحصر ولاؤه بالجامعة قبل أيِّ شيء. وقد صدق ظني وتخلّى أشد الحزبيين عن انتمائهم الخارجي وأصبح عملهم الجامعي أول اهتماماتهم.

قابلت المرشحين وسبرت عمق تعلقهم بالجامعة. ثمَّ عرضت لائحتهم من باب اللياقة على الوزير معوض، محدّداً موعداً أقصى لإعلانها في أول أسبوع من آب، أي



عند بدء العطلة الصيفية الجامعية. ولم أكن مجبراً على أخذ موافقة الوزير، فليس هناك نص قانوني يلزمني بذلك. وعشية الموعد المحدد، اتصل بي الوزير طالباً تأجيل موعد إعلان أول لائحة لتعيين مديرين، ومع حبِّي للوزير معوض، فقد رجوته أن يدعني أستمر في مخططي. أعلنت قرارات التعيين وسافرت إلى فرنسا للانضمام إلى عائلتي في رحلة استجمام. وفي اليوم التالي لوجودي في الخارج، اتصل بي الوزير هاتفيا طالباً مني العودة عن قرار التعيين واعتباره لاغياً لأن جهات سياسية عديدة اعتبرت نفسها مهانة لعدم سؤالها رأيها. فقلت له إنه يعرف أن المديرين هم مرشحو الجامعة، رئيساً وعمداء، وأن الجامعة لا تخضع لتدخلات خارجية، وعند عودتي القريبة إلى لبنان سأقوم بزيارة الغاضبين من رجال السياسة وأفهمهم وجهة نظري، ولن يكون الحريصون منهم على مصلحة الجامعة إلاَّ راضين.

بعد عودتي إلى لبنان علمت بأن أوساط الوطنيين الاحرار كانت أشدها نقمة علي. فقمت بزيارة الرئيس كميل شمعون، جاري بالسكن، وكانت تربطني به علاقة مودة قديمة. فعاتبني على عدم وضعه في الصورة قبل التعيين، فأمور الجامعة تهمّه كثيراً. قلت له: منذ ان صوّت بعض نواب الأحرار ضد تعديل سلسلة رتب ورواتب أساتذة الجامعة (وكان ذلك لسنة خلت) ظننت بأن أمور الجامعة لم تعد تهمّكم. فغيّر الرئيس الحديث فوراً، وانتهت مشكلة تعيين المديرين بعد زيارات قليلة مماثلة، واستمرّ الرئيس شمعون في مناصرة الجامعة وقد ساعدنا كثيراً أثناء تولّيه وزارة المالية فيما بعد.

## قصة مدير فرع كلية الحقوق في جل الديب

كان مركز مديرية الفرع الثاني لكلية الحقوق في جل الديب سيشغر بعد تعيين مديره الدكتور جميل نعمه مديراً عاماً للأحوال الشخصية في أول عهد الرئيس الشيخ أمين الجميل. ولذا، فكرت على عادتي أن أسند المركز إلى ممثل الأساتذة المنتخب في ذلك الوقت الدكتورة ليلى عازوري جمهوري. وفاتحتها بالأمر منتظراً إصدار قرار التعيين فور تسلُّم الدكتور نعمه مهامه الجديدة. وفي هذه الاثناء اتصل بي مدير عام رئاسة

الجمهورية ليقول إن الشيخ بيار الجميل يتمنى عليك تعيين الدكتور جوزيف كرم في مركز مديرية فرع الحقوق في جل الديب. فقلت للمدير العام آسف لأني لن أخالف القاعدة التي أسير عليها في تعيين المديرين، فأنا سأكلف ممثل الأساتذة الدكتورة عازوري بهذا المركز، ويؤسفني جداً أيضاً عدم تلبية طلب الشيخ بيار الذي لم يكن قد حصل لي الشرف بزيارته والتكلم معه منذ زمن بعيد. ولذا، سأطلب موعداً لزيارته وأتفاهم معه. وبعد تسلُّم الدكتورة عازوري منصبها قابلت الشيخ بيار في مكتبه في بيت الكتائب، وكانت المرة الأخيرة التي أقابله فيها. كان الحديث وديّاً للغاية شرحت خلاله طريقتي في تعيين المديرين وعملي في الجامعة، وقلت قبل أن انصرف إنشاء الله في المرة القادمة بعد ثلاث سنوات يكون الدكتور كرم ممثلاً للأساتذة فيأتي دوره بالتعيين مديراً.

وبالفعل، بعد مضي ثلاث سنوات، أي بعد تجديد ولايتي، كان الدكتور جوزيف كرم قد انتخب ممثلاً للاساتذة، فانتويت تعيينه مديراً بدلاً من الدكتورة عازوري، التي انتهت مدتها بعدما تحملت كثيراً من العذاب لإبقاء كليتها تحتل المركز المرموق بين فروع كلية الحقوق. وكنت راغباً في إبقائها في هذا المركز، ولكنني كنت أتعاطف معها وأشفق عليها لما تكبَّدته من التعب والعذاب.

قبل إصداري قرار تعيين المدير الجديد، رنَّ جرس التلفون في منزلنا بعد منتصف الليل فردَّت ابنتنا لتقول إن والدها نائم ولا تريد إزعاجه، ولا سيما أنه مصاب بزكام شديد، فقال المتكلم إنه مدير الأمن العام الدكتور جميل نعمه ويريد أن يكلمني لأمر مهم جداً. أيقظتني ابنتي من النوم وناولتني الهاتف لأسمع صوتاً لا أعرفه يقول بأنه يكلمني من قبل مدير عام الأمن العام، وهو يريد رفع الظلامة عن أحد الطلاب المغبونين في كلية الحقوق. رددت قائلاً إنني أستغرب أن يكون قد كلَّفه المدير العام ليوقظني في منتصف الليل والتكلم معي في موضوع كهذا، فإذا كان يملك قدراً من الشجاعة لأعطاني اسمه. قال إنه تذرَّع بقصة الطالب المغبون ليبلغني باسم القوات اللبنانية بأنهم لا يقبلون أن



يتعين الدكتور كرم، صديق مدير عام الأمن العام في منصب مدير الفرع الثاني للحقوق. قلت إن هذا الأمر يعني الجامعة فقط ولا يعني أي شخص غريب عنها وأقفلت الخط.

بعد يومين، وفور انتهاء مدة ولاية الدكتورة عازوري، أصدرت قرار تعيين الدكتور كرم مكانها. وفي اليوم التالي، نصحني الطبيب بالبقاء في المنزل لاشتداد الزكام عليَّ فنزلت عند إرادته. بعد الظهر أتت جومانا ابنة أخي زوجتي، وكانت تسكن في البناية ذاتها، لتقول إنها شاهدت داخل سيارتي المتوقفة في الكاراج كلباً أسود اللون هامداً لا يتحرك وزجاج السيارة الجانبي محطَّم. هرعت مع من كان معي في المنزل إلى الكاراج فشاهدت كلباً كبيراً مقتولاً وقد وضع على مقعد السيارة الأمامي وعلِّقت في عنقه رسالة تهديد مخطوطة بخط جميل موجَّهة إليَّ. قال ناطور البناية إنه سمع في الليل حركة غريبة وخيل إليه أن أحدهم يدخل إلى الكاراج خلسة، فقام من نومه ولم يعد يسمع شيئاً. فطلبت منه تنظيف السيارة واتصلت فوراً بمن أتى لياخذها فيغير الزجاج المحطم.

بعد حادثة الكلب المقتول والتهديد بالقتل من قبل قوة تسعى للشر، تبين لي أنَّ خدمة الوطن والتفاني في سبيله قد يكون في بعض الأحيان عملاً عقوقاً. ما هدفت يوماً من الوظيفة جاهاً ولا سعيت إليها مطلقاً، ولم أخالف القانون مرة، وإن خالفت فلم يكن ذلك عن قصد، ولذا كنت سرعان ما أعود عن خطأي. لقد هزتني هذه الحادثة وشدَّ ما آلمني أن أحداً من المسؤولين، الذين أطلعتهم عليها في اليوم الثاني، لم يجد في ذلك ما يدعو إلى الاستهجان أو الاستغراب. قرَّرت أن أعالج الموضوع بنفسي وبوسائلي الخاصة. فاتصلت بجاري الرئيس كميل شمعون الذي حدَّد فوراً الجهة التي نفذت العملية واتصل بمن يلزم وأخذ لي موعداً من قائد القوات اللبنانية كي اشرح له طريقة عملي في الجامعة وابتعادي كل البعد عن الخلافات بين القوى الموجودة على الأرض.

قابلت الدكتور جعجع الذي ما كان ليصدق بأنني لا أتدخل بالأمور السياسية، وبأنني لا أستمع إلاَّ لما فيه مصلحة الجامعة. وقال إن أحد رؤساء الجامعات الخاصة

يخدمه كثيراً ولا يرفض له طلباً. فقلت إنني لم أسمح يوماً بمخالفة الأنظمة والأعراف الجامعية. وعلى عكس ما يظن كثير من العاملين في السياسة فأنا أؤمن وأقبل بالحوار وأما قضايا الجامعة فمعالجتها تعود إلى أهلها دون سواهم. وعلى أيٍّ حال، ما عليه إلاّ أن يسألني عن الأمور التي يحب أن يستفهم عنها ولا داعي للخلافات. وانتهى الاجتماع بجو مصالحة. بيد أنّ شعوراً بالقرف قد اعتراني بعد تعبي المتواصل في تسيير أمور الجامعة وفي أصعب الظروف، فقرَّرت أن أسافر إلى فرنسا طلباً للراحة ولمدة عشرة أيام، وعلّني أجد عملاً خارج لبنان.

## قصة مديرية فرع الهندسة في طرابلس

في مكتب الإدارة المركزية على المتحف تحت الأرض، استقبلت صباح يوم من مطلع سنة ١٩٨٥، نائب طرابلس الدكتور هاشم الحسيني، وهو رجل خلوق متفان في خدمة مواطنيه ويغار على الجامعة ويهمّه كثيراً نجاحها. وكان يرافقه الدكتور عبد الكريم أديب مدير كلية الهندسة في طرابلس. وقدّمه إلي بأنه صهره زوج ابنته، ولم أكن لأعرف ذلك من قبل. قال إن السيدة حرمه بقيت في السيارة لأنه يريد أن يعرض عليّ أمراً هاماً. رجوته أن يدعو السيدة حرمه إلى الدخول كي لا تتعرض مثلنا لقصف مفاجيء، فدخلت السيدة الحسيني وانضمت إلينا في المكتب، إذ لم يكن هناك من مكان آخر يمكنها الانتظار فيه. وانسحبت سكرتيرتي بلطف من المكتب كي تفسح المجال للزائرين للتكلم بحرية.

أخبرني الدكتور الحسيني أن مسلحين لحقوا البارحة بسيارة الدكتور أديب وأجبروه من بداخلها بقوة السلاح وتحت التهديد بالتوقيع على كتاب استقالته من مديرية الكلية. وهم يعرفون الجهة المعتدية وأهدافها، وكرامتهم لا تسمح لهم بالقبول بالتهديد. وكان الانفعال الشديد بادياً على الحضور جميعاً، والواضح أنهم ولا شك تداولوا بالموضوع منذ ساعة وقوع الاعتداء. قلت للزائرين بأن حياة الدكتور أديب غالية جداً وكرامته لن يمسها قوم أشرار خارجين على القانون. وبالتالي سأجد صيغة يبدو منها وكأنّ الدكتور أديب قدّم استقالته منذ وقت طويل، إلاّ أنني استمهلته بالأمر لحينه فقبلتها. وبالواقع كان الدكتور



أديب قد أبدى هذه الرغبة سابقاً لأن في نيته السفر إلى أميركا. ما إن أنهيت كلامي حتى بدا التأثر على ملامح السيدة الحسيني، ورأت في ما عرضته الحلّ الأفضل للمشكلة. انفرجت أسارير الجميع وبعد تناول القهوة انصرف الزائرون شاكرين.

## قصة مديرية فرع الآداب في الشمال

في مطلع صيف ١٩٨٧، استقال مدير كلية الآداب في الشمال لأسباب لم يفصح عنها، وقد استمهلته مراراً، فاقترح العميد تكليف مرشح الأساتذة الدكتور خليل الدويهي بهذا المنصب. وما انفكّ من كان يَعِدُ نفسه بهذا المركز أن أثار حملة طائفية بغيضة مفادها أن الرئيس رشيد كرامي طلب مني عدم تعيين الدكتور الدويهي، وأني ما إن استشهد حتى استغللت الفرصة وعيّنت مسيحياً في هذا المركز دون استشارة الفعاليات الطرابلسية بالأمر، وعلى رأسها السيد عمر كرامي. وقد فات هؤلاء بأن الرئيس رشيد كرامي ما تدخّل يوماً بأمور الجامعة وما كان يراجعني مطلقاً بأمور كهذه، كما أنني لم أساله رأيه أو سألت سواه عن تعيين مدير في الفروع الجامعية. فالجميع يحبونه ويحترمونه وبالنسبة لي شخصياً فقدت فيه صديقاً محباً لا يمكنني أن انسى خدماته ومواقفه المساندة لي وللجامعة. وكنت قابلت الرئيس قبل أسبوع من استشهاده في المنزل الذي وضعه بتصرفه في منطقة فردان في رأس بيروت أحد الوزراء السابقين. ونقلت إليه، بصفته وزيراً للخارجية، رسالة هامة من سفير لبنان لدى اليونسكو الدكتور عادل إسماعيل. ولم نأتِ في حديثنا على ذكر الجامعة.

ولو تسنّى لي الأمر لزيارة السيد عمر كرامي لشرحت له هذا الواقع. وبالفعل فقد ذهبت بصحبة الدكتور سيف الدين ضناوي، مدير فرع كلية العلوم في الشمال، لوداعه قبل تركي الجامعة في آخر حزيران ١٩٨٨، إلاّ أننا لم نوفّق بزيارته. ولا شك بأن ذلك قد ترك أثراً سيئاً في ذهن الأستاذ عمر كرامي الذي عتب عليّ لعدم زيارته إلاّ مرة واحدة للتعزية. والواقع أن الوقت كان ضيقاً والحالة الأمنية متردية والحملة الطائفية

البغيضة التي تعرضت لها في طرابلس، حالت كلها دون قيامي بزيارات متعددة لآل كرامي ولمنطقة الشمال.

ومن نتائج ذلك بدا أن الأستاذ عمر كرامي قد حقد عليَّ، وعندما عيِّن وزيراً للتربية الوطنية رفض التوقع على مشروع مرسوم تجديد وضعي خارج الملاك لمدة سنتين، فأخذت عند ذلك إجازة السنة السابعة. وبعد سنة أصبح رئيساً للوزارة فرفض مجدَّداً التوقيع على مشروع مرسوم مماثل لمدة سنة، كان وقَّعه الوزير الشيخ بطرس حرب، فأخذت أيضاً إجازة دون راتب. وكانت حجة الرئيس عمر كرامي في رفضه التوقيع على مشروعي المرسومين، المنوّه عنهما آنفاً – حسب ما نقله إليَّ أحد الأصدقاء – أنه غاضب وحاقد لأنني لم أعزِّه بشقيقه ! والله يعلم مقدار حزني على شقيقه. وقد أوردت في الفصل اللاحق، بعض نماذج من علاقتي مع الرئيس رشيد كرامي الذي كنت ازوره مراراً قبل تسلمه منصب رئاسة الوزارة من جديد، وذلك في منزله الريفي خارج طرابلس أو قبل الأحداث اللبنانية، في مصيفه في صوفر. كما التقيته مراراً وكنت برفقة شقيقي الدكتور سامي، أثناء مرض السيدة الجليلة والدته، التي كان يحبها كثيراً، وكان شقيقي سامي من أطبائها المعالجين.



# الفصل العاشر

# السياسيُّون والجامعة

تعوَّد السياسيون في كافة أقطار العالم وليس فقط في لبنان، ملاحقة مصالح ناخبيهم ومحازبيهم ومراجعة الدوائر الحكومية كافة في جميع الشؤون التي تهمهم. وكنت قد لاحظت ذلك أثناء زيارات قمت بها لأنسباء لنا في أميركا وفرنسا. كما أن هذه العادة معروفة في لبنان منذ زمن بعيد. ولذا كنت أفهم دوافع هذا التصرف، إلاَّ انني كنت أصارح من كان يراجعني من السياسيين بالحقيقة الجليّة، معتذراً سلفاً عن عدم تمكُّني من تلبية طلبه. وفي ما يلي بعض النماذج من هذه المراجعات:

## الأستاذ ميشال ساسين

كان نائباً عن منطقة الأشرفية في بيروت محبوباً من الشعب. يسكن قرب منزل والدتنا في شارع ساسين. دعيت مرة أنا وزوجتي إلى مأدبة غداء في منزل أنسباء لنا، وكان الأستاذ ساسين نجم الحفل لخفة ظلِّه. قال لي أمام زوجتي: " عندما أراجعك بمطلب ما، يكون ذلك عادة بحضور الشخص صاحب العلاقة. فأضع التلفون على مكبر الصوت حتى يسمع المكالمة من يكون قربي. فالنعم واللاَّ سيَّان عندي. وأنت حرٌّ بعدها بتلبية الطلب أو رفضه. المهم بالنسبة لي أن يفهم صاحب العلاقة أنني مهتم بأمره". أجبته بأنني لا أقدر أن أجاريه في ما يطلب. وأضافت زوجتي: "لا تحاول طلب مثل هذه الأمور من جورج"، فقال: "يا أختي لن يخسر شيئاً إذا قال نعم بدلاً من لا".

مضت على هذا الحديث بضعة أسابيع. وكنت قد عدت إلى منزلي ظهراً لآخذ قسطاً من الراحة قبل استئناف العمل بعد الظهر وطلبت من مدبِّرة منزلنا الردَّ على التلفون وأن تقول لمن يطلبني بأنني سأكون مجدداً في مكتبي عند الساعة الثالثة بعد الظهر. وما

عتم أن دقَّ جرس التلفون وإذا بها تقول لي إن الأستاذ ساسين يريد التكلم معي. قلت: "ألم تقولي له بأنني ساكون في مكتبي بعد قليل؟" قالت: "ولو! شيخ الشباب أبو الميش يقال له هكذا؟" قلت أمرنا لله، "نعم، ميشال بك، أمر". قال محدثي: "هناك أستاذ من أنصاري، وهو يدرِّس اللغة الانكليزية بالساعة في كلية الآداب وأطلب منك تثبيته في مركزه". قلت: "أعجب للأمر نحن نفتش عن أساتذة للغة الإنكليزية. هل يحمل شهادة دكتوراه؟" الجواب كان: "يدرِّس الإنكليزية كلغة ثانية ولا داعي للدكتوراه". قلت: "في الوقت الحاضر ونظراً للحاجة هناك غضُّ نظر عن شهادة مدرّسي اللغة الثانية. فهم يدرسون بالساعة وماذا يطلبون أكثر من ذلك؟". قال: "الأستاذ مظلوم ويريد إنصافه وتثبيته أستاذاً بالتفرغ". قلت وقد ضقت ذرعاً ونسيت أن محدثي نائب مهذب، لطيف وخدوم: "لو كان مظلوماً لما وصل لعندك"، وانتهت المحادثة بجوٍّ متوتر.

بعد يومين اتصل بي الرئيس شمعون قائلاً: " شو قلت لميشال ساسين وزعلته؟" أخبرته ما جرى واعتذرت. قال: "من الأفضل أن تتصل به ولا داعي لأن يزعل". اتصلت بالأستاذ ساسين واعتذرت. فقال: تصوَّر أن الأستاذ هو وأهله كانوا يستمعون إلى المكالمة." قلت: "أرسله إليَّ وساقابله شخصياً". وصل الأستاذ في الموعد المحدد فسمع مني التأنيب اللازم وقلت له: "إذا راجعني أحدهم بأمرك مجدداً، فهذا يدلُّ على أنك لست أهلاً للتدريس في الجامعة حتى بالساعة".

### الأستاذ نبيه برّي

كنت أعرف الأستاذ نبيه بري من قبل أن يتسلم أي مسؤولية قيادية وكنت أزوره من وقت لآخر في منزله ونتحدث بأمور شتى. فيما بعد، وأثناء قيامي بزيارة الدكتور الحص في مكتبه في وزارة التربية في قصر اليونسكو لملاحقة بعض المعاملات، كان يرافقني للغرض نفسه بعض العمداء. وكان الأستاذ نبيه بري قد أصبح وقتها وزيراً للموارد المائية والكهربائية وقد اتخذ له مكتباً مجاوراً من مكتب الدكتور الحص يقع في القاعة التي كنت أتلقّى الدروس فيها عندما كنت طالباً. فرأيت من باب المجاملة أن أعرِّج



على مكتبه للتحية، فطلبت موعداً. وما إن دخلت حتى رأيت عدداً من مرشحي مراكز المديرية جالساً هناك، وسبحات اللهو في أيديهم وكأنهم في مقهى. وبدأ الأستاذ بري يسأل، بما عرف عنه من لياقة، عن السبب في عدم استبدال مديري فروع الجنوب وعن سبب عدم تعيين مديرين من الشيعة في البقاع. قلت إنني أتيت لسؤال الخاطر، وإذا كان وقته يسمح كي أشرح له ما نعمل في الجامعة فذلك يشرّفني. إنما أسأل بدوري ماذا يفعل هؤلاء الأساتذة في هذا المقام بدلاً من أن يكونوا مع طلابهم في الجامعة؟ وفوراً أومأ الأستاذ بري برأسه فانسحب الجميع من مكتبه ما عدا من كان يرافقني من العمداء.

تابعت الحديث معه قائلاً: إن الطائفة الشيعية نالت حصّتها من مجموع مراكز المديرين. وعرضت عليه الأرقام العالقة في ذهني، وبالتالي لا يمكنني أن أخصص لها مركزاً جديداً في فروع البقاع. أما في ما خصَّ فروع الجنوب فالاستاذ فؤاد شاهين مدير فرع كلية الآداب في صيدا هو من الجنوب والمسيحي الوحيد الذي قبل أن يقوم بهذه المهمة هناك، وهو ناجح في عمله وليس لي عليه أي ماخذ. فقال الأستاذ بري بأنه لم يكن يعلم ذلك مطلقاً وقد نُقلت إليه صورة مشوهة عن الواقع.

تابعت الكلام: "أما في ما يتعلق بالدكتورة هيام مروه مديرة فرع كلية الحقوق في صيدا فهي من أنشط المديرين، وقد رجوتها أن تبقى في مركزها، ولن أنسى غيرتها أثناء الاحتلال الإسرائيلي، وكيف كانت تأتي إلى معبر باتر الشوف وتلبس جزمة وتقطع الحاجز الموحل سيراً على الأقدام وتساعد الأساتذة الآتين من بيروت للتدريس في صيدا وتنقلهم بسيارتها إلى مركز عملهم. فبفضلها لم يتوقف التدريس هناك، وقد أدَّت لأهل الجنوب خدمة عجز عن القيام بها جميع من يحاول النيل منها. كما قرأت في الصحف أنكم زرتم قريتها منذ بضعة أسابيع للتعزية بسبعة أشخاص من اقاربها قتلوا بقذائف الإسرائيليين. هل أقيلها لأنها لا تتعاطى السياسة؟ قال معك كل الحق ولم أكن أعرف كلَّ هذه التفاصيل. أما الدكتور إسماعيل غزال، مدير معهد العلوم الاجتماعية، فهو من الأساتذة القلائل الذين يحملون هناك دكتوراه فئة أولى، وليس لي عليه أي مأخذ إداري أو

أكاديمي. وبعد أن تداولنا بمواضيع شتّى خرجت من عند الأستاذ بري متفاهماً معه على كل التدابير المتخذة وشاكراً إياه على دعم الجامعة في مواقفها.

## العلاقة مع الأستاذ وليد جنبلاط

كنت حريصاً على إبقاء علاقاتي مع السيد وليد جنبلاط على خير ما يرام. فبالإضافة إلى كوني من بلدة المختارة وكون عائلتي ترتبط بعائلته تاريخياً، فقد رافقت نشأته منذ الصغر وتشدني إليه عاطفة أقوى من القربى. وقد التقينا مراراً في أوائل أشهر الحرب في المختارة، ولا سيما بعد حادثة خطفه وعودته سالماً.

وعندما سكنت في رأس بيروت سنة ١٩٧٩، زارني في الشقة التي استأجرتها هناك. ودعاني إلى الطعام مراراً، وكنت أحب أن أبادله حسن استقباله ودعمه المعنوي. وذهبت إلى المختارة وإلى بيته في بيروت عدة مرات، وكنت لا أتخلّف مطلقاً عن الالتقاء به كلما سنحت الفرصة، ولا سيما بعد محاولة الاعتداء عليه. وأحياناً كنت أجتاز خطوط التماس لألتقيه في حفل استقبال ولو لفترة قصيرة. ولا أدري ما إذا كان قد شعر بخطورة ما كنت أقوم به في تلك الأيام اللعينة. وفي آخر مرة كنت في منزله في بيروت، طلب مني ألاّ أكرّر زياراتي له لأنه يخاف أن يصيبني ما أصاب صديقه و.ع. من تعدّيات حيث اضطر إلى إرساله للعلاج في سويسرا. وبينما نحن مجتمعين علت الصرخة في مدخل المنزل، وأتى من أخبر أن قذائف قد سقطت على إحدى القرى المتنية وأصابت سيارة تنقل تلامذة مدارس وقتلت خمسة منهم. وكان من في المنزل يطالب بالانتقام وبالرد على المعتدين فوراً. فتدخلت قائلاً: "إن العمل الإجرامي الاثيم لا يُردُّ عليه بعمل مماثل". وكان أن أعطى السيد جنبلاط تعليماته بعدم الرد. فقلت في نفسي: إذا كانت لمثل هذه الزيارة من فائدة فإنني على استعداد لتكرارها.

إلاّ أن الأمور ساءت بعدها فيما بيننا لعدة أسباب تعود في مجملها إلى عدم تمكّني من الكلام مباشرة معه بسبب الظروف الأمنية المتردية، حتى بواسطة الهاتف. وقد



حاولت مرة أن ألتقيه في منزله في بيروت، وانتظرته عبثاً أكثر من ساعة ونصف. وكان قد وافاني إلى مكان اللقاء مدير كلية الآداب في صيدا، الدكتور فؤاد شاهين، إلاّ أنني حظيت بمقابلة والدته السيدة مي وتحدثنا مطولاً بمواضيع مختلفة. ويمكن تلخيص الأسباب بتراكم القصص التالية:

### ١/ قصة شعبة كلية العلوم الاقتصادية وادارة الأعمال في عاليه

بالرّغم من لقاءاتنا المتعددة قليلاً ما كنا نتكلم على أمور الجامعة، ولكنه كان مهتماً بفتح كلية علوم بدير القمر ليجمع شباب الطوائف المختلفة مع بعضها. فأشرت عليه بفتح فرع لمعهد الفنون الجميلة. وطالب بفرع لكلية إدارة الأعمال في عاليه. رفعت توصية بالموضوعين وفقاً للأصول إلى مجلس الوزراء. وكانت النتيجة، دون الدخول في التفاصيل أن اتخذ المجلس المذكور قراراً بالموافقة، وبعدها صدر مرسوم الإنشاء في دير القمر ولم يصدر مثيله في ما خص عاليه. ومع ذلك فقد طلبت من مدير الفرع الأول لكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال أن يفتح شعبة في عاليه وتحملت شخصياً كل المخالفات المالية الناتجة عن هذا التدبير. وبالطبع لم يدر في خلد الصديق وليد جنبلاط كم من الضغوطات تحمّلت في سبيله. إلاّ أنني وعدته بعد استشارة زملائي في الجامعة بفتح فرع في عاليه وبرّرت بوعدي عن قناعة بأن ذلك يسهل أمور الطلاب الذين يجدون صعوبة في الانتقال إلى بيروت. وما كنت لأعِد لو تبادر إلى ذهني كم من الصعوبات سألقى. صدر مرسوم دير القمر لتدخل الرئيس شمعون بالأمر لدى رئيس الجمهورية ولم يصدر مرسوم عاليه لعدم تدخل الأستاذ جنبلاط بالموضوع. وهكذا، عندما تتدخل السياسة في سير الأمور الطبيعي فإنها تفسدها.

عبثاً حاولت إقناع من سيوقع على المرسوم بوجهة نظري إلاّ انني فشلت ومع هذا فتحت الشعبة في اصعب الظروف وشاركني العميد والمدير بتحمل المسؤولية. ولم يتسنّ لي ان اشرح هذا الواقع مباشرة للاستاذ جنبلاط الذي ربما ظنّ انه باستطاعتي التأثير على من هم في موقع المسؤولية كي يوقعوا على المرسوم.

## ٢/ قصة معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية

هناك حادثة أخرى أثرت على علاقاتي بالسيد جنبلاط. ففي مطلع السنة الجامعية ١٩٨٥-١٩٨٦ فوجئت بالعميد الدكتور محمود نصر الدين يقول لي عندما استأنفنا العمل بعد عطلة جامعية قصيرة: درست ملف الأستاذ يوسف أبي نادر، مدير معهد العلوم التطبيقية، فتبين لي بأنه لا يحق له إطلاقاً تقاضي تعويض إدارة، وبالتالي رفضت توقيع الجدول الذي يسمح له بأخذ هذا التعويض.

وكنت قد كلفت الدكتور نصر الدين، بالإضافة إلى عمادة كلية الصحة العامة، تمثيل الجامعة اللبنانية في مجلس إدارة المعهد المذكور، كما ينص عليه مرسوم إنشائه سنة ١٩٦٨. فللمعهد نظام داخلي خاص به وتستضيفه كلية العلوم في الجامعة اللبنانية، واستناداً لمرسوم الإنشاء تتولّى "الجمعية اللبنانية للتعليم العلمي والتقني والاقتصادي على مختلف مستوياته" أعباء هذا المعهد المالية، وفقاً لموازنتها السنوية.

كانت الجامعة ووزارة التربية تضعان كل سنة في ميزانيتهما مبلغاً من المال لمساعدة المعهد يضاف إلى مبلغ يُفترض أن تدفعه الجمعية المذكورة. وقد كان للشهيد كمال جنبلاط اليد الطولى في إنشاء هذه الجمعية وفي تأسيس المعهد بالتعاون مع المعهد الوطني للصنائع في باريس (CNAM). وما كنت بالتحديد أعلم شيئاً عن سير عمل وتاريخ إنشاء هذا المعهد، مع الأهمية التي كنت أوليها إياه. وكان مدير المعهد يردد على مسمع من الجميع: "إن المعهد يمرُّ اليوم في عصره الذهبي".

وقَّعت فوراً على جدول تعويضات المدير الأستاذ يوسف أبي نادر بدلاً من الدكتور نصرالدين لاقتناعي بأن الدفع كان يتمُّ هكذا منذ أكثر من عشر سنوات، ولا بدَّ من وجود نص قانوني يتيح ذلك. أبدى العميد نصرالدين رغبته بالتنحي عن الاهتمام بالمعهد، فطلبت منه التمهّل، فاعتذر. قبلت استقالته وكلَّفت مكانه عميد كلية الهندسة الدكتور روبير حنا.



في اليوم الثاني اتصل بي هاتفياً السيد وليد جنبلاط، وكان هذا آخر اتصال تمَّ بيننا وقال بانفعال: "يوسف أبي نادر رجل آدمي" لماذا لا تدفعوا له تعويضاته؟" فأجبته ولا أدري إذا كان قد سمعني جيداً لأن الخطوط الهاتفية عادت فتعطّلت، "أصدرت أمر الدفع البارحة ولا بدّ من ان يكون الأستاذ أبي نادر قد تبلّغه اليوم." وكنت أعلم بأن الأستاذ أبي نادر كان يساعد الأستاذ وليد جنبلاط في دروسه الثانوية، ولذا يعزّه كثيراً.

بعدها طلبت من العميد حنا أن يدرس وضع الأستاذ أبي نادر. عاد بعد أكثر من أسبوع ليقول بأنه لم يجد نصاً يخوّل دفع تعويض لمدير معهد العلوم التطبيقية، إنما هو موافق معي على وجوب الاستمرار بالدفع حتى نجد حلاً. وطالما كانت هذه الأمور تجري على هذا المنوال، فلتستمر إذن على حالها. وبعد أسبوعين وبالتشاور مع المراجع القانونية وحلاً للمشاكل الناجمة عن تعدد المصادر التمويلية للمعهد والصعوبات التي كان يلقاها المدير في قبض هذه المساعدات، أشار عليّ القانونيون بتوجيه كتاب إلى الأستاذ جنبلاط، بصفته المسؤول عن الجمعية غير الحكومية الشريكة في تمويل المعهد، يقترح ضمَّ المعهد إلى الجامعة اللبنانية فتحلّ مشاكل التمويل والتعاقد مع الأساتذة وتعويضات المدير. وكنت أظن بأنني بهذا الاقتراح أخدم المعهد ومديره والسيد جنبلاط بالذات.

بعد توجيه الكتاب بأسبوعين، وردني ردٌّ من الصديق وليد جنبلاط الذي كنت أنتظر أن يشكرني فيه، فحواه بأنني أعمل على تهديم مؤسسة بناها كمال جنبلاط !!! لن أتكلم على اللهجة التي صيغ فيها الكتاب. لذا قرَّرت عدم الرد وإبقاء الأمور على حالها.

بعد هذه الحادثة بسنة، استمر السيد جنبلاط وبعض معاونيه بمهاجمتي دون سبب وكنت أردُّ على أسئلة الصحافيين الذين يأتوني مستفسرين، بأننا من بلدة واحدة ونعرف بعضنا وهناك سوء تفاهم لا بدَّ سينجلي. وعند بلوغ الأستاذ أبي نادر السن القانونية وإحالته على التقاعد، طلب مني الرئيس الحص، قبل سفري إلى جنيف بأيام قليلة، أن أوافق على استمراره في إدارة المعهد نزولاً عند طلب الأستاذ جنبلاط.

## الرئيس سليمان فرنجية

عند تعييني عميداً لكلية العلوم كنت أرافق الرئيس بطرس ديب لزيارة كل من الرئيسين فرنجية ورشيد كرامي عندما كان يجول على فروع الجامعة في الشمال. وقد استمررت على هذه العادة بعد تعييني رئيساً للجامعة. وكنت أبغي من القيام بهذه الزيارات مساعدة فروع كليات الجامعة في الشمال ودعمها سياسياً من قبل زعيمين وطنيين صادقين. وكنت أعرف الرئيسين قبل تعييني وكانا يعرفان بأنني مولع بحب الطبيعة وبالأبحاث العلمية عن الحيوانات والحشرات.

بعد لقاء سمار جبيل، حيث التقى الرئيسان سليمان فرنجية والشيخ أمين الجميل، اتصل بي الرئيس الجميل ليسألني لماذا أرفض تلبية طلبات الرئيس فرنجية؟ فقلت له إنني أقول لجميع السياسيين الحقيقة دون مراوغة، فقد طلب مني تفريغ عدد من الأساتذة في فروع الجامعة في الشمال، فأجبته أن ميزانية الجامعة لا تتحمل مثل تلك الأعباء المطلوبة، وهذه هي الحقيقة، فأنا ما تعوّدت إلاّ قول الصدق. أجابني الرئيس الجميل بأن عليَّ أن أقوم بزيارة الرئيس فرنجية واستمع إلى مطالبه، وهو، أي الرئيس الجميل، سيرى كيف يتدبر الأمر من الناحية المالية. فقلت له: "إذا عيّنا أساتذة فقط في الشمال فستطالبنا سائر الفروع بأن نعاملها بالمثل". فقال: قدّم لي لائحة كاملة بالتكاليف الإضافية.

في اليوم التالي طلبت من مديري كلية الآداب وكلية العلوم في الشمال أن يتدبَّرا لي موعداً لزيارة الرئيس فرنجية، وهكذا كان. بعد بضعة أيام أتصل بي الدكتور عبد المجيد نعنعي، مدير كلية الآداب ليبلغني بأن الرئيس فرنجية يدعوني لتناول طعام الغداء على مائدته، في يوم حدده، وبأن مدير كلية العلوم الدكتور بهيج رهبان وهو من زغرتا، سيرافقنا أيضاً إلى قصر آل فرنجية.

وصلنا القصر في الموعد المحدد، فوجدنا هناك بين المدعوين الوزير السابق السيد محمد صفي الدين والنائب السيد عبد اللطيف الزين. فجرى الحديث عن حاجات



الجامعة في الشمال أمام الجميع. وكرَّرت القول إن التفرغ يتطلب أموالاً إضافية لا تملكها الجامعة. فسأل الرئيس فرنجية عن كلفة العملية التي تتناول خمسة عشر متفرغاً في كلية الآداب فقط فأجابه الدكتور نعنعي. فطلب الرئيس فرنجية من النائب الزين أن ينقل ذلك إلى وزير المالية الرئيس شمعون، كما طلب من السيد صفي الدين أن ينقل ذلك أيضاً إلى وزير التربية الرئيس الحص.

بعدها انتقل الحديث إلى العموميات، ثمَّ عاد فتناول شؤون الجامعة والشباب والمخدرات. فسأل الرئيس فرنجية لماذا فُتحت كلية الآداب؟ ألتخريجِ عاطلين عن العمل يحملون شهادات في التاريخ والفلسفة؟ أجابه الدكتور رهبان بلهجة زغرتاوية: "الآن، كنت يا فخامة الرئيس تطالب بأساتذة تاريخ وفلسفة لهذه الكلية". صمت الجميع وبدت لمدة لحظة علامات الغيظ على ملامح الرئيس. إلاّ أنه ابتسم ودعا الجميع إلى مائدته العامرة.

بعد الطعام تفرقنا في أرجاء ردهات الاستقبال. فاقترب مني أحد السياسيين المحليين ليهمس في أذني بأن أربعة عشر مرشحاً من أصل خمسة عشر مسلمون وبأن عليَّ ان ألفت نظر فخامة الرئيس لذلك. فقلت له لِمَ لا تفعل أنت ما تطلبه مني. قال: ارجوك، لا يسمع مني. وفيما كنا نتجاذب الحديث همساً دنا الرئيس فرنجية منَّا وعرف أن الكلام يتناول التوزيع الطائفي لمرشحي كلية الآداب، فقال بشيء من الحدة: "خلّيهم يكونوا كلهم من المسلمين، أي متى كنت أُفرّق بين اللبنانيين ؟".

## الرئيس صائب سلام

كان الرئيس صائب سلام محبوباً في أوساط الجامعة اللبنانية، ولا سيما بعد تأليفه لوزارة الشباب وتسلم الدكتور حسن مشرفية حقيبة وزارة التصميم فيها. وقد ألقيت بحضوره في جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية محاضرة عن التعريب وإمكانية تدريس العلوم باللغة العربية، جعلت أصحاب التيار المناهض لهذه اللغة ينقم عليَّ ويقاطعني. وقد رافقته في احتفالات جرت في الجامعة الأميركية بصفته أحد خريجيها البارزين. كما كنت

قد زرته في مكتبه في جمعية المقاصد برفقة الأستاذ عبد الحميد فايد. واتفق أن أحد المتعاونين معه (الدكتور حسّان حلاق) كان قد تقدم بطلب ليصنف شهادة الدكتوراه التي يحملها من جامعة الاسكندرية دكتوراه فئة أولى. وكانت في التاريخ وتتناول الحقبة الممتدة منذ فجر الاستقلال وحتى سنة ١٩٥٣ . وقد حوّل الرئيس ديب المعاملة على لجنة للتقييم استغرقت في درسها أشهراً عديدة نظراً لضخامتها. وبعد مباشرتي مهام الرئاسة تسلمت من اللجنة المشار إليها نتيجة دراستها. وتتلخص بأن المؤلف اتبع منهجية يهنّأ عليها في عمله الضخم جداً، غير أنه ارتكز في كثير من الأحيان إلى أقوال الصحف فقط ليثبت أقواله. وبالتالي، اعتبرت اللجنة بأن اقوال الصحف غير كافية كي تعتبر الأطروحة مرجعاً علمياً يستند إليه، وكما تنص على ذلك المادة الرابعة من المرسوم رقم ٣٠٤ تاريخ ١٩٧٢/١/٤ (تحديد شروط تعيين وترفيع أفراد الهيئة التعليمية في ملاك كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية). ولذا، تقترح اللجنة أن تصنّف شهادة دكتوراه الأستاذ حلاق موقتاً من الفئة الثانية، بانتظار أن يجمع حاملها الوثائق الأساسية الناقصة، فتدرسها اللجنة من جديد وتعيد النظر بقرارها على ضوء ما يكون قد جمعه صاحب العلاقة من وثائق. أبلغْت الدكتور حلاق بواسطة العميد نتيجة مطالعة اللجنة فما كان منه إلاّ أن أقام الأرض وأقعدها محتجاً على الظلم وعلى احتقار الشهادات المصرية وغيرها من المعزوفات الطائفية البغيضة.

اتصل بي الرئيس سلام مستفهماً فقلت إن الأمر مماثل لإعلان نتائج امتحانات، سقط الدكتور حلاق في دورتها الأولى. وحاشا للرئيس سلام أن يتدخل في أمور كهذه. وخوفاً من أن يعلق في ذهنه خلافاً لما قلت، طلبت منه أن يحدّد لي موعداً قريباً أقابله فيه. وقبل أن أتوجه إلى الموعد استدعيت بعض أعضاء لجنة التقويم وأطلعتهم على ما جرى. فأشار عليّ أحدهم أن اقرأ على مسمع الرئيس سلام مقطعاً مأخوذاً من الأطروحة المذكورة وهو منقول عن إحدى الصحف اليومية ويقول: "بأن وزير الداخلية أمر رجال الدرك بإطلاق النار على عمال الريجي المضربين" وكان وزير الداخلية المنوه عنه هو السيد صائب سلام. وقد نفى نفياً قاطعاً في وقتها هذا الخبر. وقامت مشادة حول من



أصدر أوامر إطلاق الرصاص، كما قال لي أعضاء اللجنة. وما إن قابلت الرئيس سلام حتى شرحت له حكم اللجنة، وأسمعته المقطع الذي يتناوله دون أن يسمّيه، فانتفض الرئيس سلام وقال معكم كل الحق وأعتذر عن تدخلي بأموركم وأنا معكم.

وقد استمر الدكتور حلاق عدة سنوات يفتش عن الوثائق المطلوبة. وما إن تجمعت لديه حتى حملها بصندوقة كبيرة وقدمها إلى إدارة الجامعة فرفعتها مجدداً إلى لجنة التقييم التي أعادت نظرها في الموضوع، كما سبق وطلبت، فقضت باعتبار الدكتوراه التي يحملها الأستاذ حلاق من الفئة الأولى. وما إن تبلغ الدكتور حلاق الأمر حتى انبرى بعض زملائه بإصدار أحكامهم على رئيس الجامعة، الذي يغيِّر تصنيف الشهادات كما يريد، على حدِّ قولهم، ودون الوقوف من عميدهم على حقيقة الأمر.

# الفصل الحادي عشر

# رؤساء الحكومة

# ووزراء التربية الذين تعاونت معهم

من رؤساء الحكومة الذين تعاونت معهم أثناء رئاستي للجامعة الدكتور سليم الحص والأستاذ شفيق الوزان والأستاذ رشيد كرامي. ومن وزراء التربية الشيخ بطرس حرب والأستاذ رينه معوض والأستاذ عصام خوري والدكتور الحص. ولي مع كل منهم محطات عديدة، سأتوقف عند أهمها بنظري.

### الرئيس سليم الحص

أول لقاء معه كان حين تعييني عميداً لكلية العلوم، وكان لقاء قضت به ظروف تعييني. ثمَّ استقبلته في كلية العلوم في الحدث مع الرئيس ديب يوم تدشين مبنى مكتبتها الجديد. وبعد تعييني رئيساً للجامعة، زرته لأقدم ترشيح السيد عبد الكريم مصطفى، أمين سر كلية العلوم، في ذلك الحين، إلى منصب أمين سر الجامعة اللبنانية الذي كان شاغراً. وكان المرشح حائزاً جميع الشروط المطلوبة لهذا المركز، بالإضافة إلى نجاحه في منصبه في كلية العلوم. إلاَّ أنَّ المركز الشاغر كان يحتله الدكتور عباس علم الدين وهو سنيٌّ محال على التقاعد. والمرشح شيعي ومن يطمع بالمركز كان أيضاً سنيّاً. ولا شك بأنه تدخل طائفياً ليفسد المشروع ويوقفه في رئاسة الوزارة بعد أن وقَّع عليه كلٌّ من وزيري التربية والمال. قلت للرئيس الحص، "ما غلطة مرشح الجامعة إذا وُلِدَ شيعياً، إنه من أفضل الموظفين لتبوُّؤ هذا المركز، وهو حائز جميع الشروط المطلوبة. أعرف شخصيّاً، واللبنانيون كلهم يعرفون معي أنكم أبعد الناس عن الأمور الطائفية والمذهبية، ولا تعيرونها أي اهتمام، وأنا أناشدكم بصفتكم أستاذاً جامعياً سابقاً ألاّ تستمعوا إلى من

يسعى لتبوؤ هذا المركز لأسباب شخصية، بعيدة كل البعد عن الدين". قال: "معك حق وأخذ مشروع المرسوم ووقّع عليه فوراً وطلب إرساله بسرعة إلى مقام رئاسة الجمهورية. وظننت بأنني كسبت المعركة نهائياً ونمت على حرير.

بعد ثلاثة أيام، اتصل بي هاتفياً في منزلي أحد رجال الدين البيروتيين ليقول إنه مكلّف بإعلامي أن حقوق الطائفة السنية لا يمكن التعدي عليها بسهولة، ولذا سيعمل على إيقاف المرسوم مهما كلّف الأمر. رجوته باحترام أن يضع مصلحة الجامعة فوق كل الاعتبارات. فقال إن مصلحة الطائفة في بيروت أهم. وبعد أن سألته عمّا إذا كان أستاذاً جامعياً ونفى، رجوته معتذراً ألاّ يتدخل بما لا يعنيه. وما لبث مدير عام رئاسة الجمهورية أن اتصل بي ليبلغني بأنه يتعذر عليه لأسباب طائفية تقديم مشروع المرسوم لتوقيع فخامة الرئيس. فهو لا يريد خلق مشاكل في هذه الظروف الصعبة. عبثاً حاولت إقناعه ولكني لم أفلح.

عندما طلب مني فيما بعد أن أعين مرشحاً يريده السياسيون رفضت وقلت لأصحاب الشأن من المراجعين إن حقّ الإنهاء في تعيين أمين السر يعود إلى رئيس الجامعة، وبالتالي لن أعد مشروعاً جديداً للتعيين طالما أن هناك مداخلات من خارج الجامعة. وهكذا بقيت الجامعة دون أمين سرّ أصيل طيلة ولايتي، وكلّفت لتسيير الأعمال في هذه الوظيفة الأستاذ حسين رفعت، وهو موظف متعاقد، وبعد بلوغه السن القانونية، الآنسة لطيفة اللقيس. والاثنان قاما بأعباء هذه المهمة على خير وجه.

## الرئيس شفيق الوزان

يتّسم الرئيس شفيق الوزان بطيبة القلب ودماثة الأخلاق وحب الحوار. ومن أطرف ما وقع لي معه أنه كان يريد أحياناً أن أتخذ عنه بعض قرارات ويطلب مني تنفيذها. وعلى سبيل المثال، أذكر هنا أطرفها:



بمناسبة انتهاء ولاية العمداء والتفكير بتعيين عمداء جدد، دُعيت في آخر صيف ١٩٨١ إلى زيارته في منزله في البسطة التحتا. وكنت برفقة وزير التربية الأستاذ رينه معوض. أعلن الرئيس الوزان عن رغبته بتعيين عميد لكلية الآداب وسمّى للمنصب أستاذاً من بيروت – الغربية. قلت للرئيس: "مرشحكم لا يستطيع الانتقال إلى شرقي العاصمة وترؤّس جلسة مجلس فرع الكلية (الفرع الثاني) هناك، وأنا أفضل شخصاً يمكنه بسهولة الذهاب إلى أي فرع دون حرج. على كلٍّ لمجلس الوزراء أن يعين من يشاء، فالسلطة بيده". قال: "وافق على هذا المركز ورشّح مع الوزير من تشاء للمراكز الأخرى". قلت: "في سبيل وحدة الجامعة لا بد من اختيار شخص يمكنه التنقل بسهولة ودون حرج بين بيروت الشرقية والغربية". وقدمت له وللوزير لائحة تحمل أسماء عدة مرشحين لكل مركز، تاركاً للسلطة السياسية حقّها بالاختيار والتعيين. طبعاً لم تكن تحمل هذه اللائحة اسم مرشح الرئيس لكلية الآداب. عبثاً حاول الرئيس والوزير إقناعي بالقبول بمرشح الرئيس الوزان. قلت: "بإمكان مجلس الوزراء تعيين من يشاء شرط أن يتحمل المجلس مسؤولية هذا التعيين". انفضّ الاجتماع دون التوصّل إلى نتيجة. ولهذا السبب لم يتعين عمداء جدد من قبل مُجلس الوزراء أثناء ولايتي (ما عدا الدكتور أبو شقرا، عميد كلية العلوم الذي حلّ محلّي)، وذلك لعدم اتفاقي مع السلطة السياسية على أسماء المرشحين ولعدم قبول هذه السلطة التفرد بمسؤولية اتخاذ القرار.

## الرئيس الوزان وحكاية السنديانة والقصبة

طُلب مني ذات يوم الحضور إلى القصر الجمهوري للاجتماع بالرئيس الوزان وبالوزير معوض، فجلسنا في غرفة مجاورة لمكان انعقاد مجلس الوزراء. عرض الرئيس الوزان موضوع التوظيف في الجامعة اللبنانية، فقلت إن عدد الموظفين كافٍ إلاّ أن ثمة حاجة لبعض الاختصاصيين والتقنيين. ونظراً لتدخل السياسيين، ولا سيما الجدد منهم، في موضوع التعيينات قررت فور تسلمي مهامي ألاّ أوظف أحداً إلاّ بموافقة مجلس الوزراء لأبعد عني مداخلات من هم من خارج الجامعة، وبذلك أكون منسجماً مع قرار مجلس الوزراء الذي كان قرّرعدم التعيين دون موافقته. وتساءلت لماذا يُطرح علي هذا السؤال؟

قال الرئيس الوزان إن شخصية مهمة غير لبنانية طلبت منك أن توظف أحدهم فقلت للطالب إن أمر التوظيف يعود إلى مجلس الوزراء. ولذا اتصلت بنا الشخصية ذاتها راجية منا تلبية طلبها. ونحن لا نرى من حاجة ان يصل أمر كهذا إلى مجلس الوزراء. بإمكانك تلبية الطلب وتوظف من تشاء. قلت: إذا لجأت إلى التعيين مخالفاً قرار مجلس الوزراء، لهجم كل المستوظفين وألحوا عليَّ كي أعيّنهم، وأنا بحاجة فقط إلى رجال اختصاص. فمن خضع مرة واحدة للضغوطات لما استطاع مطلقاً الوقوف في وجهها حاضراً ومستقبلاً. إن قرار مجلس الوزراء بعدم التعيين دون موافقته يحميني من المداخلات، وبإمكانكم التعيين دون استشارتي. قال الرئيس مازحاً: تعرف ولا شك قصة الشاعر الفرنسي لافونتين عن السنديانة والقصبة (قالها بالفرنسية)، الأفضل لك ان تتصرف مثل القصبة. أجبته أنني حتى حينه لم أخالف القانون والأنظمة والقرارات الحكومية ومقررات مجلس الجامعة اللبنانية مرة واحدة عن قصد. إذا كان وجودي على رأس الجامعة يزعجكم فبإمكانكم إقالتي في مجلس الوزراء القادم وأكون لكم من الشاكرين. وانتهى الاجتماع عند هذا الحد.

## الرئيس الوزان ومبنى كلية الحقوق في محلّة "الصنايع"

استدعاني الرئيس الوزان إلى السراي. وما إن دخلت إلى مكتبه المجاور لكلية الحقوق في "الصنايع"، حتى بادرني بالسؤال بعد أن فتح نافذة المكتب: هل لاحظت كم يبعد مبنى الكلية عن مكتبي؟ في الواقع كانت إحدى نوافذ مبنى الكلية تبعد امتاراً قليلة عن نافذة مكتب الرئيس، الذي كان قد تعرَّض قبل بضعة أسابيع إلى محاولة إعتداء على سيارته وفقاً لأقوال الصحف : "لقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بنقل الكلية من هذا المكان إلى محلة بئر حسن وعليك مساعدني في تنفيذ هذا القرار". فوجئت بالموضوع وكأن هموم الجامعة اليومية لا تكفيني، قلت فوراً:

– أنت زعيم بيروتي ولن يغفر لك أهل بيروت مثل هذا التدبير إذا أصررت على التنفيذ. إني على استعداد لتنفيذ قراركم، إذا كان هناك إصرار، إنما لا أكون قد احترمتكم إذا لم أصرح لكم بما يجول في فكري. كلية الحقوق وجدت في "الصنايع" ويجب



برأيي المتواضع أن تبقى في هذا المكان وما حصل عليكم من محاولة اعتداء إنما هو حادث عرضي لن يدوم، والناس ستتفهم مواقفكم فيما بعد. أظن أن كلامي هذا قد وجد أذناً صاغية عنده لأن الأمر طوي فيما بعد.

## الرئيس رشيد كرامي

كان أصحاب المصالح يراجعون الرئيس رشيد كرامي عند زيارته الأسبوعية لطرابلس، فيستمع إليهم. ومنهم من كان يسعى ليتعين موظفاً في الفروع الجامعية في الشمال. فيجمع الرئيس كرامي حصيلة مراجعات نهاية الأسبوع ويرسلها إليّ صباح الاثنين فور عودته إلى بيروت. وبما أن الجامعة كانت بحاجة إلى بعض التقنيين، فقد كنت أعد ملفاً بالحاجات وأرفعه حسب الأصول إلى مقام مجلس الوزراء ليتخذ القرار المناسب. وكان المجلس المذكور قد اتخذ مجدداً قراراً بعدم تعيين موظفين، ولذا فقد رُفِضَتْ جميع الطلبات المرفوعة من قبل مختلف الوزارات، وقد أبلغنا بالأمر في الجامعة. وبعد أسبوع، أتاني رئيس بلدية طرابلس موفداً من قبل الرئيس كرامي، ليستفهم عن عدم تعيين الموظفين الشماليين، فقلت له إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تعيّن وهو الذي رفض التعيين ورئيس المجلس هو الرئيس كرامي فما عليك إلاَّ أن توجه إليه مثل هذا السؤال. فدهش الأستاذ عشير الدايه وبدا محرجاً، ولا سيما أن هناك بعض أصحاب العلاقة ينتظره خارج مكتبي. فقلت له: لا مانع من أن تضع الحق علي وتقول إن الجامعة لا تحتاج في الوقت الحاضر إلى موظفين جدد.

وبعد أيام قليلة اتصل بي مقرّب آخر من الرئيس كرامي ليخبرني أن دولته يرغب في إسناد مركز معين لمرشح طرابلسي. فسألته: هل قال لك ذلك بنفسه؟ أجاب: لا، إنما أنا واثق من هذا الأمر. قلت: أعجب لذلك، فالرئيس كرامي لم يعوّدنا على مثل هذه المطالب ورجوته أن يأخذ لي موعداً سريعاً وبحضوره لجلاء الأمر. وبالفعل توجّهت إلى السراي مع بعض العمداء ودخلنا إلى مكتب الرئيس كرامي وتبيّن لنا جميعاً عدم صحة الطلب ونتج عن ذلك أنني ربحت صداقة المقرّب المشار إليه. ما جعلني واثقاً من

كلامي أن المرشح الطرابلسي علم في مرة سابقة أنني أخذت موعداً من الرئيس كرامي في شقة كبيرة في رأس التينة، المتفرع من شارع فردان، ينزل فيها عند بقائه في بيروت. فلاقاني إلى هناك مع رهط من أنسبائه وبقي في الصالون معهم وقابلت الرئيس بحضورهم جميعاً. وباشر الرئيس كرامي يسأل عن أمور الجامعة وعن أحوال بعض أساتذتها ويسميهم بأسمائهم وبينهم منافسون للمرشح الذي كان يسمع الأسئلة وأجوبتي عليها التي كانت تتلخص بمجاملات من نوع "يسألون خاطرك"، وسأنقل لهم اهتمامك بهم. وبعد أسئلة عديدة على هذا النمط قام المرشح المذكور وأنسباؤه وانسحبوا إلى قاعة مجاورة.

## الوزير عصام خوري

كنت أعرف نقيب المحامين الأستاذ عصام خوري قبل تعيينه وزيراً للتربية وللدفاع، وسررت لأنه قبل دعوتي إلى العشاء في منزلي مع السيدة عقيلته فور تعيينه. فتحدثنا مطولاً عن شؤون التربية والجامعة على ضوء الشموع لأن الكهرباء كانت مقطوعة. وسارت الأمور على خير ما يرام مدة أشهر عديدة. ثمَّ فوجئت في آخر صيف ١٩٨٣ وأثناء العطلة الجامعية، بأنه استصدر مرسوماً اشتراعياً يتعلق برفع مدة موافقة وزير التربية على القرارات التي يتخذها رئيس الجامعة بصفته حالاً محلّ مجلسها (المتعذّر انعقاده) من خمسة أيام إلى مدة خمسة عشر يوماً. وكانت هذه القرارات تصبح نافذة بعد اقترانها بتوقيع وزير التربية. وإذا رفض الوزير التوقيع، عليه رفع الأمر إلى مجلس الوزراء ليبت في الأمر. وإذا تأخر الوزير بالتوقيع مدة خمسة أيام يمكن لرئيس الجامعة اعتبارها قراراً نافذاً.

لم يرفض أي وزير للتربية طيلة ولايتي أي قرار اتخذته، ولذا لم ترفع أي قضية عالقة إلى مقام رئاسة مجلس الوزراء، لأنني كنت أدرس المعاملات جيداً ولا أترك مجالاً لأحد كي يطعن بها. منذ أول يوم من ولايتي وحتى أيلول ١٩٨٣ كنت، على غرار سلفي، أحوّل المعاملات إلى وزير التربية مقرونة بعبارة: "راجياً الموافقة" وانتظر أن يوافق



الوزير لأقوم بالتنفيذ، مهما طالت مدة الانتظار، وحتى لو تعدّت مهلة الأيام الخمسة المقررة. وكنت أحاول أحياناً أن أشرح للوزير، إذا سمح له الوقت، محتويات كل ملف ولم أشذ مطلقاً عن هذا التدبير. وكان الوزير حرب يستقبلني أسبوعياً في مكتبه الموقت بوزارة الأشغال قرب الشفروليه بعد فرن الشباك. الوزير معوض كان يستقبلني في مكتبه في اليونسكو أو في منزله في الحازميه والوزير عصام خوري في منزله في الحدث أو في مكتبه في وزارة الدفاع.

إذن بعد صدور هذا المرسوم الاشتراعي أصبحت المدة خمسة عشر يوماً بدلاً من خمسة أيام. (كان الوزير خوري على ما يظهر قدم مشروعاً يرفع المدة من خمسة أيام إلى مدة شهر. إلاَّ أن الأمر توقف عند الخمسة عشر يوماً). لم أسأل الوزير خوري عن سبب هذا التدبير وإن كان بعض الخبثاء فسَّره بأنه يعود إلى عدم تدخلي كي ينتسب ابن شخص يهمه أمره إلى معهد الفنون الجميلة. على كل بعد أيلول ١٩٨٣ أصبحت انتظر مرور مدة الخمسة عشر يوماً وأصدر امراً بالتنفيذ وتوقفت عن مراجعة الوزير وشرح المعاملات له. وكنت أعد المعاملة قبل وقتها ولم يزعجني مطلقاً التدبير الجديد إنما أراحني بعد أن تكيّفت معه.

## الدكتور الحص وزيراً للتربية

عند تسلم الرئيس الحص مهام وزارة التربية على عهد الرئيس أمين الجميل، هللنا في الجامعة لهذا الحدث لما عُرف عن شخصية الدكتور الحص من استقامة وشجاعة وتفهمٍ للأمور التربوية. وكان أن كلف الوزير الجديد، مستشارين لمعاونته ومنهم الوزير الأسبق للتربية الدكتور نجيب أبو حيدر الذي سبق وتعاونت معه أثناء توليه مهام الوزارة سنة ١٩٧٢ وكان يعرف شؤون الجامعة جيداً وله فيها أصدقاء، فاستبشرنا خيراً. إلاَّ أن الأوضاع والأنظمة سارية المفعول آنذاك كانت تختلف عمّا كانت عليه قبل عشر سنوات. عهد الدكتور الحص بأمور الجامعة إلى الدكتور نجيب أبو حيدر الذي كان يدقق في معاملاتها ويستدعي أشخاصاً من الجامعة أو من خارجها للاستفسار عن المعاملات، ولا

سيما تلك التي لها طابع مالي، مما أعاق تنفيذ عدة مشاريع غير مرتبطة بمهلة الخمسة عشر يوماً، وخلق تذمراً من أصحاب العلاقة. فالبريد كنت أوقعه يومياً ولا أقبل أي تاخير في المعاملات، وتعوّد الناس على ذلك. وعبثاً حاولت إفهام الدكتور أبي حيدر بأنني شخصياً أدقق في كلّ معاملة ولا داعي لإضاعة الوقت في دراستها من جديد. فأنا لا أرفع للوزير أي معاملة ما لم أكن واثقاً من صحتها.

في الواقع لم يجد الدكتور أبو حيدر أي شائبة في معاملات الجامعة إلاّ أنها تأخرت. لذا قررت أن أعتبر كل معاملة صادرة عني، بصفتي حالاً محلّ مجلس الجامعة، صالحة للتنفيذ بعد مرور مدة خمسة عشر يوماً من تسليمها إلى الوزارة. طبعاً الأمر لم يرق كثيراً لمعاوني الرئيس الحص الذي يحمل المرسوم الاشتراعي ١٢٢ توقيعه وهو المرسوم الذي يجيز لي اتخاذ مثل هذا التدبير. وقد راجع كثير من أصحاب العلاقة وزير التربية مستفسرين عن المعاملات المتأخرة. إلى أن ضاق الدكتور أبو حيدر ذرعاً وهو المتبرع بوقته وراحته في سبيل المصلحة العامة، فترك العمل المكلف به في مساعدة الرئيس الحص.

كنت قد رفعت إلى الدكتور الحص في أيار ١٩٨٥ مشروع موازنة الجامعة التي تصبح نافذة بعد توقيع وزيري التربية والمالية عليها وتبدأ السنة المالية في أول تموز من كل عام. فدعاني لموافاته إلى منزله في بيروت في أوائل حزيران بعد أن عرضها على مستشاريه الماليين والإداريين. فاصطحبت معي أحد كبار موظفي الإدارة المركزية وطلبت منه أن يدوّن محضراً لجلسة العمل. حضر إلى جانب وزير التربية المستشار والخبير المالي الأستاذ حسن عواضه والدكتور نجيب أبو حيدر والدكتور محمد علي موسى وغيرهم. شرحت الخطوط الكبرى للموازنة وكيفية توزيعها بالتساوي على مختلف الفروع وحاجة مختلف الكليات، ولا سيما الناشئة منها. طرح بعض الحضور أسئلة عامة وطالب بعضهم بتخفيض المشروع. فقلت على وزير التربية طلب رفع قيمة الموازنة



وليس تخفيضها. فأيّدني بذلك الرئيس الحص. ثمّ وقّع الموازنة وأخذتها معي كي أرفعها إلى وزير المالية.

واستمرت العلاقة مع الرئيس الحص على نمط "يوم لك ويوم عليك" أو يوم أبيض ويوم أسود: تتحسن العلاقة عندما يتسنّى لي ان أراه وتسوء عندما تسوء الأحوال الأمنية ويمتنع عليّ الانتقال إلى الوزارة أو إلى بيته لمقابلته. فالدكتور الحص كغيره من السياسيين لا يمكنه أن يتصور أن يقول له موظف: هذه المسألة غير قانونية، مثلاً، وتحتاج لتصبح قانونية تعديلاً أو تغييراً. كنت أتحاشى أن أرفض له طلباً قبل مقابلته شخصياً لأقنعه بوجهة نظري. ولكن الأحوال الأمنية كما قلت، وانقطاع الهاتف في أكثر الاحيان، ما كانت لتسهل الأمور عليّ وعلى غيري. كما أنه كغيره من السياسيين كان يظن بأنني أماليء بعض السياسيين وأرفض فقط طلبه هو. وكان يكفي أن أجتمع به لإزالة كلّ اشكال قد يعلق في ذهنه فهو طيّب القلب، سريع الانفعال، غير حقود. وسأورد مثلين عن علاقاتنا.

### ١/ عقد اتفاق مع الدكتور حسن صعب

طلب مني يوماً بواسطة الهاتف إجراء عقد اتفاق مع الدكتور حسن صعب الذي بلغ السن القانونية ليساعده في الوزارة، فقلت: الأمر يتطلب موافقة مجلس الوزراء. قال أعرف تماماً ذلك، وسأرفع مشروع العقد بنفسي إلى مجلس الوزراء لأخذ الموافقة المطلوبة. فقلت إن هناك آلية معينة يجب اتباعها ومنها وجوب أخذ توقيع العميد المختص، كي أتمكن من التوقيع بدوري على مشروع العقد قبل أن يرفعه الرئيس الحص على مسؤوليته إلى مجلس الوزراء. وقد علمت فيما بعد أن صاحب العلاقة كان حاضراً وقال للرئيس الحص بأن معاملته جاهزة ولا داعي لتوقيع العميد. فاقتنع الرئيس الحص وأرسل المعاملة فوراً إلى مكتبي، وكنت مجتمعاً بالعمداء ككل يوم ثلاثاء. عندما اطّلعت على المعاملة وجدت فيها عيوباً إدارية كثيرة فأفهمت ناقلها شخصياً بما يجب عمله كي تصبح المعاملة جاهزة للتوقيع. فعاد الرسول إلى الرئيس الحص قائلاً بأنني رفضت التوقيع، وكذلك فعل أحد العمداء من الذين يحبون نقل الكلام حسب ما علمت بعد مدة

طويلة. وقد انتظرت أن تصلني المعاملة مصححة بعد يومين أو ثلاث. ثمّ سهت عن بالي مدة أسبوعين حاولت بعدها الاتصال بمكتب الرئيس الحص فلم أفلح. وعند أول فرصة سنحت لي قمت بمقابلة الرئيس الحص في مكتبه في وزارة التربية. فوجدته منفعلاً وهو من الأشخاص الذين لا يمكنهم أن يخفوا مشاعرهم، إذ تظهر جليّة على وجوههم.قلت: دولة الرئيس، ما لي أراك غاضباً ؟ قال: "أرسلت لك معاملة لتوقعها فأعدتها دون توقيع ولم تستقبل حاملها وتكلمت على الموضوع أمام العمداء بشيء من الانتقاد وقد أكد لي ذلك أحدهم".

قلت: "أنا بدوري أخذ على خاطري منك لأنك لم تتصل بي فوراً لتسألني عما جرى (واستعملت تعبيره "أخذ على خاطري")، وحقدت علي دون سبب وأصدرت حكما غيابياً دون أن تسألني. لقد استقبلت موفدكم شخصياً وأفهمته عن الخطوات الواجب اتباعها كي تصبح المعاملة في شكلها الرسمي ومستوفية للشروط، وربما يكون أحد العمداء قد سمع بعضاً من الحديث فنقله إليك مشوهاً وناقصاً. وطالما تتحملون أنتم ومجلس الوزراء عواقب هذه المعاملة الناقصة دعني أوقع عليها على مسؤوليتكم". وهكذا كان وانتهى الأمر بأن قال الرئيس الحص مازحاً:

– إن حسن صعب، صعب لكنه حسن.

### ٢/ نتائج مباراة الدخول إلى كلية الهندسة

صدرت نتائج إحدى مباريات الدخول إلى كلية الهندسة وكان عدد المقبولين من المسيحيين يفوق عدد المسلمين. فخيّم حول الرئيس الحص جو ضاغط من الغيارى على حقوق المسلمين. وبعد أن اتصل بي أحدهم محتجاً وحاولت عبثاً الدفاع عن اللجنة الفاحصة ونزاهتها وتجرّدها، طلب مني الدكتور الحص الحضور إلى مكتبه للتناقش بالموضوع. فحضرت في الموعد المحدد ومعي النتائج ودراسة إحصائية عنها. وفوجئت بوجود حشد من هؤلاء الغيارى يحيطون كأركان حرب بالرئيس الحص. استعرضنا الموضوع من حيث تكوين اللجنة الفاحصة من مسلمين ومسيحيين يشهد لهم جميعهم



بالكفاءة، وقابلنا النتائج وعلت الأصوات حيناً وانخفضت أحياناً. فقلت إن الإحصائيات التي بين يدي تدلّ على أن نسبة الناجحين من المسلمين هي ٢٠،٥٪ من مجموع المتقدمين إلى المباراة، بينما نسبة الناجحين من المسيحيين هو ١٩،٥ ٪ إنما عدد المشتركين بالمباراة من المسيحيين يفوق بكثير عدد المشتركين بها من المسلمين، ولذا ظهر فرق في النتائج النهائية. وبينما كان يعلّق بعض الحضور على كلامي من حيث مقارنة مستوى المدارس الثانوية في المناطق المسيحية بالمدارس الثانوية في المناطق الإسلامية، سألت الرئيس الحص إن كان يقبل أن يقال، في حال أحببنا مجاراة الغيارى وقبلنا بالمساواة العددية، إن طلاب كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية هم من مستويين وفق انتمائهم الطائفي؟ أجاب الدكتور الحص فوراً: كلا، لا أقبل. معك كلّ الحق وصرف الحضور.

# الفصل الثاني عشر
# تطبيق قانون التفرغ

نصّ قانون التفرغ الصادر في ٢٣ شباط سنة ١٩٧٠، في إحدى أحكامه الانتقالية، على حق الجامعة بالتعاقد خلال مدة خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون، وفقاً للأنظمة المعمول بها قبل صدوره. وتنتهي هذه المدة مبدئياً سنة ١٩٧٥، أي أنه بعد هذا التاريخ يجب صرف الأساتذة الذين لا يحملون شهادة دكتوراه، إلاّ في الحالات التي يصدر فيها نظام خاص ببعض المعاهد (كالفنون وإدارة الأعمال والإعلام ...). ولكنّ هذا القانون لم يكن قد طبق يوم تسلمت مهامي في الرئاسة سنة ١٩٨٠، فقررت أن أطبّقه بحذافيره، ولا سيما لجهة حيازة شروط التعاقد ولجهة التفرغ الكلي للعمل في الجامعة. وكنت مقتنعاً بهذا القانون لاشتراكي بوضعه، كما بيّنت في كتابي "الجامعة اللبنانية في سنواتها الأولى".

كان عدد المتعاقدين من الأساتذة غير الحائزين شروط التعاقد يفوق المئتي أستاذ موزعين على مختلف الكليات والفروع. وقد ارتفع هذا العدد في نهاية السبعينات بعد صدور المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٢. بدأت بارسال كتب شكر لهم وعرضت على الراغبين منهم تكملة تحصيلهم، نيل منحة تخصص لمدة ثلاث سنوات كما نص على ذلك قانون التفرغ ذاته. ما عتمت التدخلات تصب من كل جانب فكنت أصرف المراجعين قائلاً إنني أسعى إلى تطبيق القانون على الجميع بالسواء، وأحفظ حقوق المتعاقدين بإيفادهم للتخصص في الخارج وفق أنظمة الإيفاد في الجامعة، فضلاً عن أنني قد أتساهل بتأجيل التطبيق في فروع المحافظات نظراً للحاجة ولمدة سنة إضافية واحدة. أما في بيروت وضواحيها فقد كان هناك عدد كاف من الحائزين على شروط التدريس وهم ينتظرون دورهم بفارغ الصبر. لم يكن الأمر بالسهل، وقد تحمّل مديرو الفروع الجامعية وبعض

العمداء بشجاعة كلية أمر تطبيق هذا القانون. إلاّ أن بعضهم نفض يده من الموضوع قائلاً إن الرئيس الجديد مهووس بتطبيق القوانين ناسياً أننا في حالة حرب.

لم أنكر مطلقاً أن بعض الأساتذة المتعاقدين كانوا من خيرة الأساتذة ويتفوقون على حملة الدكتوراه علماً ومقدرة على التعليم، ولكن القانون لا يميز بين الجيد والأقل جودة. ولي بين المتعاقدين زملاء وأصدقاء أعزاء أمضيت العمر برفقتهم، وكنت متألماً جداً من اضطراري إلى مساواتهم بالجميع، ومنهم زميلي لطف الله غريب في كلية العلوم والشيخ حليم تقي الدين في معهد العلوم الاجتماعية. وكان لإصراري على تطبيق قانون التفرغ أن بعض المديرين تلقَّوا تهديدات ممن هم وراء بعض المتعاقدين، الذين كان لا بد من صرفهم من الخدمة لعدم حيازتهم شروط التعاقد. وسأذكر بعض الأمثلة:

**١/ خطف مدير فرع الآداب في صيدا**

بغية الإبقاء على بعض التنوع الطائفي في مراكز المديرين، كلَّفت أستاذ الأدب الفرنسي الدكتور مفيد قهوجي الذي بقي ملتحقاً بالفرع الأول لكلية التربية بعد تفريعها، بمديرية كلية الآداب في صيدا، وقد عاش قسطاً من حياته في هذه المدينة. سارت الأمور على ما يرام إلى حين المباشرة بإجراء عقود تدريس للأساتذة الذين لم يصدقوا أن الجامعة مزمعة على تطبيق قانون التفرغ في كلية الآداب. فاحتج الأساتذة المتعاقدون غير الحائزين على شروط التدريس، وهددوا المدير بالانتقام منه. وبدلاً من أن يجابههم المدير بالقول إن الأمر صادر عن رئيس الجامعة وهو معني فقط بالتنفيذ، أحب أن يتحمَّل وحده مجابهتهم دون إعلامي بالأمر ودون إعلام العميد. وتفاقمت الأمور، إذ لم يأبه المدير للتهديدات ولم يشاركه زملاؤه المتفرغون ويساعدوه في إقناع المحتجين وإفهامهم أن بإمكانهم أخذ منحة لمتابعة تحصيلهم حتى نيل الدكتوراه. وكان أن اتصل بي أحد السياسيين الجدد ليقول: ليس الوقت ملائماً لتطبيق القوانين، لأننا نعيش في منطق حرب وفوضى. فأجبته أن القانون يحمي الجميع أكثر من السلاح، وطلبت مساندته للجامعة على تطبيق القوانين والأنظمة واعداً إياه بمعاملة الجميع بالمساواة.



عند المساء، اتصل بي الأستاذ كارلوس خوري من القصر الجمهوري ليقول إن هناك احتجاجات من طرابلس ناتجة عن تطبيقي لقانون التفرغ، وتلافياً للمشاكل فمن الأفضل تأجيل التنفيذ. قلت: يصعب جداً التراجع بعد أن مضينا قدماً في التنفيذ. وأخبرته عن تدخل السياسيين في صيدا وكيف أبلغتهم بأنني سأعامل الجميع بالسواء. وطالت المكالمة، وما إن انتهت حتى رن جرس الهاتف مجدداً، وإذا بالمتكلم سيدة باكية تقول إن مسلحين دخلوا منزلها في المنطقة الغربية واقتادوا زوجها الدكتور قهوجي إلى جهة مجهولة.

رجوت السيدة قهوجي أن تهدئ من روعها، واتصلت فوراً بالدكتور معين حمزة والدكتور نايف سعاده من كلية العلوم ورجوتهما أن يذهبا فوراً إلى منزل زميلنا في الكلية الأستاذ مهدي قانصو الذي كان صاحب نفوذ ونحبّه جميعاً لعلمه ومقدرته ودماثة أخلاقه، فيضعوه في الصورة ويطلبوا تدخله السريع للإفراج عن المدير. وكان المرض قد اشتد على مهدي، ومع ذلك فقد أقام الأرض وأقعدها، كما يقولون، وبقي ساهراً مع زواره يجري الاتصالات هنا وهناك حتى أفرج عن الدكتور قهوجي بعد منتصف الليل داخل صندوق سيارة في منطقة اليونسكو. وكنت في هذه الاثناء أتتبع الأخبار بالتلفون مع نايف ومهدي ومعين حتى ساعة الإفراج، غير أنني لم أتمكن من النوم حتى الصباح. وفور وصولي إلى مكتبي استقبلت الدكتور قهوجي الذي كان بحالة مؤلمة، وعملت كل ما بوسعي لتأمين بطاقة سفر له لمدة شهر إلى فرنسا.

**٢/ تدخل بعض المراجع الدينية**

كانت نخبة من القضاة المشهود لهم بالكفاءة العلمية تدرِّس في كلية الحقوق بفرعيها الأول والثاني. ومع أن غالبيتهم لم تكن تحمل شهادة الدكتوراه، إلاّ أنهم كانوا مراجع في مختلف اختصاصاتهم ومؤلفات بعضهم تشهد لهم. ولكن، كما سبق وقلت، كان لا بدَّ من تطبيق القانون على الجميع دون استثناء. وقد تفهَّمني القضاة الكرام وودعتهم متألماً وشاكراً. غير أن مرجعاً دينياً محترماً بقي مصرًّا على وجوب استثناء قاضيين

كريمين من هذا التدبير. فحاولت مع رهط من أساتذة كلية الحقوق أن نقنع بكل احترام المرجع المذكور بوجوب مساعدة الجامعة على تطبيق القوانين، ولكننا وبعد جلسة طويلة من المباحثات فشلنا في حملة الإقناع هذه.

استُدعيت إلى القصر الجمهوري، قبيل انعقاد إحدى جلسات مجلس الوزراء لأبلَّغ بأن المجلس المذكور سيصدر مرسوماً يجيز للجامعة التعاقد مع القاضيين الكريمين اللذين طالب بهما المرجع الديني الكبير للتدريس بالساعة. فاقترحت على الوزراء الذين كانوا وراء الفكرة بأن يقيلني مجلس الوزراء من منصبي، فذلك أسهل. فما كان من مجلس الوزراء إلاَّ ان أصدر المرسوم. وأبلغت بعد يومين نسخة عنه وفحواه أنه يمكن للجامعة، خلافاً للقانون، التعاقد مع قضاة لا يحملون الدكتوراه، شرط أن يكونوا قد مارسوا التدريس مدة عشرين سنة. فكَّرت مليّاً بالموضوع. ينصُّ المرسوم على عبارة "يمكن للجامعة" أي أنه ليس ملزماً. كما تبيَّن لي من مراجعة زملائي الأساتذة، الذين وقفوا إلى جانبي، أن أحد القاضيين لم يعلِّم مدة عشرين عاماً، بل ست سنوات (مجلس الجامعة كان يعتبر تدريس ١٥٠ ساعة سنوية بمثابة سنة جامعية واحدة). وقد حصلت من الدوائر المالية على إفادة تبين هذا الأمر. أمَّا القاضي الثاني فكان يدرِّس في كلية الحقوق في اليسوعية الحصة التي يسمح بها مجلس القضاء الأعلى للقضاة بالتدريس وهي ١٢٥ ساعة سنوية (كان مفروضاً على كل قاضٍ الحصول على مثل هذا الترخيص للعمل خارج سلك القضاء). وبالتالي لم أر أي حرج بأن أتجاهل المرسوم الصادر حديثاً، واعتبرته لا يعنيني مطلقاً.

بعد أسبوع من صدور المرسوم، استدعاني الرئيس سركيس إلى مكتبه. وقبل أن أدخل إليه شاهدت الوزراء الذين كانوا وراء إصدار المرسوم يخرجون من عنده. قال: "يا جورج، كيف لا تطبق مرسوماً يحمل توقيعي؟" فأجبته بنوع من "الدالية" والمحبة: "فخامة الرئيس، لا أريد أن افسح المجال لأحد بأن ينتقد عهدك بسببي، المرسوم يقول يمكن ولا يلزم." بالإضافة إلى هذا، عرضت عليه الوثائق التي تبيِّن أن القاضي الأول لم يدرِّس



عشرين سنة، والقاضي الثاني قد أكمل النصاب المسموح به للتدريس، في الجامعة اليسوعية. جمد الرئيس وطلب مني التريث في مكتب الأستاذ كارلوس خوري. فانتظرت مدة ربع ساعة إلى أن رنَّ جرس الهاتف وقال الأستاذ خوري إن بإمكاني الانصراف. وهكذا، ربحت الجامعة هذه المعركة وبقي أن نربح معركة تفرغ الأساتذة وانصرافهم إلى البحث والتدريس في الجامعة والتوقف عن العمل خارجها.

## تفرُّغ الأساتذة

نعود إلى قصة تفرغ الأساتذة للعمل في الجامعة. كان أساتذة كلية العلوم ملتزمين بأغلبيتهم الساحقة بالتدريس والبحث داخل الجامعة، ويعتبرون المسألة مسألة عهد شرف قطعوه على أنفسهم وعلى طلابهم، يوم سعوا مع بعض زملاء لهم من سائر الكليات في وضع نصوص قانون التفرغ بقيادة العميد مشرفية. وبعد إضراب مرير، عيل فيه صبر الأساتذة، وبعد حملة إعلامية واسعة، تبنَّت الدولة هذه النصوص كما وردت، وصدر قانون التفرغ سنة ١٩٧٠ (راجع "الجامعة اللبنانية في سنواتها الأولى" للمؤلف). وقد نصت مادته الأولى على انصراف الهيئة التعليمية التام للعمل في الجامعة مخصصين لها دوامهم الكامل. وبعد إضراب جديد في بدء عهدي، شاركت فيه زملائي وكأنني فرد منهم، تعدّلت سلسلة الرواتب كما يريدها الأساتذة، وبالتالي لم يعد هناك من مبرر للعمل خارج الجامعة لأسباب مالية وسقطت حجة ضآلة الرواتب للتهرّب من تطبيق القانون. وكانت الجامعات الخاصة، ولا سيما كلية الآداب في اليسوعية قد استقطبت أكثر من أربعين أستاذاً متفرغاً من الجامعة اللبنانية، يعملون وكأنهم ورشة تحضِّر للدكتوراه. وقد عملت جامعة الكسليك في الاتجاه نفسه، وأحياناً الجامعة الأميركية. وكان هناك أفراد يعلِّمون خلسة في الثانويات أيضاً أو يشرفون على تدريس مادة معينة أو يشاركون في الإدارة. فقرَّرت توجيه كتاب انذار لمن كنت أعلم متيقناً من خرقهم القانون. ولم يقبل أي من الأساتذة مساعدتي بإعطاء معلومات عن زملائهم المخالفين. وكانت الصدف في أغلب الاحيان هي التي تدلُّني على هؤلاء. فكنت أستدعي الشخص المعني وأجري معه تحقيقاً وأرجوه أن يتوقف عن المخالفة فوراً. وكنت أشعر أن بعضهم لا يقول الصدق، ولا سيما

إذا كان يعمل في حقل مأجور غير التعليم، وكان ذلك يؤلمني جداً. ومن كانت له الجرأة بقول الحقيقة، كنت أقترح عليه أخذ إجازة دون راتب، بناء على طلبه ولمدة معينة. ولم أقصد مطلقاً التشهير بالمخالفين. كما أنني قمت بزيارة الجامعات الخاصة لإفهامها بأن التجاءها لأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية هو نوع من التشجيع على السرقة ولا يجوز استمراره. إلاَّ أنني مستعد، وفقاً لقانون التفرغ ذاته، وبناء لطلب معلَّل من الجامعات الخاصة، وعملاً بمبدأ التعاون الجامعي أن نتبادل الأساتذة، اعتباراً من مطلع السنة الجامعية المقبلة. مشترطاً أن تتقيد كل جامعة بعدم دفع أي تعويض لهؤلاء الأساتذة، بل أخفف من دوامهم في الجامعة اللبنانية. تجاوبت الجامعة الأميركية فوراً مع هذه التدابير واعتذر نائب رئيسها في ذلك الوقت الدكتور سمير ثابت عن جهله لقانون التفرغ وأراد أن يلغي عقود المخالفين فوراً، وطردهم من الجامعة الأميركية، وكانت السنة الجامعية قد أشرفت على نهايتها. فاستمهلته إلى مطلع السنة الجامعية المقبلة، لأنني لا أريد أن يدفع طلاب لبنان ثمن أخطاء غيرهم.

تطبيقاً لما اتفقنا عليه، تلقيت في مطلع السنة التالية طلباً من جامعة الكسليك للاستعانة بخبرة حوالى خمسة وعشرين أستاذاً في مختلف المواد التعليمية. أجبت فوراً بالإيجاب على الطلب، مكرراً وجوب الالتزام بعدم دفع أي تعويض أو راتب أو تقديم مكافأة لهؤلاء. كما تلقيت بعد أسبوعين تقريباً طلباً مماثلاً من عميد كلية الآداب في اليسوعية يشتمل على لائحة من ثمانية وأربعين اسماً للإشراف على الدكتوراه في مختلف الاختصاصات. درست الطلب فوجدت بأن هناك أساتذة سبق وسمحت لهم منذ أسبوعين بالتدريس في الكسليك، فلا يعقل أن أطلب منهم تخصيص ما مجموعه عشرين ساعة أسبوعية للتدريس في وقت واحد في اليسوعية والكسليك والجامعة اللبنانية. كما وجدت أن عدداً لا يستهان به من المرشحين للاهتمام بالدكتوراه لا يحمل شهادة دكتوراه فئة أولى، وبالتالي فإن هذا الأمر سيخلق للجامعة اللبنانية في المستقبل مشكلة المطالبة بحقوق مكتسبة إذا وافقت على أن يهتموا بشؤون الدكتوراه اليوم. وكنت مزمعاً على استحداث الدكتوراه في الجامعة اللبنانية عند أول فرصة تسنح.



أجبت عميد كلية الآداب في اليسوعية بأنني أوافق على لائحة من خمسة وعشرين أستاذاً من الجامعة اللبنانية للتدريس في اليسوعية، شرط عدم دفع أي تعويض لهم، كما سبق وبيّنت، كما أنني آسف لأنني لا أستطيع الموافقة على الأسماء الباقية بسبب ارتباط أصحابها المسبق مع الكسليك، أو لعدم حيازتها الشروط الأكاديمية للاشراف على الدكتوراه. وقَّعت على الكتاب وسلمته إلى الأستاذ عبد الحميد فايد الذي لم ينتبه إلى وضع تاريخ الإرسال عليه، كما كان يتمُّ عادة بعد توقيع البريد العادي يومياً. بعد بضعة أيام تلقيت جواباً مقتضباً جداً بالفرنسية يقول حرفياً: "أفهم إذاً من كتابكم غير المؤرخ أنكم لا تريدون التعاون معنا". قلت بنفسي بعد قراءتي الجواب: أعرض عليهم القبول بخمسة وعشرين اسماً للتعليم مجاناً ويرفضون هذا العرض !!! أتت منهم وليس مني. وتوقف التسرب العلني نحو الجامعة اليسوعية عند هذا الحد.

بعد خمسة أشهر من جوابي لجامعة الكسليك، أتاني أحد الأساتذة الغيارى على الجامعة اللبنانية، ومن الذين يدرّسون بإذن مني في الكسليك ليريني شيكّاً مصرفياً محرراً باسمه وصادراً عن جامعة الكسليك. قال بأنه على يقين بأن زملاءه، الذين هم في الوضعية نفسها، قد تلقوا شيكات مماثلة وبأنه سيعيد الشيك إلى مصدره.

أخذت الهاتف واتصلت بالأباتي نعمان الذي كان رجل حقّ، وأعلمته بما جرى فدعاني إلى مائدته ودعا معاونيه. وأثناء تناولنا الطعام اشتكيت من عدم احترام الاتفاقيات المعقودة. فقال أحد العمداء إنه لا يمكنه أن يطلب من أحد معاونته ولا يدفع له. فقلت له: "دع عملية التبادل تجري على أتمِّها: ليدرِّس أساتذة الكسليك في الجامعة اللبنانية دون مقابل (وكان هو أحدهم) ولتدفع أجورهم جامعة الكسليك، وعندها لا حرج عليكم من أن يدرِّس أساتذة اللبنانية في الكسليك دون مقابل". رفض العميد الاقتراح بينما أيَّدني الأباتي نعمان أمام الجميع. بعد عدة أيام تلقيت كتاباً لطيفاً من جامعة الكسليك يشكر الجامعة اللبنانية ويعلن عن وقف استعانتها بأساتذة منها.

بقي عليّ أن أوقف عقود تفرغ من استمر، رغم تحذيراتي، بالعمل خارج الجامعة غير آبهٍ بأدنى شروط المناقبية. وهكذا، عملت دون التشهير بهؤلاء وأوقفت عقودهم، هذا مع علمي بأن هناك من يعمل خلسة، ويصعب عليَّ وعلى زملائهم لعب دور الشرطي لضبطهم في الجرم المشهود. إلاَّ أن الجميع كان يعتبر عملهم مساوياً لجرم السرقة.



## الفصل الثالث عشر

## قصة تجديد ولايتي

## لحين تعيين رئيس جديد للجامعة

في ٢٠ شباط ١٩٨٤، أي قبل سنة من انتهاء ولايتي، أعلنت بأنني لن أطلب تجديدها لخمس سنوات أخرى لرغبتي في العودة إلى التدريس. "فمن تحمَّل ما تحمَّلت خلال الفترة الصعبة الماضية يتوق إلى العودة لممارسة الحياة العادية".

في مطلع كانون أول سنة ١٩٨٤، أبلغت الدكتور الحص، وزير التربية، بأن ولايتي في رئاسة الجامعة تنتهي في ٢٠ شباط ١٩٨٥، أي بعد ثلاثة أشهر تقريباً، وبأنني لا أرغب في تجديدها لأني تعبت ما فيه الكفاية. فقال لي إن حاكم مصرف لبنان أبلغه الأمر نفسه وهو أيضاً لا يرغب بالتجديد لأنه تعب. على كلٍّ ما زال الأمر باكراً. وقد أوصلت الرسالة ذاتها إلى كلٍّ من الرئيسين الجميل ورشيد كرامي.

ثمَّ زرت الدكتور الحص مجدّداً بعد أكثر من شهر، أي بتاريخ ١٤ كانون ثانٍ ١٩٨٥، وكان يرافقني الزميل الدكتور محمد مجذوب، لأنقل إليه أموراً ثلاثة: الأمر الأول هو أن ولايتي تنتهي بتاريخ ٢٠ شباط، وأن القوانين النافذة تنصُّ على المعاقبة بالسجن لكل موظف يستمر في عمله بعد انتهاء مدة ولايته، وذلك فقاً للمطالعة القانونية التي وضعها كل من الأساتذة أنطوان بارود وحسان رفعت ويوسف سعدلله الخوري بشأن انتهاء ولاية عمداء الجامعة اللبنانية؛ والأمر الثاني أنني لن أقبل إطلاقاً بأن أكلَّف برئاسة الجامعة بصورة مؤقتة. وقد حاولت أن أشرح للدكتور الحص بأن التكليف مخالف للمبادئ التي سرت عليها في الجامعة، بالنسبة للعمداء وللمديرين الذين انتهت مدة ولايتهم

القانونية. وبالتالي، فحريٌّ بي أن أطبّق القانون على نفسي، بعد أن طبّقته على الآخرين.
والثالث: أقبل بتمديد ولايتي من قبل مجلس الوزراء لحين تعيين رئيس جديد، لأنه لا يمكن في نظري لأيٍّ كان أن يدير شؤون الجامعة وهو رئيس بالتكليف. وتعبير "لحين تعيين رئيس جديد" يعطي لمجلس الوزراء الفرصة الكافية ليتخذ قرار تعيين رئيس جديد ساعة يشاء.

وقد خُيّل إليّ بأن الدكتور الحص قد تفهّم وضعي، إلاّ أنني وبعد التفكير مليّاً بردّات فعله وتعابير وجهه، شعرت بأنه لم يأخذ كلامي مأخَذَ جدٍّ، لذا عدت بهذا الانطباع وأكملت الترتيبات لنقل اوراقي الشخصية إلى منزلي، وأنهيت كل المعاملات الإدارية كي لا أترك لمن سيأتي بعدي أي معاملة عالقة.

عندما لم يتّخذ مجلس الوزراء في جلسة ١٣ شباط أي قرار حول رئاسة الجامعة، وجّهت في اليوم التالي، أي قبل أسبوع من تاريخ انتهاء الولاية، رسالة إلى الدكتور الحص لاشكره على مساندته لي أثناء ممارستي مهامي، ألحقتها ببيان كنت قد أعددته قبل أسبوع. وقد أوجزت فيه ما قمت به من أعمال أثناء ولايتي وبيّنت الحقول التي لم أتمكن من إنجازها، وأهمها مشروع المجالس التمثيلية وتثبيت الأساتذة المتعاقدين والموظفين المتعاقدين والأجراء والمياومين. وهكذا، فقد اتخذت جميع الإجراءات اللازمة لترك مركزي. وفي ما يلي بعض مقاطع من هذا الكتاب الذي أطلعت عليه، وفق عادتي، عدداً كبيراً من الموظفين:

**"أتشرف أن أرفع إلى معاليكم، بصفتكم وزير الوصاية، التقرير المرفق عن أوضاع الجامعة اللبنانية منذ تسلمت مهام رئاستها وحتى اليوم وذلك بمناسبة اقتراب تاريخ انتهاء ولايتي في ٢٠ شباط ١٩٨٥.**

**"وخلاصة التقرير أنني ورغم كل الظروف، تمكنت بكل اعتزاز، من المحافظة على أمور ثلاثة اعتبرها ركائز أساسية في حياة جامعتنا الوطنية وهي:**



**- استقلالية الجامعة**
**- ديموقراطية القرار الجامعي**
**- وحدة الجامعة**

**وأحب أن أشير هنا إلى أنني كنت قد أعلنت عندما تسلمت منصب رئاسة الجامعة، عن رغبتي في العودة إلى التدريس فور انتهاء مدة الرئاسة، لأني أعتبر أن مهمة الأستاذ هي أشرف مهمة.**

**من هذا المنطلق قررت اختيار الالتحاق بالهيئة التعليمية في كلية العلوم الطبية التي كانت من أهم الأحلام التي راودتني منذ كنت طالباً في الجامعة اللبنانية. وسأقوم بذلك ابتداء من صباح ٢١ شباط الجاري.**

**كما أنني سأستفيد من إجازة السنة السابعة لمتابعة الأبحاث العلمية.**
**وإنني إذ اشكركم على حسن ثقتكم، أغتنم هذه الفرصة للتنويه بالمواقف الإيجابية التي وقفتموها إلى جانب الجامعة اللبنانية".**

وضعت العمداء والمديرين وكبار موظفي الإدارة بالجو وأعلمتهم عن كل الخطوات التي قمت بها. حاول بعضهم إقناعي بالقبول بالتكليف، بعضهم الآخر كان لا يخفي حزنه. وبعدها أصدرت قراراً يعطيني الحق بإجازة السنة السابعة ابتداءً من مطلع السنة الجامعية المقبلة.

وقد فوجئت في ١٨ شباط بإشاعات تقول إن ولاية رئيس الجامعة مُدِّدَت ستة أشهر. وصباح ١٩ شباط ودّعت من حضر من الموظفين إلى مكتبي، وقبلت استقالة ثلاثة مديرين كانوا قد استمرّوا في الخدمة إكراماً لي، وعيّنت ثلاثة مديرين جدداً مكانهم. كما سبق وعينت قبل أسبوع بديلاً عن العميد عضاضة المنتهية مدة ولايته، كما عينت جميع العمداء بالتكليف لأن مجلس الوزراء لم يعين منذ سنة ١٩٨٠ أي عميد جديد. والغاية من هذه التعيينات كان عدم ترك فراغ في الجامعة في حال لم يعيَّن لها رئيس. وقد رجوت

العمداء الاستمرار في العمل لأن بيدهم وحدهم جميع الصلاحيات المالية واقلّها ما يتعلق برواتب الموظفين.

حوالى الظهر اتصل أحدهم من قبل الدكتور الحص ليقول إن هناك رسالة مهمّة ستصلني بعد قليل مع ساعٍ خاص وعليَّ انتظارها. قلت في نفسي غداً هو موعد انعقاد مجلس الوزراء ولم يتصل بي أحد ليبلغني بأيٍّ تدبير جديد سيُتّخذ. وخوفاً من أن افاجأ بتكليفي بمهام الرئاسة، وبغية إفساح المجال أمام الدكتور الحص كي يتسنى له اتخاذ القرار الملائم في جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد في اليوم التالي، أعددت مشروع كتاب اعتذار أرفعه إلى الرئيس الحص في حال طلب مني الاستمرار بمهامي رئيساً بالتكليف. قرأت مشروع الكتاب على من كان حاضراً من العمداء والاساتذة والموظفين في مكتبي، طالباً رأيهم، وبينهم الدكتور زهير شكر الذي كنت أعزه كثيراً. عند الساعة الثانية عشرة، وصل رسول الدكتور الحص وكان يحمل كتاباً يحتوي على ما كنت أتوقعه من تكليف برئاسة الجامعة لمدة أقصاها ستة أشهر. وكان في الإدارة المركزية عدد كبير من الصحافيين يتسقّط الأخبار، فاستمهلت الرسول بعض الوقت وأنهيت كتابي المُعَدَّ سلفاً. وبعد أن شكرته وشكرت مجلس الوزراء واعتذرت عن تلبية التكليف وأضفت بخط اليد العبارة التالية: "مع محبتي لشخصكم الكريم".. سلمت الرسول كتاب الاعتذار راجياً نقله إلى الدكتور الحص في اليوم نفسه، لإتاحة المجال أمام مجلس الوزراء كي يتخذ في اليوم التالي، أي في ٢٠ شباط، القرار المناسب وعدم ترك فراغ في الجامعة. وعندما تركت مكتب رئاسة الجامعة، كانت الساعة تشير إلى ما بعد الثانية بعد الظهر فتوجّهت أنا وزوجتي إلى عيون السيمان للراحة وأعطيت نفسي إجازة خاصة، ولا سيما أنه لا يوجد في المكان هاتف يزعج برنينه المتواصل كل أهل البيت، وبقينا هناك مدة خمسة أيام.

في اليوم التالي لرفضي التكليف برئاسة الجامعة، نشرت بعض الصحف كتاب الرئيس الحص وجوابي عليه. ولم أعلم بالخبر إلاّ بعد ثلاثة أيام، لعدم وجود صحف في عيون السيمان. وقد نُقل إليَّ فيما بعد بأن غضب الدكتور الحص كان شديداً لأنني رفضت



طلبه، ولأن الخبر تسرَّب إلى الصحف، ولأنني "تركت الجامعة تتخبط بالفوضى". وقد زاد في غضبه أن هناك من كلِّفوا بالاستمرار في عملهم، كمدير عام وزارة التربية مثلاً وقبلوا شاكرين، بينما كنت أعتبر بأن هناك مسَّاً بكرامتي وبمقام رئاسة الجامعة إذا قبلت بالتكليف "فأنا لست برجِل كرسي". فإما أن تكون هناك قناعة بكفاءتي فتُجدَّد ولايتي لمدة خمس سنوات ثانية، أو العكس وعندئذٍ يكلَّف شخص آخر. وكنت قد اقترحت بأن يجدد لي حتى تعيين رئيس جديد وذلك يعطي الفرصة لمجلس الوزراء اتخاذ ما يراه ملائماً ساعة يشاء. وبما أنني لم أكن ألبي طلبات رجال السياسة ولا أجامل أيّاً من رجال الدين فلم ولن يساندني أي منهم، وبالتالي لم أكن أتوقع أن يجدَّد لي، ولذا اعتبرت نفسي بحكم من أدَّى واجبه وعليه ترك المكان للآخرين. وهذا ما كنت قد صمَّمت عليه عند تسلمي مهامي لخمس سنين خلت وأعلنت عنه في الصحف. وفي أي حال كنت قد أفهمت موقفي إلى جميع المسؤولين قبل انتهاء ولايتي شفهياً وخطياً. فلا عتب عليَّ بعد الآن مطلقاً. إنّ رئيس الجامعة ليس بالموظف الإداري، وهذا ما لم يفهمه كثير من المسؤولين وعلى رأسهم الدكتور الحصّ. إنني قبل كل شيء أستاذ جامعي، وهذا المركز بنظري أهم من أي وظيفة في العالم.

نقل الدكتور الحص موقفي إلى مجلس الوزراء وكان غاضباً كما قلت، وبعدها استقبل وفداً من العمداء طلبوا مقابلته، ولا أدري لأي سبب. فمنهم من كان قد باشر منذ ثلاثة أشهر القيام باتصالات سياسية وغير سياسية لتسلُّم المركز الشاغر وطلب دعمي له للفوز بهذا المنصب. وعندما تحدث إليّ بعض الأصدقاء عن تحركات العمداء المرشحين إثر عودتي إلى بيروت قلت لناقل الخبر: الأمر طبيعي ولا عجب في ذلك، فهذه هي طبيعة البشر وفي كلّ المرشحين الكفاءة المطلوبة. في اجتماع مجلس الوزراء التالي لم يتم الاتفاق على اسم مرشح جديد. فكلّف المجلس بصورة غير رسمية أحد الاصدقاء الاتصال بي لإيجاد مخرج لهذه الازمة التي بدأت تتفاعل. اجتمعت بمنزلي بالرسول وأفهمته موقفي منذ البداية. فتبيَّن أن الدكتور الحص لم يفاتح أحداً بموضوع انتهاء الولاية

ولا بقبولي التمديد لحين تعيين رئيس جديد. بعد المداولة، تمَّ الرأي على قيامي بزيارة الرئيس الحص وقبولي بالتمديد لحين تعيين رئيس جديد.

تمَّت الزيارة في جوٍّ ودِّي، وكانت من المرَّات القليلة التي أقابله فيها على انفراد ودون حضور مستشارين منذ توليه وزارة التربية الوطنية. قدمت إليه كتاباً حرَّرته بيدي أشرح فيه وقائع الأمور، من حيث إعلامي له مسبقاً بنيتي واقتراحاتي وطلبت منه أن يتحقق بدوره ممن سرَّب كتابه وجوابي المتضمن اعتذاري عن القبول بمهمة رئيس بالتكليف. وما إن وصل بالقراءة إلى مقطع يقول: "علمت بأنكم غاضبون علي"، حتى ضحك وقال: "لست بغاضب بل أخذ على خاطري". خرجت من عنده بعد أن عادت الأمور إلى مجاريها وتمَّ الرأي على إعداد مرسوم بالتمديد لحين تعيين رئيس جديد.

### تكليف عمداء جدد بعد تجديد ولايتي

في الفترة الثانية من ولايتي فكَّرت في استبدال جميع العمداء والمديرين، لأن مدة ولايتهم جميعاً قد انتهت. وفي ما خص العمداء فاتحت بالأمر الرؤساء الجميل وكرامي والحص، لأن البت بالأمر يعود إلى مجلس الوزراء. فكانت الأجوبة تصبُّ في منحىً واحد: الظروف السياسية غير مؤاتية. الأفضل أن تبقى الأمور على حالها. وكان مجلس الوزراء قد بدأ يمرُّ بمرحلة تفكك، إذ كان لا يجتمع مطلقاً. ومشاريع المراسيم كانت تنتقل من الوزارات إلى السراي فبعبدا (وهذا ما عرف بفترة المراسيم الدوَّارة). استشرت الهيئة القانونية للجامعة وكانت برئاسة رئيس مجلس الشورى وعضوية قاضيين، فأفتت أنه نظراً لتعذر انعقاد مجلس الوزراء وبغية استمرار العمل في الجامعة يمكن لرئيسها أن يكلف عمداء جدداً. وهكذا فعلت مستنداً إلى هذا الرأي القانوني. وقد استُقبلت تشكيلة العمداء الجديدة بالترحاب من قبل الأوساط الجامعية بصورة عامة واستمر بعضهم في مناصبهم مدة تفوق الثماني سنوات.



# الفصل الرابع عشر
# موظفو الجامعة

بعد سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٣، تناوب فريق جديد من الموظفين على العمل في الإدارة المركزية بعد إحالة قسم منهم على التقاعد وفصل مراقبة عقد النفقات عن المصلحة الإدارية المشتركة ونقل جميع الدوائر الإدارية إلى المركز الموحد للإدارة الجامعية قرب المتحف وتعيين محتسب حائز الشروط القانونية ورئيس للدائرة المالية وغيرهما دون الدخول بالتفاصيل. لكن ما إن عادت الحوادث الأليمة للظهور حتى بدأ كثير من الموظفين بالتغيب، ولا ألوم أحداً إذا خاف. فخيَّرت الموظفين الذين يودون الاستمرار في عملهم في مركز المتحف البقاء معي في هذا المركز طالما أنا ملازم له. وتركت الحرية للآخرين للالتحاق بمركز عمل جديد. وهكذا تكوَّن فريق عمل متجانس لازم الإدارة في أحلك الظروف وأخطرها.

ومن الحوادث التي أصابت الموظفين أن أحدهم كان يأتي صباح كل يوم من منزله في المنطقة الغربية إلى المتحف متحدياً عجقة السير الخانقة عند نقطة العبور وراء قصر الصنوبر ومعرضاً نفسه لخطر القنص المتساقط على العابرين، طوراً من الجهة الشرقية لمركز العبور وطوراً من الجهة الغربية. وما كاد الموظف المذكور يعبر في أحد الأيام إلى الناحية الشرقية حتى أصيب برصاصة قنَّاص في خاصرته بينما كان يمرُّ أمام حاجز الجيش اللبناني فنقله أحد عناصره إلى المستشفى العسكري القريب من نقطة العبور.

عرَّف الموظف عن هويته طالباً من الجيش إبلاغي بالأمر. وكان همُّه الأول أن تُسحب سيارته إلى مركز الإدارة المركزية، لأن فيها ملفَّاتٍ عديدةٍ هامَّةٍ، كان ينقلها من فروع المنطقة الغربية لإنجازها في الإدارة المركزية. رافقت الموظف الجريح بناء على

طلبه إلى مستشفى أوتيل ديو، حيث أخضع لفحوص عديدة بإشراف أربعة من كبار أساتذة الطب الاختصاصيين (وبينهم شقيقي سامي)، وأجريت له عملية جراحية دقيقة ونجا من نزيف داخلي وشلل جزئي محتملين. أما زملاؤه فقد لازموه ليلَ نهارَ متناوبين على البقاء بقربه حتى زال الخطر، خاصة أن اقرباءه لم يتمكنوا من زيارته لاستمرار القصف، وقد عاده في المستشفى معظم الموظفين.

بعد أسبوع خرج إلى بيته للنقاهة. وكنت أظن بأن هذه الحادثة ستكون الحجة الرادعة والكافية لأن يطلب نقله إلى مكان أقرب إلى سكنه. وقبل أن تمضي فترة النقاهة القانونية التي حددها الأطباء عاد إلى عمله كالمعتاد، وأقام له زملاؤه "هيصة فرح" عمَّت أرجاء مبنى الإدارة.

والحادثة الثانية شبيهة نوعاً ما بالأولى. كان أحد الموظفين يأتي صباح كل يوم باكراً بسيارته من صيدا ويجلب معه أحياناً بريد الفروع هناك. واتفق أن وقعت فجر أحد الأيام حركة فوضى فيُ المنطقة الشرقية نتيجة خلاف مسلح دامٍ بين قوى الأمر الواقع. ولم يكن الموظف المذكور على علم بذلك. وقد انتشر خاطفو السيارات على المعابر مستغلين الفرصة لإيقاف السيارات وخطفها بعد قتل سائقيها أو ضربهم و إهانتهم. وهكذا، وقع صاحبنا ضحية هؤلاء المجرمين. فبعد أن هددوه بالقتل ونجا بأعجوبة، استولوا على سيارته وولوا الأدبار. وكنت مثله لا علم لي بالحوادث الليلية التي جرت، فقدمت إلى مكتبي باكراً على عادتي متعجباً من خلو الطرقات من المارة ومن تأخر الموظفين بالوصول إلى عملهم. وكان أن أخبرني حارس المبنى بما سمع من أخبار. ثمَّ وصل الموظف الصيداوي ورأيته مضطرباً على غير عادته فأخبرني بما حصل معه وكيف أنه نجا بأعجوبة من القتل بعد تهديده بالموت مراراً وسرقة سيارته، وكيف أتى سيراً على الأقدام إلى منطقة المتحف. حاولت عبثاً إجراء اتصالات لعلّني أستطيع استعادة السيارة المسروقة. فقلت للموظف إن باستطاعته طلب نقله إلى أي مركز يريده فرفض مصرّاً على العودة يومياً إلى عمله كالمعتاد فور توقف الحوادث الجارية واستتباب الأمن.



وبالفعل، عاد صباح اليوم التالي إلى عمله واشترى بعد بضعة أيام سيارة أخرى بعد أن يئس من استعادة سيارته المسروقة، وطلب مني ألاَّ أخبر أحداً بما جرى له.

وخلاصة الواقعة الثالثة أنني استقبلت قبل ظهر أحد الأيام في مكتبي بعثة فرنسية أتت لدراسة إمكانية التعاون مع الجامعة اللبنانية. وكانت الحالة الأمنية هادئة منذ عدة شهور ولا يعكرها أي قصف مدفعي يذكر. وبعد انتهاء المقابلة رافقت الزائرين إلى بهو المبنى ورأيت أن الوقت مناسب للذهاب إلى مقرٍّ رئاسة الجمهورية لملاحقة معاملة مهمة متأخرة منذ بعض الوقت. فأخذت طريق صيدا القديمة حتى كنيسة مار مخايل وقبل أن أنعطف إلى اليسار باتجاه بعبدا، سمعت وأنا اجتاز منطقة الشياح دويَّ انفجار قريب، فلم أكترث كثيراً للأمر لتعوُّدِنا من وقت إلى آخر سماع مثل هذه الاصوات. وصلت إلى بعبدا وأنهيت المعاملة، وما إن عزمت على العودة حتى سألني المرحوم الأستاذ شفيق منيمنة، أمين عام مجلس الوزراء في حينه، وكان هناك أيضاً لاجتماع عمل:

- أي طريق ستسلك في طريق العودة؟ قلت:
- لماذا تطرح عليَّ هذا السؤال؟ أجاب:
- لأن قنابل عدة سقطت قرب المتحف على موكب فخامة الرئيس المتوجه لزيارة سماحة المفتي. قلت:
- سأسلك طريق الشام".

وبالفعل عدت إلى مكتبي بسرعة بعد أن خلت الشوارع من السيارات. وقد تعجبت كيف أن جميع الموظفين تركوا مكاتبهم قبل انتهاء الدوام الرسمي، وأن حارس المبنى لم يكن عند المدخل كعادته. صعدت غاضباً إلى مكتبي. وما إن دخلته حتى هالني منظر محتويات المكتب نتيجة إصابتها بشظايا زجاجية ومعدنية لا تحصى ولا تعدُّ، وانتشرت على طاولتي ومقعدي والمقاعد المجاورة كمية كبيرة منها، وزجاج القاعة الفسيحة تطاير شذر مذر. ففهمت عند ذلك سبب ذهاب الموظفين تاركين الأبواب مشرعة

على مصراعيها. ثمَّ وافاني حارس المبنى الذي استولى عليه الرعب، فأخبرني أنه بعد خروجي بأقل من خمس دقائق تساقطت القذائف فجأة على المنطقة المجاورة وأصابت إحداها إصابة مباشرة سطح البناء قرب خزان المياه، فيما وقعت الثانية قرب المدخل والثالثة تحت نافذتي في الخزان الحديدي الفارغ الذي كنا قد انتهينا يومها من بنائه ليستوعب المازوت المعد لتشغيل المولد الكهربائي. وقد نجا موظفو الطابق الأرضي من الموت حتماً لانطلاق الشظايا إلى أعلى، فحماهم الخزان الحديدي من إصابة مباشرة. وقد وصف لي الحارس حالة الهلع والخوف التي أصابت الموظفات وكيف هرب الجميع، وهنأني على سلامتي لأنني لم أكن في مكتبي ساعة تساقط القذائف، فشكرت الله على نجاة الجميع. وطلبت من الحارس أن يسعى فوراً إلى تركيب زجاج مكان النوافذ المحطمة وأن يصطحب معه أشخاصاً ليساعدوه في تنظيف شظايا القنابل وأن يزرع شجرة في الفجوة التي أحدثتها القذيفة قرب المدخل. ونُقل إليَّ فيما بعد أن جيران مبنى الإدارة استنتجوا من عملية زرع الشجرة، بأن رئيس الجامعة مطَّلع على خفايا الأمور، وهو ولا شكَّ عالمٌ أن الحرب انتهت، وإلاَّ لَمَا أقدم على زرع الأشجار.

في اليوم التالي، اتخذت التدبير الكفيل بإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي في المركز، وقررت بعد التشاور مع الموظفين وبعض الأساتذة الذين كانوا يتبرعون بوقتهم ويساعدون الإداريين في تسيير الأعمال الإدارية، على نقل مكتبي والمكاتب الإدارية الرئيسية إلى طابق تحت الأرض.



# الفصل الخامس عشر

## الأبنية الجامعية

وبعد توسُّع الجامعة وتفرُّعها وإنشاء وحدات جديدة، كانت الأبنية الجامعية من أهم المشاكل المعروضة. أضف إلى ذلك وجوب تخصيص قسم من الموازنة لإصلاح ما يكون القصف والتدمير قد هدم من أبنية قائمة. وكان بناء كلية الإعلام المستأجر في المنطقة الغربية قد تهدم كلياً سنة ١٩٧٩ بعد إجراء حفريات عميقة في عقار مجاور. وقد نجا الطلاب بأعجوبة، ذلك أن الانهيار وقع في عطلة نهاية الأسبوع. واضطرت الجامعة إلى استئجار المبنى الحالي الذي أصيب فيما بعد لوقوعه بين نيران الميليشيات المتقاتلة.

في تقرير رفعته في كانون أول سنة ١٩٨١، ذكرت حول الأبنية الجامعية في الفروع الأولى ما يلي:

"تدفع الجامعة حالياً إيجار أبنية ثلاث كليات لا تستعملها، وهي:

– العلوم الاجتماعية المصممة خصيصاً للتدريس الجامعي ويسكنها حالياً مهجرون.

– كلية الهندسة وهي من ثماني طبقات وقصتها تتلخص بأن بعض السياسيين الجدد ادَّعى بأن وقوع هذه الكلية قرب منزله يهدد سلامته. وبالتالي أعطانا مهلة قصيرة لترك المأجور وإلاَّ فإنه سيمنع الطلاب والأساتذة والموظفين من الوصول إلى المبنى. ولم تفلح المراجعات فاضطررنا إلى استئجار بناء ثان تشغله منظمة عالمية كان عليها الانتقال إلى بغداد، إلاَّ أن ظروف الحرب في العراق حالت دون ذلك. ونشغل حالياً بعض غرف قليلة في كلية التربية بانتظار إيجاد مبنى جديد، والأمر ليس بالسهل. الحل الأمثل يكون في بناء كلية للهندسة. وقد كلفت رسمياً العميد جاك نصر والمدير بلال العلايلي وضع

التصاميم اللازمة لبناء يقوم على أرض الجامعة في الحدث. ولم تكن الفكرة بنت ساعتها. فقد سبق للدكتورين نصر والعلايلي أن طرحاها مراراً بشكل أو بآخر.

– كلية إدارة الأعمال كانت تشغل بناء مركز الرئاسة السابق في منطقة بئر حسن وإدارتها تتقاسم البناء مع وزارة الإسكان. بيد أن الأحوال الأمنية السائدة في منطقة بير حسن منعت الطلاب والطالبات من التأخر ليلاً هناك وبالتالي سننتقل إلى مبنى تشغله وزارة التصميم قرب السفارة الكويتية."

– معهد الفنون الجميلة: "إنشاء الله تخلص الحرب بكير" ونرجع إلى البناء الأساسي قرب السراي (حالياً أصبح هذا البناء الاثري بتصرف مجلس الإنماء والإعمار)".

في ما خصَّ فروع البقاع، ذكر التقرير: بعد أن تأمنت أبنية الفروع الثلاثة، يجري العمل حالياً على إجراء عقد تخصيص لاستملاك العقار رقم ٦٦ الملاصق لمباني الفروع الحالية، وهو ملك لوزارة الأشغال العامة ومساحته ٥٥ ألف متر مربع. (فشلنا فيما بعد على الحصول على عقد التخصيص، وقد قيل لنا إن الأسباب سياسية محليّة).

ويذكر التقرير أيضاً: "كما نلنا موافقة معالي وزير الزراعة على إشغال بعض أبنية المحطة الزراعية في تل العمارة لكلية الزراعة".

### مبنى الإدارة المركزية

قبل أن أسكن وعائلتي في منطقة السيوفي في أيلول ١٩٧٠، كنا مستأجرين شقة تبعد أقل من مئتي متر عن مبنى الإدارة المركزية الملاصق للمتحف الوطني. وكان الجيران يتحدثون باستمرار عن هذا المبنى المهجور المعروف في الحي باسم مبنى "المتحف العسكري"، الذي تكثر فيه الجرذان والذي تطير منه أسراب البعوض والحشرات، وتفوح منه في مطلع كل صيف رائحة الرطوبة. وكان منظره، وهو قائم على أعمدة من باطون، يشبه منظر هيكل عظمي بشع ومخيف.



قبل تسلمي مهام الرئاسة كنت فاتحت الدكتور بطرس ديب بأمر تأهيل المتحف العسكري ونقل مكاتب الإدارة المركزية الموزعة بين بئر حسن وأرض السفارة الفرنسية، قرب المتحف والدكوانة إلى مبنى يقع في مكان قرب خطوط التماس وتملكه الدولة، فحبَّذ الفكرة. عرضت الموضوع فيما بعد على الأستاذ جوزيف سكاف بصفته وزيراً للدفاع والمسؤول بنظري عن هذا البناء. فوافق فوراً وطلب بأن أقدم له كشفاً بالموازنة اللازمة لتأهيل البناء وهو سيسعى في مجلس الوزراء إلى اتخاذ القرار المناسب، وهكذا كان.

ولكنَّ المير موريس شهاب، المسؤول عن المتحف الوطني، اعترض على الأمر وكانت كلمته نافذة. قابلته في منزله الملاصق للمتحف. وقد كانت إحدى الحجج التي قدمها والتي لم تقنعني مطلقاً، أن هناك ناطوراً يسكن في البناء المهجور ولا يمكنه الاستغناء عنه. وقد أحاطني علماً بأنه في الأساس غير موافق على هذا البناء، لأنه زجاجي ولا يصلح برأيه لأن يكون متحفاً وقد شُيِّد في الماضي بسرعة في وقت كان فيه متغيباً عن البلاد.

تأخر مشروع التأهيل مدة سنة وفشلت كل المحاولات لإقناع المير موريس، وقد كان أستاذي في دار المعلمين، وكنت أحترمه كثيراً وأُجِلُّه، ولكني لم أفهم موقفه. وقد تبيَّن لي فيما بعد بأن المير موريس خبأ قسماً من القطع الأثرية النفيسة المهربة من المتحف، وصبَّ عليها الباطون في مطلع سلم الطابق الوسطي حيث وضعت فيما بعد مراقبة عقد النفقات وحيث كان الناطور يسكن مع عائلته.

أهّلنا المركز وكأننا سنستعمله مؤقتاً، وبالتالي كان علينا تغيير المدخل المعدّ أصلاً لإدخال مدافع أثرية ثقيلة وبنينا له سلماً رخامياً، محاطاً بالزهور ورفعت مستوى الطابق السفلي وزودته بمضخات سحب للمياه الجوفية التي يرتفع منسوبها عند هطول الأمطار. وكنت أعرف هذا الموضوع جيداً، لأن أبحاثي كانت تتناول في قسم منها الحشرات التي

تعيش تحت سطح الأرض في منطقة رأس النبع المجاورة، وتتأثر حياتها وطريقة حفرها لأوكارها تبعاً لارتفاع منسوب المياه وهبوطه موسمياً.

باشرنا بنقل بعض المكاتب إلى المبنى الجديد في الأول من نيسان ١٩٨١، غير أن الأحداث التي وقعت في اليوم التالي وتساقط القنابل على منطقة المتحف واضطراري لاتخاذ مركزين مؤقتين: الأول في الدكوانة والثاني في كلية الحقوق في الصنائع، أجلت كثيراً عملية الانتقال هذه. ففي أوائل سنة ١٩٨٢ بدأنا بإصلاح ما خربه القصف في المبنى الجديد وكان مقرراً الانتقال النهائي إليه في أول صيف ١٩٨٢، ولكنَّ الاجتياح الإسرائيلي واستعمال الإسرائيليين المبنى بوابةً للعبور إلى منطقة سباق الخيل ومنها إلى المنطقة الغربية وإتلافهم المعدات والتجهيزات الموجودة فيه، زادت في التأخير، إنما عدت في خريف ١٩٨٢ وأصلحته مجدداً. ودعوت رئيس الجمهورية إلى حفل تدشينه بمناسبة الاحتفال بيوم الجامعة، أي بذكرى مباشرة التدريس لأول مرة فيها، في ٣ كانون أول سنة ١٩٥١، ولكنَّه لم يحضر.

ومن أطرف ما أذكره حول هذا المبنى الذي "حَلِيَ" في عين الجميع بعد أن وضعت الجامعة يدها عليه وبقي دون استعمال أكثر من خمس عشرة سنة، وبعد أن أحطته بالأشجار وبنباتات الزينة، أن أحد موظفي المتحف الوطني المجاور جاء يوماً يطالبني بتعويض عن سيارته المتضررة نتيجة قصف مدفعي إذ سقطت فوقها أغصان شجرة قرب المدخل فعطلتها.

قال: "الشجرة تخصكم وقد عطلت بسقوطها سيارتي"، ظننت أنه يمزح، وقلت بدوري مازحاً: الحق على صاحب الملك (أي بنظري وزارة الدفاع) وما عليك إلاَّ أن تقيم دعوى لتنال حقك. وعلمت فيما بعد بأن الموظف المذكور كان جدِّياً فأقام دعوى وتبيَّن بعدها أن المبنى يعود إلى وزارة السياحة وليس إلى وزارة الدفاع، والأرض المشاد عليها وضعتها بلدية بيروت بتصرف هذه الوزارة لمدة ٩٩ عاماً.



وعند استئناف سباق الخيل المجاور نشاطه، نتيجة لهدوء الأوضاع الأمنية، أتى المراهنون، من خارج حلبة السباق، يعرضون على الناطور استئجار سطح البناء لقاءِ مبلغ سنوي مهم، كي يقوموا بنشاطهم من هناك ويستغلون هذا السطح في أيام وساعات السباق.

في مطلع سنة ١٩٨٣، ظننت أن الحرب في لبنان قد ولَّت، فجهزت مكاناً على شكل نادٍ في الطابق الأخير يلتقي فيه الأساتذة المتفرغون، كما جهزت مكاناً لمجلس الجامعة. وقد استعمل فيما بعد لإلقاء بعض المحاضرات ولا سيما أثناء الندوة التي أشرف عليها معهد "غوتيه" وبتاريخ ٣ تشرين ثانٍ سنة ١٩٨٧ دشنت مع العمداء والأساتذة والموظفين وبحضور أهل الدكتور خليل الجر ومحبِّيه قاعة محاضرات تحمل اسمه إحياء لذكراه بعد الوفاة وتخليداً لفضله في تأسيس الجامعة اللبنانية.

كنت بإحياء هذا الرمز أحب أن أخلق في الجامعة تقاليدَ تسير عليها فيما بعد. وفي هذا السياق خلقت يوم الجامعة في ٣ كانون أول من كل عام، وأرسلت تقليد توجيه رسالة إلى أهل الجامعة أوجز فيها ما أُنجز في العام المنصرم وما أنوي إنجازه في العام القادم. وقد تضمَّنت هذه الرسائل دعوة صريحة إلى أهل الجامعة كي يحافظوا على الطبيعة ويحترموها، ودعوة مستمرة إلى السياسيين كي يرفعوا ايديهم عن الجامعة. وكنت أردِّد دائماً أن الجامعة ليست جمعية خيرية ولا دائرة عقارية.

## مبنى كلية العلوم في الفنار

عند تسلّمي عمادة كلية العلوم سنة ١٩٧٨، كان الفرع الثاني يشغل مركزين: الأول مستأجر في المنصورية والثاني محتل لحساب الفرع، من قبل قوى الأمر الواقع، في محلة الدكوانة. وقد سعى الأساتذة تساندهم هذه القوى إلى توسيع المركزين نظراً لضيقهما. وبدأت مشاورات طويلة مع أصحاب أرض الدكوانة وهم من التجار المعروفين في المنطقة الغربية، أبلغ المالكون في نهايتها، وبواسطة وكيلهم، لجنة الأساتذة المكلفة

بالتفاوض، قبول تشييد بناء على أرض الدكوانة المحتلة وتاجيره إلى الدولة بمبلغ كان يعتبر مرتفعاً في ذلك الوقت. فرفع الدكتور ديب الأمر إلى مجلس الوزراء الذي وافق على المبلغ المطلوب. وفي اليوم المحدد لتوقيع العقد، حضرتُ، ممثلاً الرئيس ديب، إلى مكتب محامي أصحاب الأرض الأستاذ روفايل في القنطاري تجاه القصر الجمهوري القديم مع بعض أساتذة الفرع الثاني لكلية العلوم. وفوجئنا برفض وكيل أصحاب العقار التوقيع على العقد بحجة عدم حصولهم على تسهيلات مالية لمباشرة البناء. فهم يقترحون، مقابل ذلك، تقديم أرضهم دون مقابل لمدة خمس سنوات، على ما أذكر، كي تشيد الجامعة عليها قاعات تدريس مسبقة التصنيع. كان غضب الأساتذة لا يوصف بعد أن عادوا بخفي حنين إلى الدكتور ديب.

نقل الدكتور ديب الأمر إلى مجلس الوزراء فقبل الفكرة. إلاَّ أن أحدهم اقترح قائلاً: لِمَ لا تشاد هذه القاعات على أرض تملكها وزارة الزراعة في الفنار؟ وبعد أن نقل إليهم الفكرة، تلقفّها الأساتذة وتشبثوا بها وراحوا يعملون لها جادّين. وما عتم أن حضر إلى مكتب العمادة في المنصورية أحد المهندسين المعماريين وقال إنه مكلّف من قبل وزارة الأشغال العامة بإجراء الدراسات الأولية لتشييد بناء لكلية العلوم الفرع الثاني في الفنار وبأن مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً بهذا المعنى. حوّلته على لجنة الأساتذة التي تبيّن لها أن المهندس المذكور يهمه الإسراع في تقديم أي دراسة كي ينال بدلاً عن أتعابه. وبالفعل، قدم هذه الدراسة بعد تسلمي منصب رئاسة الجامعة وهي تدل على أن الأموال المخصصة لا تكفي لإجراء الحفريات وتسوية الأرض شديدة الانحدار.

رفضت لجنة الأساتذة المشروع الأولي وسعت إلى بناء كامل لكلية العلوم على أرض منبسطة في أعلى الهضبة وتركت فكرة البناء باهظ التكاليف على المنحدر. وقد أدى ذلك إلى معارضة شديدة من قبل الدكتور جوزيف الهراوي مدير عام مصلحة الأبحاث الزراعية في الفنار في ذلك الوقت. وكان أن تقدمت بعض الفعاليات في المنطقة الغربية لتطالب بإنشاء مستشفى حكومي في منطقة بئر حسن. فوجد أصحاب الرأي أن



الفرصة مؤاتية لتطبيق مبدأ ٦ و٦ مكرر: مستشفى حكومي في المنطقة الغربية وبناء لكلية العلوم في الشرقية.

خصصت الأموال اللازمة لكلّ من المشروعين، وبما أن فكرة كلية العلوم كانت جاهزة، والنار تحتها مشتعلة وهناك من يغذي هذه النار على الأرض، أسرعت الخطوات التي كانت تتعثر بتأثير الأحداث وعادت للظهور بعد الاجتياح الاسرائيلي. وكنت قد ذكرت في تقرير عن الأبنية الجامعية في كانون أول سنة ١٩٨١: "هناك مشروع لبناء مختبرات ومدرجات بعدد يلبي حاجة كلية العلوم – الفرع الثاني، وذلك لعدم إمكانية استئجار أبنية صالحة لمثل هذا الاستعمال، والأرض ملك الدولة."

في أول عهد الرئيس أمين الجميل وبتشجيع منه استؤنف التفكير بتنفيذ المشروع. وكان وزير الزراعة في ذلك الحين، هو الأستاذ مصطفى الدرنيقه وهو رجل واقعي دعانا أنا ولجنة الأساتذة والدكتور جوزيف الهراوي وبعض كبار موظفي مصلحة الأبحاث الزراعية للتشاور على الأرض وفي موقعها. سبقناه إلى الموقع وانتظرناه قرابة الساعتين وقد ملّ كثير من الموظفين وتركوا المكان. وفي هذه الاثناء احتدم جدال طويل بين الأساتذة المتحمسين لتشييد البناء في أعلى الهضبة وبين الدكتور الهراوي الذي حاول إقناعهم بأنه ينوي توسيع المصلحة والأفضل لهم القبول بالبناء على المنحدر. كنت مستمعاً لم أنبس بكلمة، لعلمي أن جهات عديدة كانت قد أقنعت سلفاً الوزير درنيقة بالقبول بفكرة الأساتذة، وقد لاحظت أن سكوتي أغضب الدكتور الهراوي. وقد أسهم في إقناع الوزير بأنه كان يسعى وقتها إلى نقل شحنة من المعدات الزراعية إلى مركز العبدة في الشمال بحجة عدم وجود مكان يتسع لها في الفنار. وفكرة التوسع بالأرض التي ستبنى عليها أبنية كلية العلوم وتقلص المساحة المتبقية لمصلحة الأبحاث الزراعية، تعزز نيته بنقل المعدات من هناك وتساندها. حضر الوزير درنيقة، وكانت الشمس تميل إلى المغيب، فاستمع مثل القاضي إلى حجج الدكتور الهراوي والى دفاع ممثل لجنة الأساتذة. أوجز الوزير درنيقة حديث الاثنين بالقول: وفقاً للدكتور الهراوي هناك ١٥ شخصاً سيعملون في هذه المساحة

لمصلحة الأبحاث الزراعية بينما يستفيد من نفس المساحة أكثر من ألفي طالب ما عدا الأساتذة والموظفين. طبعا أرى أن المصلحة العامة والمنطق يقضيان بقبول حجة الأساتذة. وأنهى الوزير كلمته الموجزة هذه بالاعتذار عن التأخير وترك المكان مسرعاً يرافقه تصفيق الأساتذة وبعض الطلاب من الذين رافقوهم. وأسرعت بدوري إلى السيارة بعد أن تعبت من الوقوف في هذا المكان المقفر.

## مبنى كلية العلوم في الشمال

في نهاية عام ١٩٨١، وضعت تقريراً ذكرت فيه أنني تقدمت من مجلس الوزراء بمشروع لاستملاك ثكنة أُوجيه في القبة، وكان الوزير السابق الشيخ بطرس حرب قد وقعه، وعاد فوقعه الوزير الحالي.الأستاذ رينه معوض. وأنهيت تقريري بالقول: "ونحن ساعون لاستعمال جميع الأبنية الحكومية المحيطة بالمركز الحالي للفروع الجامعية."

كان مبنى كلية العلوم في الشمال وما يزال ملكاً للحكومة الفرنسية. وقد حاول الرئيس الدكتور بطرس ديب دفع الحكومة الفرنسية لوضع هذا المبنى بتصرف فروع الجامعة في الشمال فلم يوفق. وقد أرسلت الدولة الفرنسية فيما بعد موفداً خاصاً من قبل مجلس الشيوخ (السيد سافاري) لدراسة الموضوع قبل اتخاذ القرار المناسب. فاستقبلته وكنت قد أصبحت رئيساً للجامعة، بصحبة وزير التربية الأستاذ رينه معوض. وقد أصبح هذا الموفد فيما بعد وزيراً للتربية الفرنسية وبقيت على أحسن علاقة معه. وزرته لاحقاً في مكتبه في باريس مع الدكتور ديب الذي أصبح سفيراً للبنان في فرنسا، حيث عدنا للمطالبة بهذه الأبنية، كما كنا نفعل من فترة إلى أخرى، وقد ذهبت جهودنا سدى.

اتفق أن تعرفت بالسفير الجديد لفرنسا في لبنان سنة ١٩٨٥ بواسطة شقيقي سامي الذي كان يعرفه منذ أكثر من عشرين سنة، وتوطدت عرى صداقة متينة بيننا، وبين زوجته وزوجتي. وكنا نلتقي من وقت لآخر في عيون السيمان ونمارس رياضة السير على الأقدام. وقد شاركته هموم خطف الصحافيين الفرنسيين ومقتل الملحق



العسكري الفرنسي وغير ذلك من الأمور. وطبعاً كنت أراجعه كي يجد حلاً لمبنى كلية العلوم في الشمال الذي باشرت جمعية خيرية طرابلسية بتأهيله لصالح الجامعة. وكان قد وعدني بإيجاد هذا الحل. وبالفعل اتصل بي عشية أحد الأيام ليبلغني بأنه يعد عقد إيجار مع الجامعة، طويل الامد، بمبلغ رمزي قدره فرنك واحد في السنة. وتحدد موعد توقيع العقد بعد يومين فأعلنت يومها أنه بفضل تدخل الرئيسين فرنجية وكرامي (وإن لم يتدخلا)، وافقت السفارة الفرنسية على تأجير ٢٠ ألف متر مربع للجامعة اللبنانية في الشمال لمدة ١٧ سنة. وعند مقابلتي للرئيس كرامي بعد يومين كانت ابتسامته الوادعة خير مكافأة لي على نجاحي.

## الميزانية وإصلاح الأبنية المتضرّرة نتيجة الأعمال الحربية

وبما أننا نتكلم على فروع الشمال، أذكر أن الأبنية الجامعية هناك تضررت كثيراً بعد وقوع حوادث حربية مؤلمة في آخر صيف وخريف ١٩٨٤ على ما أذكر، وتأخر البدء بالعام الجامعي أكثر من شهرين. فقررت أن أحول كل ما يتوفر في موازنة الجامعة إلى الفروع المتضررة. وكنت قد اتخذت التدبير ذاته لسنتين خلتا بعد الاجتياح الإسرائيلي للمنطقة الغربية من بيروت.

ما إن توقف القتال حتى ذهبت أتفقد الأبنية، وهمّي الوحيد الإسراع في الترميم قبل هطول الأمطار وتلف ما تبقى من أثاث. وكنت أعرف أن أي تأخير سيضيع السنة على الطلاب. ولذا، فقد أعددت معاملات لإعطاء سلف مالية للمديرين كي يتدبروا أمر الترميم بسرعة.

وبما أنه لم يجر لحينه أي كشف دقيق عن تكاليف الترميم، كلّفت أساتذة من كلية الهندسة القيام بهذا العمل. وأحببت أن أتحقق بنفسي من الأمر فطلبت سلّماً خشبياً عالياً وصعدت بنفسي إلى التتخيتة تحت القرميد مما أثار اهتمام الحضور وأخذ كل منهم يتوزع العمل والمسؤوليات وبوشر العمل فوراً.

## مبنى الإدارة في السبتية

كان هذا المبنى الذي تملكه بطريركية الروم الكاثوليك، كما ذكرت في مكان آخر، قد احتلته قوات الأمر الواقع سنة ١٩٧٦ ووضعته بتصرف معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثاني). وقبل تسوية أوضاع هذه الفروع، انتقل المعهد، نظراً لضيق المكان، إلى مبنى آخر في النقاش–إنطلياس. وحلّت محلّه في المبنى المذكور إدارة الفروع الثانية.

وسنة ١٩٧٧، قدمت إلى الوزير الدكتور أسعد رزق معاملة استئجار وفقاً للاصول بين الجامعة اللبنانية ووكيل البطريركية المطران الحاج. فطلب مني الوزير، بصفة استشارية، دراسة شروط الاتفاقية. فالموضوع بالنسبة إليه وبالنسبة إليَّ دقيق لأنّ كلينا ينتسب للطائفة الكاثوليكية، وكنا نشترك باجتماعات مجلسها الملّي بعد أن عينني غبطة البطريرك عضواً فيه، مع أنني لم أكن في حينه موظفاً من الفئة الأولى. كان الوزراء والنواب وموظفو الدولة من الفئة الأولى، السابقون والحاليون، يُعتبرون حكماً أعضاء في هذا المجلس. وقد بقيت أثابر على حضور اجتماعات المجلس لحين تعييني في رئاسة الجامعة، فاعتذرت بعدها عن الحضور لأنه لا يجوز في نظري أن أحسب على طائفة دون الأخرى. درست الملف واجتمعت بالمطران الحاج محاولاً إقناعه بعدم التأجير، لأن الدولة إذا وضعت يدها على مبنى معدٍّ للإيجار لا تخرج منه بسهولة. لم يقتنع المطران بوجهة نظري وأصرَّ على التأجير فرفعت المعاملة إلى الوزير مقترحاً الموافقة.

بعد تعييني رئيساً للجامعة، بدأت قيمة الليرة بالانخفاض، فطالب غبطة البطريرك بإعادة النظر بالإيجار. عندها اقترحت عليه إضافة طابق على المبنى يسمح لنا بإعادة التخمين، لأنني أنوي وضع كلية الصحة فيه. وقد أجرينا عدة اجتماعات في هذا السبيل. إلاّ أن صحة الليرة عادت فتحسنت في نهاية ١٩٨٢ فصرف النظر عن الموضوع ونقلت إلى المبنى كلية الصحة بعد أن جمعت الإدارة في البناية المركزية قرب المتحف. إلاّ أنني كنت أرى أن المبنى صغير (سبع غرف فقط)، وبالتالي فإن نقل كلية الصحة إليه كان



بنظري تدبيراً مؤقتاً. وكان أن هدم مبنى مطرانية بيروت – طريق الشام بعد سنتين نتيجة للأحداث. فعاد غبطته للمطالبة بمبنى السبتية. فنقلت إليه عدم قدرتي في الوقت الحاضر على تلبية رغبته إذ كيف لي أن أتدبر أمور طلاب كلية الصحة وأين أضعهم. غضب غبطته واشتكى إلى المجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك ومن بعدها إلى رئيس الجمهورية الذي كان يعرف الموضوع تماماً بعد أن راجعته شقيقته الراهبة ورئيسة الرهبانية المسؤولة عن مبنى فرع كلية الحقوق في جلّ الديب طالبة إعادة النظر في قيمة الإيجار الزهيد الذي كانت الجامعة تدفعه للرهبانية مالكته. وكنت قد شرحت للرئيس الجميل النواحي القانونية التي تحول دون ذلك.

راجعني الرئيس قائلا إنه يعرف الجواب سلفاً. وكلّف المجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك، وزير العدل النقيب روجيه شيخاني بمراجعتي. فأخبرني الوزير بأنه يعرف سلفاً أيضاً جوابي إنما كان عليه القيام بهذه المهمة فقام بها عن غير اقتناع. شكرته لتفهمه الوضع قائلاً إنني أفتش عن بناء أكبر لكلية الصحة – الفرع الثاني، ولكن الأمر يتطلب بعض الوقت وفور العثور على مبنى أكبر ننتقل إليه ونترك المبنى الحالي الذي لا يصلح للتدريس مطلقاً نظراً لصغر مساحته. وقد أخذ مدير عام رئاسة الجمهورية الأستاذ جوزيف جريصاتي على عاتقه إقناع البطريرك التحلي بالصبر، وساعده في ذلك رصيدي من الوضوح في معاملتي مع كلِّ الناس. كانت هناك معادلة في غضب رجال الدين عليَّ، ولا أدري إذا كانت تدخل في معادلة ٦ و٦ مكرراً أم لا؟

## الفصل السادس عشر

# دخول الأساتذة إلى ملاك الجامعة التعليمي

تبرع الزميل الدكتور أنيس أبي فرح، الذي عمل معي دون أجر مدة تفوق الثماني سنوات، بإصدار نشرات إحصائية عن الطلاب وعن الهيئة التعليمية. كما عمل على مكننة المعاملات في الإدارة المركزية وغيرها من الأمور المماثلة. وكان يداوم في الإدارة المركزية يومياً كأيٍّ موظف إداري. وقد دلّت الإحصاءات التي كان يجريها على أن مجموع عدد الأساتذة الداخلين بالملاك سنة ١٩٨٣، كان ٧٨ أستاذاً فقط، من أصلهم ٣٠ في كلية العلوم و٢٢ في كلية التربية.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم ٧٠/٦ (قانون التفرغ) أجاز للجامعة إجراء عقود تدريس بالتفرغ مع لبنانيين أو مع أجانب لمدة سنة أو أكثر. كما نصت المراسيم التنظيمية للكليات المستندة إلى هذا القانون، على ألاَّ يُعيَّن المرشح في الملاك إلاَّ إذا مرَّت عليه سنتان بالتعاقد على الأقل. وقد أجرت الجامعة نتيجة للتفريع عقوداً بالتفرغ تجاوزت الخمسماية عقد. وقد ارتفع هذا العدد بعد المباشرة بالتدريس في الكليات المستحدثة. وكانت مراسيم الدخول إلى الملاك قد توقف صدورها منذ سنة ١٩٧٣. ورابطة الأساتذة المتفرغين، تدعمها إرادة جميع الأساتذة الجدد والقدامى، كانت ترفع الصوت عالياً للمطالبة بالدخول إلى الملاك. وكنت شخصياً مقتنعاً بالحقوق المشروعة لجميع هؤلاء. فإما الدخول إلى الملاك، وإما الصرف بعد سنتين لمن يتبين أنه عاجز وغير جدير بالقيام بالتدريس على خير ما يرام. وهناك عقود تفرغ تعود إلى أكثر من عشر سنوات. وكانت معاملات تجديد التفرغ في مطلع كل عام تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب لنقلها شاحنة كبيرة، وتشغل من الموظفين أعداداً لا تحصى. وقد أصبحت هذه المعاملات مضيعة للوقت، بفعل التكرار، من المعاملات الروتينية. وكان الأساتذة المتعاقدون يشعرون بأنهم عرضة للتسلُّط

الفردي المرفوع فوق رؤوسهم كالسيف من قبل المدير والعميد والرئيس والوزير. وقد عملت منذ اللحظة الأولى على إدخال أكبر عدد منهم إلى الملاك، واجتمعت مع نواب ووزراء بغية إقناعهم بصوابية المطلب. وكنت أنال الوعود وأصدقها في البداية ثمَّ يتبيَّن لي فيما بعد أن هناك من يحارب قضية الدخول خفية أو جهاراً. وأحياناً كنت أعد مشاريع مراسيم وفقاً لما كان يتمُّ الاتفاق عليه ومن ثمَّ تُخلق علل وأعذار لنسف هذه المشاريع من أساسها.

ومن الأسباب التي أدَّت إلى تاخير تنفيذ هذا المطلب، الذي لم يغرب عن بالي لحظة واحدة، النقاط التالية:

– وفرة عدد المرشحين للدخول دفعة واحدة إلى الملاك، وقد جاوز الألف مرشح في مختلف الوحدات والفروع سنة ١٩٨٨.

– الادعاء بوجوب احترام التوازن الطائفي، وهي حجة وإن جازت في بعض المراكز الإدارية، إلاَّ أنها باطلة في نظري في الجامعة المفعمة بالكفاءات، وأنا شخصياً غير مؤمن بالطائفية وإن تعاملت معها مرغماً.

– تدخل بعض الجامعات الخاصة التي تخاف من ازدهار الجامعة الوطنية، والتي تعيش على ظهرها. ولم أكن متأكداً من هذا الأمر إلاَّ بعد أن أسرَّ لي به الرئيس كميل شمعون، أحد الزعماء الوطنيين، الذي كانت له يد طولى في خلق الجامعة اللبنانية وتطوُّرها، فناصرها طيلة حياته.

– تنافس بعض أفراد الهيئة التعليمية على وضع أسمائهم في أول مشروع مرسوم للدخول إلى الملاك. وكنت أسعى إلى إصدار المراسيم بالتقسيط وكنت أعتقد أنه يكفي إصدار مرسوم واحد حتى يعتبر سابقة تجر باقي المراسيم وراءها. ورأيت أن أبدأ بمن يحق لهم التعيين برتبة أستاذ وأستاذ مساعد فمن هم برتبة معيد، متخذاً مبدأ الأولوية وفقاً للقدم في خدمة الجامعة، أي أحقية الأقدم في التدريس بالجامعة بالتعيين قبل الجديد، وهلمجرا. وقد فضَّل بعض النقابيين من رابطة الأساتذة الدخول إلى الملاك دفعة واحدة أو



عدم الدخول مطلقاً. وقاموا بتحركات في هذا الصدد تذرَّع بها غير المؤمنين بحقوق الجامعة وأوقفوا المراسيم الجزئية. وكنت عند تعيين كل وزير جديد أحاول إقناعه بأحقيَّة المطلب، فأعدُّ مشاريع المراسيم وأرفعها إليه لعلَّه يوافقني على تلبية الطلب ويساعدني.

وفي مطلع سنة ١٩٨٨، اقتنع الرئيس أمين الجميل، بعد جلسة عمل، بوجوب إدخال جميع المتفرغين دون استثناء من الحائزين الشروط القانونية إلى الملاك، ودون الأخذ بعين الاعتبار حاجز التعادل الطائفي. ونظراً لعدم اقتناع سائر المسؤولين بهذا الأمر، تحرَّك أصحاب العلاقة وأعلنوا الإضراب مطالبين بالدخول إلى الملاك ومضيفين إلى هذا المطلب الأساسي جملة تدابير تحسِّن أوضاعهم المادية، بعد أن تدهورت قيمة العملة الوطنية تدهوراً سريعاً. وكنت قد وقفت بوضوح ضد إنشاء رابطة ثانية للأساتذة، ولكني شجعت مندوبي الأساتذة من مختلف الفروع والمناطق على الالتقاء في الإدارة المركزية والالتفاف بعضهم حول بعض جسماً واحداً. وقد تفهَّم الجميع أهمية وحدتهم التي كنت أباركها علناً. وكنت أجتمع ببعضهم يومياً وأنسق معهم مختلف الخطوات. في هذه الأثناء، كان وزير التربية الدكتور سليم الحص قد أصبح أيضاً رئيساً للوزراء، بعد مصرع الرئيس رشيد كرامي في حزيران ١٩٨٧. وبما أنه لم يكن مقتنعاً تماماً بحقوق جميع المتفرغين بالدخول إلى الملاك، فقد جرت اتصالات مكثفة مع فريق كبير من النواب الذين أعدوا مشروع قانون يجيز لرئيس الجامعة إدخال المتفرغين إلى الملاك.

بعد أخذ ورد، رأى مستشارو الرئيس الحص أن "البطولة" في كسب هذه المعركة ستعود في النهاية إلى رئيس الجامعة والى رئيس الجمهورية وطبعاً إلى مجلس النواب. وعند الوصول إلى هذا الحد من الأخذ والرد، وبينما كنت أقوم بزيارة سريعة لمدة ثلاثة أيام إلى مركز اليونسكو في باريس بغية إتمام معاملاتي للانتقال إلى جنيف، عاد الرئيس الحص عن موقفه المتردد وأعلن أمام مجلس النواب أنه يوافق على إعداد مشاريع مراسيم عادية لإدخال جميع المستحقين من المتفرغين إلى الملاك الدائم. ما إن ذاع الخبر وتأكدت موافقة الرئيس الحص حتى نشطت ورشة إعداد مشروع مرسوم الدخول إلى الملاك في

مختلف الفروع والوحدات. كما انفتحت شهيَّة بعضهم لاستغلال المناسبة وإدخال غير الحائزين كافة الشروط القانونية أو إعطائهم درجاتٍ ورتباً جامعية لا يستحقونها. كلفت العمداء جميعاً بالتجنُّد لهذا العمل وإنهائه بأسرع ما يمكن من الوقت. وبين العمداء نسبة كبيرة من المتعاقدين بالتفرغ، والأمر يعنيهم أكثر من غيرهم، أو يعني على الأقل من هم مثلهم. وبالتالي، لا ينقصهم لا الحماس ولا الرغبة لإنهاء العمل على خير ما يرام.

تركت لمجالس الفروع، حيث وجدت، وللأساتذة أنفسهم أمر تحمل المسؤولية في وضع اللوائح والتأكد من صحة الأسماء والإعمار ومكان الولادة وغيرها من دقائق الأمور، ولو كان استعمال الكومبيوتر آنئذٍ أكثر شيوعاً لحُلَّت المشكلة بالسرعة المتوخاة. وأخذ العميد الدكتور راجي أبو شقرا على عاتقه أمر الإشراف على طباعة النسخة الأساسية لهذا المرسوم. وكنت أقول ساخراً: "هناك مشروع مرسوم يقارب المئة صفحة، اشتركت بوضعه مجموعة من الطبَّاخين، لا مفر إذاً من وقوع أخطاء. إنما علينا القبول بذلك وبعد صدور هذا المرسوم سنعمل على تصحيح الأخطاء بمرسوم آخر. وطالما الحديدة حامية، كما يقولون، يجب الاستفادة من الأمر".

لذا، أخذت موعداً من الرئيس الحص في منزله، ظهر يوم السبت ٢٠ شباط ١٩٨٨ وأعلمته بأنني سأنقل إليه مشروع المرسوم ليتكرَّم بتوقيعه بحضور العمداء. وفي الليلة السابقة للموعد، لم ينم الدكتور أبو شقرا مع الفريق المساعد بغية الانتهاء من طبع المشروع والتدقيق به، وبقوا يعملون في الإدارة المركزية حتى الصباح.

استلمت المشروع الساعة السابعة والنصف من الدكتور راجي أبو شقرا، وأخذت بمطالعته للتدقيق فيه والتأشير عليه وفقاً للاصول. وكان قد حضر إلى مكتبي رهط من العمداء ومن ممثلي الأساتذة واشتركوا معي في هذه العملية الدقيقة والطويلة. وانطلقت الاعتراضات من صفوف العمداء أنفسهم، وهذه نماذج عنها: "هذا المرشح غير مستوفٍ لشروط الأستاذية إذ ينقصه بحث علمي إضافي. وذاك المرشح، نقل اسمه إلى وحدة



أخرى، غير التي يدرِّس فيها، بغية كسب درجات إضافية بينما يدرِّس الآن في وحدة مختلفة وشروطها أصعب، وهذا معترض على سنة ولادته: في المرسوم الذي عيَّنه في الماضي مدرِّسا ابتدائياً، سنة الولادة مختلفة عن تلك المذكورة في شهادة الإجازة التعليمية وفي الدكتوراه، وهو يفضل ما ذُكر على شهادته. وملفُّ هذا الأستاذ ناقص لأن أوراقه تلفت أثناء قصف محرق، حيث لم يتمكَّن من الحصول على بدل عن ضائع. وهذا المرشح كان موظفاً في إحدى الدوائر الحكومية فلم يصدر مرسوم اعتباره مستقيلاً، كما لم يصرح عن وضعه السابق مطلقاً"، وغير ذلك من المشاكل المماثلة.

كان عليَّ البتُّ بسرعة في مختلف الأمور العالقة قبل الوصول إلى منزل الرئيس الحص. قرَّرت، بعد التشاور مع الحاضرين، حذف الأسماء التي فيها إشكالات واضحة، وعددها ضئيل جداً إذا قارنَّاها بالأعداد الهائلة الواردة في المشروع. صُحِّحَت الأسماء التي فيها أخطاء مادية، واعتمدت تواريخ الولادة وفقاً للمراسيم السابقة أو وفقاً لاحكام قضائية، وأبقيت الرتب الجامعية والدرجات التي عليها إشكالات عند حدها الأدنى. كما قرَّرت نقل هذه الصورة إلى الرئيس الحص والاستحصال منه على وعد بإصدار مراسيم تصحيحية عند الحاجة، كي لا يُظلم أحد، وكي لا يُعطى متفرغ أكثر من حقه في حال وقوع أخطاء غير مقصودة.

وصلت منزل الرئيس الحص مع معظم العمداء في الموعد المحدد. وبعد ان جلسنا في غرفة الاستقبال، أطلعت الرئيس الحص على كل ما جرى في مكتبي قبل الحضور إليه. وأضفت باننا نرجوه، في حال وجود أخطاء ماديّة في المرسوم، ان يصدّق بانها وقعت عن غير قصد، ونتّكل على رحابة صدره، في الاعداد لمرسوم تصحيحي لاحق، كي لا نظلم احداً.

توجّه الرئيس الحص نحو أحد العمداء، وكان من جملة المستشارين الذين يستند إليهم، وطلب منه إبداء رأيه، فاعترضت بلطف قائلاً: "أنا رئيس الجامعة، وبحضوري لا

يتكلم أحد من العمداء عن أمور الجامعة. شاركنا حضرة العميد هذا الصباح في التصحيحات التي أشرت إليها سابقاً، وأخذنا بما قدَّم من آراء بعد مناقشتها، وهو هنا كغيره من الزملاء". تمتم العميد: نعم، نعم. وبعد الإجابة على استفسارات مختلفة، باشر الرئيس بالتوقيع بصفته وزيراً للتربية ورئيساً لمجلس الوزراء، وبدا لنا أنه غير مرتاح للأمر كثيراً.

وقد كلَّف العميد نصرالدين نفسه عناء تقليب الصفحات واحدة واحدة وتقديمها للتوقيع محاولاً تلطيف الجو بنكاته. ومما قاله: "إن القلم الذي يوقِّع به سيصبح قلماً تاريخياً"، ويطلب من الرئيس الحص أن يهديه إيَّاه بعد الانتهاء من التوقيع. أجابه الرئيس الحص: ألا تريد الكرسي أيضاً؟ انتهينا من عملية التوقيع عند الواحدة بعد الظهر. وشكرت الرئيس الحص على هذه الخطوة الجبَّارة باسمي وباسم العمداء وباسم الهيئة التعليمية.

عدت فوراً إلى مكتبي حاملاً مشروع المرسوم. وكنت قد اتفقت منذ زمن مع الزميل السابق في الجامعة وأحد أبرز خرِّيجيها، الدكتور جميل نعمه، مدير عام الأمن العام، على أن أتصل به فور حصولي على توقيع الرئيس الحص، وهو يتكفَّل بما له من مكانة بأخذ توقيعي وزير المالية ورئيس الجمهورية وإصدار المرسوم بعد ترقيمه بمدَّة ٤٨ ساعة.

كانت الساعة تقارب الثانية بعد الظهر من نهار السبت، عندما سلَّمت مشروع المرسوم إلى موظف من الأمن العام كان الدكتور نعمه قد أوفده إلى مكتبي. ظهر الاثنين في ١٩٨٨/٢/٢٢، اتصل بي مدير عام رئاسة الجمهورية الأستاذ جوزيف جريصاتي، ليبلغني أن المرسوم قد وُقِّع وأن رقمه هو ٤٦٣١، وسيصدر بعد غد نظراً لطوله، أي الأربعاء بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤. عندما نقلت الخبر إلى من كان حولي، بقي هناك طبعاً وكالعادة مشكِّكون.



بتحقيق هذا المطلب، أكون قد أكملت كلَّ ما أوردته في البيان الذي أعلنته في مستهل بدء العمل في رئاسة الجامعة، ونجحت بإتمام جميع ما صمَّمت على تحقيقه ما عدا إحياء مجلس الجامعة وتثبيت الأُجَراء من الموظفين.

## تعديل قانون التعاقد مع مَنْ تجاوزوا السن القانونية من أساتذة الجامعة

أعدَّت رئاسة الجامعة مشروع قانون مع أسبابه الموجبة، بغية استثناء أساتذة الجامعة من شرط السن. كما أعدَّت مشروع مرسوم بإحالة مشروع القانون إلى المجلس النيابي (مرسوم رقم ٢٩٩٥ تاريخ ١٠ شباط ١٩٨٦). وقد صدر القانون فيما بعد ونصّ على استثناء "أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية الحائزين رتبة أستاذ، أو من تتوفر فيهم شروط رتبة الأستاذ، الذين يمكن للجامعة اللبنانية التعاقد معهم للإشراف على إعداد أطروحات الدكتوراه اللبنانية في مختلف الاختصاصات، اعتباراً من بلوغهم السن القانونية ولغاية إكمالهم الثامنة والستين من العمر، وذلك بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء المسبقة على اقتراحات الجامعة اللبنانية". ومما جاء في الأسباب الموجبة: "تحدد في العقد الذي تجريه الجامعة مع الأستاذ عناوين الأطاريح والأبحاث التي سيشرف عليها، وأسماء المواد التي سيدرِّسها في أقسام الدراسات العليا."

وأثناء جلسة لِلّجان النيابية المشتركة في حزيران ١٩٨٨، دُعيت إليها وحضرها عدد وفير من النواب، تقدم الرئيس الحسيني باقتراح يرمي إلى تعديل قانون التعاقد مع من تجاوزوا السن القانونية من أساتذة الجامعة، بحيث يستمرون بالعمل فيها إلى ما بعد سنّ الثامنة والستين. وقد أحب الرئيس والحاضرون الاستماع إلى وجهة نظري بالموضوع المطروح. قلت إنَّ نصف ما يتقاضاه أساتذة الجامعة، راتب أساسي والنصف الآخر تعويضات. ويُحسب راتب التقاعد على أساس الراتب الأساسي فقط. وهذا السبب المالي هو وراء مطالبة بعض الأساتذة بالاستمرار بالعمل في الجامعة حتى يستمروا بالاستفادة

من التعويضات، ولا يهبط مدخولهم الشهري إلى أقل من أربعين بالمئة مما يتقاضون قبل التقاعد.

بعد أن تناقش النواب بالموضوع أعلن الرئيس الحسيني أن على المجلس أن يعدّ قانوناً يدمج التعويضات بالراتب الأساسي، بحيث يُحتسب راتب التقاعد على مجمل ما يتقاضاه الموظف ساعة انتهاء خدماته".



# الفصل السابع عشر
# ما فشلت بتحقيقه

**وبعد** مراجعة البيان-القسم المعلن بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٨٠، يتبين أنني لم أوفق بتحقيق مطلبين مهمين: إصدار مراسيم المجالس التمثيلية (أي مجلس الجامعة ومجلس الوحدة ومجلس الفرع)، وتثبيت الأُجراء المؤقتين والمياومين الذين كلفوا القيام بأعمال إدارية وفنية قبل تسلُّمي مهامي.

## ١ - المجالس التمثيلية

في ٣ كانون أول سنة ١٩٨٥، كتب سبيرو زياده، المسؤول الإعلامي في الجامعة ما يلي في كتاب عنوانه: "... وتبقى الجامعة"، صادر عن دائرة العلاقات العامة فيها، في الصفحة ٢٩ تحت عنوان "المجالس التمثيلية":

"قضية المجالس التمثيلية في الجامعة اللبنانية أسالت حتى الآن كثيراً من المداد ولم تنته فصولها بعد".

"والشيء الثابت والأكيد هو إصرار رئيس الجامعة على ضرورة إقرار هذا التنظيم في أسرع وقت، وما زال يلاحق هذا الشأن مع وزراء التربية المتعاقبين على الوزارة منذ سنة ١٩٨١ حتى اليوم".

"وآخر ما استجد أن رئيس الجامعة تلقّى كتاباً من وزير التربية بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥ وأجاب عليه بتاريخ ١٢ شباط ١٩٨٥ (نص الجواب في مكان آخر). وكل ما هو معروف حتى الآن أن مشروع المرسوم موجود في مجلس الوزراء".

## نص كتاب رئيس الجامعة

دولة الدكتور سليم الحص

وزير التربية والفنون الجميلة المحترم

جواباً على كتابكم رقم ١١/٧٦٢ الذي تسلّمناه بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥ حول مشروع تنظيم المجالس التمثيلية في الجامعة اللبنانية.

وعطفاً على محادثاتنا السابقة حول هذا الموضوع، وطلباتنا المتكررة بالموافقة على المشروع المرفق والمنبثق عن إرادة ممثلي الهيئة التعليمية المنتخبة في الفروع الجامعية لهذا الغرض.

وبما أن مجلس شورى الدولة قد وافق على المشروع المذكور بتاريخ ١٩٨١/٢/١٣ بعد أن أدخل عليه تعديلات شكلية وقانونية.

أتشرف مجدداً بأن أرفع إليكم نسخة عن مشروع المرسوم المطلوب، الذي سبق ورفعته الجامعة إلى وزارة التربية بتاريخ ١٩٨١/٢/١٤ والمسجل عندكم تحت رقم ١١/٦٥٥.

## نص مشروع التنظيم في صيغته النهائية
## تنظيم المجالس التمثيلية في الجامعة اللبنانية

إن رئيس الجمهورية بناء ... وبناء ... إلخ...

بناء على إنهاء رئيس الجامعة اللبنانية، وفقاً لاحكام المادة العاشرة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٢ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ (لم تعترف رابطة الأساتذة بهذا المرسوم الاشتراعي، وبالتالي لم تكن قد وضعت في مشروعها هذا البند وأغفلته، وكنت قد جاريتها في وجهة نظرها هذه. إلاّ أن مجلس الشورى أصرَّ على وجوب الارتكاز على المرسوم الاشتراعي المذكور).



وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ...

يرسم ما يأتي:

وتلي المواد ومن أبرزها الأحكام التالية:

مجلس الفرع الجامعي برئاسة العميد ونيابة الرئاسة لمدير الفرع الجامعي مع نظام الانتخاب ومهام هذا المجلس والتصويت.

مجلس الوحدة الجامعية الذي يضم العميد ومديري فروع الوحدة وممثلي الهيئة التعليمية في مجالس الفروع وممثلين عن الطلاب (وفقاً للمرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠).

مجلس الجامعة برئاسة رئيس الجامعة وعضوية: عمداء الوحدات الجامعية، وممثل عن الهيئة التعليمية في كل من الوحدات الجامعية، وشخصيتين من المشهود لهما بالكفاءة العلمية (وفقاً للمرسوم الاشتراعي رقم ١٢٢ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠)، ممثلين عن الطلاب بنسبة ممثل واحد عن كل وحدة جامعية (وفقاً للمرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠).

وبعد عرض مهام مجلس الجامعة ونظام الاجتماعات، ورد تحت عنوان أحكام مختلفة وانتقالية: لا يعتد بأي مقررات يتخذها مجلس الوحدة إذا اعترض عليها معاً مدير أحد الفروع وممثل الهيئة التعليمية فيه. (وهذه المادة ورقمها ٢٥ كانت نوعاً من الفيتو وقد أثارت جدلاً طويلاً).

المادة السادسة والعشرون:

١ - ينتخب ممثلو الهيئة التعليمية في مجالس الوحدات من بينهم ممثلي الهيئة التعليمية في مجلس الجامعة، وذلك في جمعية تعقد في مطلع كانون أول من كل عام وبناء على دعوة من رئيس الجامعة.

٢ - يتم الانتخاب على نظام لائحة ترشيح.

٣ - ترفض كل لائحة ترشيح يعترض عليها، قبل التصويت وخطياً، الغالبية المطلقة لعدد ممثلي الهيئة التعليمية في إحدى مجموعات الفروع الأولى أو الفروع الثانية أو فروع المناطق، على أن يعتبر فرع الهندسة في طرابلس من فروع المناطق.

المادة السابعة والعشرون:

لا يمكن لمجلس الجامعة ردُّ توصية يصرُّ عليها أحد مجالس الفروع إلاّ بأكثرية ثلثي الحاضرين من أعضائه.

والمواد المتبقية لحظت الحلول: إذا لم يكن في الوحدة من فرع، أو إذا لم يكن في الفرع أقسام أكاديمية؛ أو إذا لم يكن في الوحدة الجامعية لا فروع ولا أقسام أكاديمية؛ أو في حال عدم وجود مرشحين من أفراد الهيئة التعليمية المتفرغين.

لقد تناولت ذكر هذا المشروع في جميع الرسائل التي درجت على توجيهها في مطلع كل سنة جامعية، بيد أن أغلبية وزراء التربية الذين تعاقبوا على الوزارة منذ تسلّمي مهام رئاسة الجامعة، وكافة المسؤولين الذين فاتحتهم بالأمر، لم يكونوا مقتنعين بأهمية هذا الموضوع وبإمكانية إجراء انتخابات في جوٍّ سليم وفي ظروف تحكُّم الميليشيات. وكنت طبعاً لا أوافقهم الرأي، وقد دخلت معهم تكراراً في جدل طويل علّني أقنعهم، ولكنه كان في معظم الوقت عقيماً. ما كنت أسمعه من المعارضين، يدور حول ما يلي: المجلس النيابي كان يجدد لنفسه، وهكذا كان الأمر مع سائر المجالس والنقابات.

إلاّ أنني كنت أشجِّع الوحدات الجامعية على السير بهذا المشروع وكأنه قانوني ومقرٌّ به. وقد طُبِّق فعلاً على صعيد الفروع الجامعية، وأحياناً على مستوى الوحدات التي اجتمع مندوبوها مراراً في الإدارة المركزية أو في أمكنة أخرى. وقد اشتركت أحياناً كمستمع في اجتماعات كلية الحقوق وكلية الآداب. واختلفت مرة في الرأي مع أحد المديرين الذي كان يتصرف في مجلس الوحدة وكأنه ممثل لفئة من الأساتذة دون غيرها.



إنما استناداً لمشروع المجالس التمثيلية، وتطبيقاً له، اضطر المدير إلى التقيد بما جاء في المشروع المذكور.

كنت لا أوافق على أي عقد للتفرغ جديد ما لم تكن مجالس الفروع موافقة عليه. وحصل مرة في طرابلس أن فرع كلية الآداب رفض التجديد لأحد الأساتذة المتعاقدين بالساعة لأنه لا يملك برأيهم زمام صفه، فلجأ الأستاذ الغاضب إلى أحد السياسيين المرموقين طالباً تدخله، وكان يعرف أنني على علاقة طيبة معه تعود إلى زمن بعيد. فأوفد هذا السياسي رسولاً نقل إليَّ رغبته في عدم فسخ عقد الأستاذ. فأجبته بأن الحاكم في هذا الظرف هم ممثلو الأساتذة وما أنا إلاّ ساعي بريد ينفذ توصياتهم، ولا أظن بأن السياسي قد فهم موقفي لأنه انضمَّ بعدها إلى قافلة الغاضبين.

### ٢ - إجراء مباريات وامتحانات محصورة في الجامعة اللبنانية لملء الملاكات الإدارية والفنية فيها

كان موظفو الجامعة من أصناف عدة. منهم من كان داخلاً بالملاك منذ وقت طويل، ومنهم من دخل إليه عشية الحرب اللبنانية، ومنهم الموظف المتعاقد بموجب اتفاقية، ومنهم المياوم، ومنهم الملتحق بالجامعة وعمله الأساسي في وزارة التربية الوطنية. وقد ارتفع عددهم نظراً لتفريغ الجامعة. وقد عملت ما بوسعي لتثبيت الكفوئين من الأُجَراء الدائمين والمتعاقدين ولم أفلح مع كل المحاولات الرامية إلى ذلك. كنت أنال الوعود ونجحت مرة في إصدار قانون يسمح بإجراء امتحانات التثبيت. إلاّ أن عنصراً مفاجئاً كان يطرأ، كتردِّي الأحوال الأمنية، فيمنعنا من إجراء الامتحانات في الوقت المحدد. إلاّ انني حسَّنت أوضاعهم بقدر المستطاع، وإن كان تعيينهم سبق وصولي إلى الجامعة. فمن كان منهم حائزاً على شروط رئيس دائرة كلفته القيام بعمل يتلاءم مع مؤهّلاته، ومن كان حائزاً على شروط رئيس مختبر أو رئيس قسم أو كاتب أو محرر كلفته رسمياً بملء المركز الشاغر. وقد ساعدني في أول عهدي في الجامعة كل من المفتش السابق الأستاذ عبد الحميد فايد، الرجل الخلوق الذي لا يتعب –وكنت أتفاءل خيراً

بوجهه البشوش صباح كل يوم- والأستاذ نزار سلهب عميد كلية العلوم السابق، وهو إداري بارع، عملت تحت إدارته مرشداً فنياً للتعليم الثانوي قبل انتسابي إلى الجامعة، وكان وقتها مديراً للتعليم الثانوي، والأستاذ ناصيف يمين وهو موظف متقاعد، استدعيته وأجريت له عقداً، وكان قد خبر الجامعة بصفته رئيساً للمصلحة الإدارية المشتركة فيها وله شخصية قوية.

أحب أن أوضح أن الجامعة اللبنانية كانت قد استصدرت قانوناً رقمه ٨٢/٣٢ تاريخ ١٩٨٢/٩/١٤ يجيز لها إجراء مباريات وامتحانات محصورة خلال فترة ستة أشهر. وقد أعلنت عن ذلك في حينه واتخذت جميع الترتيبات في هذا السبيل. إلاَّ أنه كان لا بدَّ قبل إجراء المباريات (ووفقاً للقانون المذكور) من استصدار مرسوم يقضي بتحديد ملاكات الجامعة اللبنانية الإدارية والفنية لوظائف الفئة الثانية فما دون وتعديلها وتعين شروط شغل هذه الوظائف.

مع الأسف، ولأسباب أجهلها، تأخر صدور هذا المرسوم، رغم إلحاحي وملاحقتي له كل يوم، فلم يصدر إلاَّ بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٩ تحت رقم ٨٧٩ أي بعد انقضاء مهلة الستة أشهر.

وعليه، كان علينا أن نعيد الكرة ونستصدر مجدداً قانوناً آخر شبيهاً بالقانون الذي سقط بانقضاء مهلة تنفيذه.

حاولت إقناع المسؤولين، وفي مقدمتهم الرئيس الحص، بأحقية مطالب العاملين في الجامعة وبحاجة هذه المؤسسة لملء الملاكات الإدارية والفنية، بعد أن ارتفع عدد الطلاب فيها وتفرّعت إلى أكثر من أربعين فرعاً جامعياً.

وبتاريخ ٢٧ آذار ١٩٨٥ وجّهت إلى الدكتور الحص الكتاب رقم ٣٠٤/ ص التالي نصه:



**معالي وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة**

**الموضوع:** مشروع قانون معجل بإجازة إجراء مباريات وامتحانات محصورة في الجامعة اللبنانية لملء الملاكات الإدارية والفنية فيها.

**المرجع** القانون رقم ٨٢/٢٣ تاريخ ١٩٨٢ /٩/١٤

أرفع اليكم ربطاً ما يلي:

**أولاً** – مشروع مرسوم بإحالة مشروع قانون معجل على مجلس النواب يرمي إلى إجازة إجراء مباريات وامتحانات محصورة في الجامعة اللبنانية لملء الملاكات الإدارية والفنية فيها.

**ثانياً** – مشروع قانون معجل بإجازة إجراء مباريات وامتحانات محصورة في الجامعة اللبنانية لملء الملاكات الإدارية والفنية فيها.

**ثالثاً** – مشروع كتاب موجه من قبلكم إلى مقام مجلس الوزراء الموقر.

**رابعاً**- بياناً بالأسباب الموجبة.

**الأسباب التي حالت دون النجاح في مشروع التثبيت**

أظن بأن الأسباب التي حالت دون النجاح في مشروع تثبيت العاملين في الجامعة متعددة ومنها:

– حصر التثبيت بالعاملين بالجامعة، وبالتالي حرمان السياسيين من التدخل لتوظيف مواطنين جدد، واقتناع عدد كبير منهم بأنهم لن يستطيعوا التدخل بامتحانات الجامعة، وإعطاء محازبيهم مراكز مهمة فيها، فكل محاولاتهم السابقة لتعديل نتائج أي امتحانات جامعية باءت بالفشل.

– الخوف من أن تطالب الإدارات التي وظفت أشخاصاً بالفاتورة بإجراء امتحانات تثبيت لهم، على غرار ما كان سيجري في الجامعة، فتكرّ السبحة دون مراقبة.

– الخوف من إرهاق كاهل الميزانية بمصاريف إضافية ناتجة عن التثبيت.

# الفصل الثامن عشر

# الطلاب

**سأتناول** في هذا الفصل دور الطلاب وموقفهم من الجامعة ومن الأحداث، ولن أنسى أن أقارن أعمالهم أثناء الحرب مع ما كان يجري قبل فترة الحرب. ولن أتطرق هنا أيضاً إلى التيارات الحزبية التي كانت تعصف من وقت إلى آخر بالحركة الطلابية، التي انقسمت قبيل الحرب إلى يمين ويسار، ولا إلى الروح النقابية العالية التي قادت هذه الحركة.

## قبل الحرب

لقد فصّلت في كتابي عن الجامعة اللبنانية في سنواتها الأولى، الدور الذي اضطلع به الطلاب عبر إضراباتهم وتظاهراتهم في دفع الدولة اللبنانية إلى اتخاذ قرار على صعيد مجلس الوزراء بتاريخ الخامس من شباط سنة ١٩٥١، أدّى إلى إنشاء نواة الجامعة وتأليف لجنة للانطلاق بها ووضع أول ميزانية لها. وقد قام الطلاب بدور مهم في مرحلة التأسيس وساعدوا أساتذتهم ووقفوا إلى جانبهم، ساهرين على حسن انطلاقها.

وبعد أن خبا هذا الدور قليلاً، أي بين سنة ١٩٥٦ و١٩٦١، عاد مجدداً إلى الظهور وبرز جليّاً واضحاً في مساندة الهيئة التعليمية في مطالبتها بقانون التفرغ وبالبناء الجامعي اللائق في نهاية الستينات. وتركّز دور الطلاب وقوي عندما دخل ممثلوهم إلى مجالس الكليات ومجلس الجامعة وقاسموا الهيئة التعليمية إدارة الجامعة. وفي بعض الكليات، اشتركوا حتى في إدارة امتحاناتها من مذاكرة وجمع علامات، خلافاً لكلّ عرف وقانون، فاستفاد بعضهم من ضعف شخصية مسؤولين جامعيين اتبعوا سياسة المداراة لكسب دعم الطلاب.

عرف الطلاب نقاط الضعف هذه واتخذ بعضهم صفة الطالبية مهنة وأقدموا على نقل تسجيلهم من كلية إلى أخرى وفق ما يخدم نفوذهم ومصالحهم، وأصبحت جماعات الطلاب تكوِّن أحياناً ما يشبه النقابات. وتحكَّم رؤساء هذه النقابات برقاب بعض أفراد من الهيئة التعليمية، حتى طفح الكيل في كلية العلوم، التي رفض عميدها ومجلس كليتها والهيئة التعليمية فيها مطالب الطلاب بالمشاركة في إدارة امتحانات سنة ١٩٧٤، ولم يقبلوا بنتائج تقويم الأساتذة من قبل طلابهم. (سنة ١٩٧٤، نظم الطلاب استفتاءً في ما بينهم على صعيد الكلية، لتقويم الأساتذة. وأخجل أن أقول اليوم إنني حللت في المرتبة الأولى، وقرأت ذلك في الصحف أثناء العطلة الصيفية. إنما لم أتكلم وقتها على الموضوع مطلقاً ورفضت هذا التقويم، كي لا أجرح شعور زملائي في الكلية).

فما كان من الطلاب إلاَّ أن احتلُّوا الكلية وعيَّنوا لها عميداً من بينهم (عرف باسم "العميد بالاحتلال")، وحاولوا تصريف الأعمال على هواهم. إلاَّ أن أساتذة الكلية وقفوا صفاً واحداً واعتصموا في الإدارة المركزية معلنين الإضراب حتى تستقيم الأوضاع ويعود الطلاب إلى حجمهم. وقد وقفت إدارة الجامعة في ذلك الحين إلى جانب الطلاب واتخذت موقفاً معادياً للأساتذة فأوقفت رواتبهم. إلاَّ أن صمود أساتذة كلية العلوم وانتهاء السنة الجامعية دون إنهاء المقررات والخوف من عدم إجراء امتحانات أدَّى إلى تململ الطلاب وانقسامهم ودفعهم إلى توسُّل الأساتذة بالعودة إلى الكلية وإكمال السنة الجامعية خلال أشهر الصيف.

خرج أساتذة كلية العلوم من هذه المعركة مرفوعي الرأس، وكنت قطعت إجازة السنة السابعة وعدت من سوريا حيث كنت أقوم بدراسات ميدانية، فطُلب مني أن أفاوض باسم عميد الكلية المشمئز من موقف بعض المسؤولين والممتنع عن التحدث معهم. قابلت لهذه الغاية وزير التربية في ذلك الوقت الأستاذ إدمون رزق، الذي كان يميل أكثر إلى مسايرة الطلاب. إلاَّ أن مكانة الدكتور مشرفية عند رئيس الجمهورية تغلَّبت في النهاية وطغت على موقف الدولة الرسمي. وممَّا يذكر أن الرئيس فرنجية، المشبع بالحس



الواقعي للأمور، تساءل أمام العميد مشرفية، بعد أن عرض هذا الأخير أمامه مطالبة الطلاب الاشتراك بالامتحانات: " كيف يمكن للمدَّعى عليه (أي الطالب) أن يكون قاضياً (أي أستاذاً) ؟".

بصفتي أعلى الأساتذة رتبة في مجلس الكلية، كنت أصبح حُكماً عميداً بالنيابة، كلما تغيَّب الدكتور مشرفية. وقد تسنَّى لي هكذا أن أتسلم العمادة مراراً أثناء غياب العميد الأصيل (بداعي السفر أو المرض). وقد حاورت الطلاب واجتمعت معهم مطوَّلاً، وكنت أجلس وإياهم مدة تزيد على الست ساعات في غرفة الاجتماعات ولا أتعب بل هم يتعبون. وفي النهاية، نجحت في جعلهم يقفون إلى جانب الحق.

## مشاركة الطلاب في إدارة الجامعة

وقد استمرت رواسب هذه المواقف حتى السنوات الأولى من الحرب. وأثناء عملي إلى جانب وزير التربية الدكتور أسعد رزق سنة ١٩٧٧، اشتركت في الإعداد لوضع مرسوم اشتراعي يحدد دور الطلاب وممثليهم في مجالس الكليات ومجلس الجامعة. وكان الدكتور رزق قد تحدَّث في الموضوع، على ما أذكر، مع صديقه الدكتور مشرفية، كما راجع من ناحية أخرى حزب الكتائب الذي أوفد ممثلاً عنه الأستاذ ميشال سماحه (النائب الحالي) ليشترك في الورشة التي تعمل على وضع هذا المرسوم الاشتراعي. فاجتمعت عدة مرات معه في مكتب يقع تحت الأرض في مستشفى رزق في محلة الأشرفية.

صدر هذا المرسوم الاشتراعي بتاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٩٧٧ ورقمه ١١٥ وموضوعه: مشاركة الطلاب في إدارة الجامعة اللبنانية. وقد حُصر دور ممثلي الطلاب بالأمور التالية: المنح والخدمات المكتبية والنشاطات الثقافية والرياضية وحفلات التخرج والمطعم والنقليات وما شابه. وقد أكَّد المرسوم المذكور على أنه لا يحقُّ لممثلي الطلاب أن يحضروا أي اجتماع للمجالس يتناول شؤون الأساتذة والامتحانات. وممَّا نص عليه

حرفياً: "يشترط في ممثلي الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية الأعضاء في مجالس الجامعة والكليات والمعاهد أن يكونوا منتسبين إلى السنة المنهجية الجامعية الثانية فما فوق، وألاّ يكونوا من الراسبين في صفهم." أعرف بأن الوزير الدكتور رزق كان قد استشار عدداً من الأشخاص حول نصوص هذا المرسوم ولم يغيِّر فيه بعدها أي حرف.

## الطلاب أثناء الحرب

في مطلع الحرب، كانت الميليشيات تغذي صفوفها من الطلاب الجامعيين وربما من الثانويين أيضاً. وكان الطلاب يسعون للنجاح دون تعب أو بدلاً عن أتعابهم في المجهود الحربي. وربما جاراهم فريق ضئيل جداً من الأساتذة الذين كانوا يصرِّحون بذلك دون خجل. فبنظر هؤلاء يقوم الطلاب بواجب يقصِّر الأساتذة عن القيام به، ولذا يجب التعويض على الطلاب المحاربين ومكافأتهم. فيطرح الأساتذة عليهم أسئلة امتحانات يكونون قد وجهوهم نحوها سلفاً، فيتمكن أكبر عدد منهم، إن لم أقل أكثريتهم الساحقة في بعض المقرَّرات، من النجاح. والدليل على ذلك، إن نسبة النجاح في بعض مقرَّرات كلية العلوم، كانت قبل الحربِ لا تصل في أحسن الحالات إلى الأربعين بالمائة، فأصبحت بعد هذا التصرف تقارب الخمسة والتسعين بالمائة. كما ارتفع عدد الطلاب المنتسبين إلى بعض المقرَّرات الاختيارية في كلية العلوم إلى عشرة أضعاف الأعداد السابقة. وكانت تُدرَّس هذه المقرَّرات قلَّة من أساتذة يؤمنون بوجوب التعويض على الطلاب المحاربين.

فيما بعد، أي بعد سنة ١٩٨١، تغيَّرت العقلية. ومع كل ما جرى من تجاوزات، يمكن القول إنه في فترة الحرب هذه كان معدَّل مستوى الطلاب، رغم توقف وزارة التربية الوطنية عن إجراء امتحانات رسمية واكتفائها بإعطاء إفادات بديلة عن شهادة البكالوريا، من أرفع المستويات بفضل جهودهم المضنية وتضحيات الأساتذة وتفاني الموظفين. كان الطلاب قد أصيبوا بالقرف من الحرب فانتقموا لأنفسهم بأن انصرفوا للدرس، وكان بعضهم يرى مع أهلهم، أن الشهادة التي سينالوها تعادل جواز سفر، ربما يساعدهم على هجرة البلاد. وكانت الحوادث الحربية تتوقف أحياناً في منطقة لتشتد في



منطقة أخرى. إنما بفضل تماسك الهيئة التعليمية، لم يعلن عن إجراء امتحانات جامعية في فرع معيَّن، إلاَّ بعد أن أتمَّ الأساتذة كامل المناهج المقررة (بالاتفاق مع مندوبي الأساتذة، قرَّ الرأي على أن يعلن رئيس الجامعة دون سواه موعد انتهاء التدريس في كل فرع جامعي وموعد بدء الامتحانات. وعندما خالف أحد العمداء هذا المبدأ وأنهى السنة وسافر دون علم رئاسة الجامعة، اتخذتُ بحقه تدبيراً تأديبياً، ليكون عبرة لسواه، ولاقتناعي بأنه يتوجَّب على كبار الموظفين أن يكونوا قدوة لسواهم).

إن مستوى الطلاب المتخرجين العام أثناء الحرب كان أفضل مما كان عليه قبل الحرب، حيث دلَّت الإحصاءات على أن التدريس أحياناً لم يكن يتجاوز في بعض الكليات، ما عدا في كلية العلوم، العشرة أسابيع سنوياً. (وقد أطلعت في الإدارة المركزية، عندما أصبحت رئيساً، على تقارير رسمية بهذا المعنى).

قبل الحرب، كانت الدروس تتوقف بفعل الإضرابات، ولا يعوَّض عن الخسارة بأيام تدريس تؤخذ من أيام العطل المقررة. أما أثناء الحرب، فقد استمر التدريس في بعض الفروع الجامعية طيلة أشهر الصيف بغية التعويض عن أشهر الشتاء أو الربيع الساخنة والمشحونة بأعمال حربية، إذ أن هذه الأعمال كانت تمنع الجميع من الخروج من منازلهم ولفترات طويلة. كما أن بدء الدراسة أحياناً كان يتأخر أكثر من أربعة أشهر عن الموعد المقرَّر لافتتاح السنة الجامعية.

## طرد طلاب من الجامعة

في صيف سنة ١٩٨١ تأخرت الدراسة في الفروع الثانية، نظراً للأحداث العسكرية التي وقعت في ذلك الوقت، وتأجلت بالتالي الامتحانات إلى ما بعد إنهاء المناهج المقرَّرة، ولا سيَّما في كلية العلوم – الفرع الثاني. وكنت قد سافرت للراحة تاركاً للعميد وللمدير تدبُّر إجراء الامتحانات. وكان أساتذة الكلية قد أخذوا على عاتقهم أمر المراقبة.

وقد حاول فريق من الطلاب الغش فحال المدير دون ذلك، فهدَّدوه ودفعه أحدهم من أعلى السلم وحطَّم نظارتيه، إلاَّ أن الامتحانات استمرت رغم التشويش العابر.

ما إن علمت بالخبر حتى قطعت إجازتي وعدت إلى لبنان. وبعد أن أجريت تحقيقاً بالأمر، قرَّرت أن أفصل المعتدي من الجامعة، كما تنصُّ عليه القوانين وأن أحرم من الامتحانات من شاركه بالاعتداء أو بالغش. ورفعت الأمر إلى مجلس الوزراء كما تقضي بذلك الأصول.

ولأنني كنت أشك بأن المعتدين قد ينتمون إلى العقلية التي خططت وخطفت الدكتور كرم، أجريت الاتصالات اللازمة لعدم تفشيل قراري. وكان أن اتخذ مجلس الوزراء نزولاً عند الحاحي قرار الطرد، الذي هو في نظري أول قرار من نوعه في تاريخ الجامعة، والذي يظهر أنه حتى في أيام الفوضى يمكن تطبيق القانون.

ومن نتائج هذا القرار والسرعة في تنفيذه أن حادثة الغش والاعتداء المذكورة، كانت الحادثة الأخيرة من نوعها في الفروع الثانية، إذ خلقت جوَّ ارتياح عام في كل الأوساط الجامعية.

أما في الفروع الأولى، فقد أدَّى التشدُّد في امتحانات كلية الحقوق إلى هبوط معدل النجاح، أحياناً وفي بعض السنوات، إلى أقل من ٥ ٪ في السنة الأولى، فاحتجَّ الراسبون، وحاولوا الاعتداء على المدير. فعرضت عليه أن يأتي وينام في منزلي فرفض شاكراً.

وبعد إضراب ومسيرة صاخبة انتقلت من منطقة الصنائع إلى منزل وزير التربية الدكتور الحص وعودة الفاشلين بخفي حنين، قطع الراسبون الأمل من المراجعات وعادوا إلى متابعة دراستهم.



**مستوى الطلاب**

وردت في نشرات الأخبار الصادرة في مطلع السنة الجامعية ١٩٨١، انتقادات كثيرة وُجِّهَت ضدَّ مستوى طلاب الجامعة اللبنانية، وقد انبريت أدافع عن ذلك. ومما قالته الصحف في ذلك الوقت ونشرته عن لساني:

"إن مستوى الجامعة رفيع، وإذا أخذنا مستوى الطلاب الذين يدخلونها وقارنّاه بغيره، فسنلاحظ أنه متفاوت تبعاً لتفاوت التعليم الثانوي. أما إذا أخذنا مستوى الخريجين فهو من أرفع المستويات. وطلابنا الذين يذهبون إلى الخارج يتفوقون دون ادعاء. إن الجامعة اللبنانية لا ينقصها إلاَّ الدعاية ليس أكثر، ونتائج خريجيها في بريطانيا وفرنسا وأميركا ترفع رأسنا. البارحة وصلتني رسالة من جامعة "ميلوكي" في الولايات المتحدة الأميركية وفيها تقرير من أستاذ في الجامعة عن طلابنا يقول فيه: "لقد برَّز طلابكم فكانوا الأوائل من أصل مئة طالب أجنبي تقدَّموا إلى الامتحانات التي أجريتها لهم".

وبعدها رأيت أن أتحدث إلى مندوبي الصحافة وجلُّهم من خريجي كلية الإعلام وكنت قد دعوهم إلى مكتبي يوم السبت في ١٩٨١/١٢/٢ فقلت:

"التماساً للوضوح في المعلومات التي تطرح على الرأي العام من حين إلى آخر، والتي تتحدث عن مطالب تهمُّ الجامعة اللبنانية، وحتى لا يبقى في الأذهان أن ليس هناك من يتجاوب مع هذه المطالب، رأيت اليوم وبوجود مندوبي الصحافة الكريمة، أنه من الواجب التأكيد على أن تطوير الجامعة يعني بالنسبة إليّ:

١ - لا إضراب في سبيل الإضراب، وكل يوم تعطيل في بحر السنة يقابله يوم عمل بديل من العطلة الصيفية. وفي سبيل تطبيق هذا المبدأ حصرت أمر الإعلان عن انتهاء السنة الجامعية وعن موعد الامتحانات برئيس الجامعة دون سواه.

٢ - لا امتحانات قبل انتهاء المناهج والبرامج المقررة بكاملها.

٣ – التدريس طيلة النهار، وبالمقابل إنشاء وحدات تطبيقية (مثل معهد العلوم التطبيقية) لتأهيل الموظفين والعمال المنتسبين للجامعة كطلاب. (حاولت تطبيق هذا المبدأ بأن أوجدت شعبتين في كلية الآداب واحدة قبل الظهر والثانية بعد الظهر. وقد تبين أن أغلبية الطلاب في بيروت تسعى وراء كسب لقمة العيش، وبالتالي قلة ضئيلة منهم انتسبوا لِشُعَبِ قبل الظهر).

٤ـ- تعزيز تعليم اللغات في جميع الوحدات بإعداد وتدريب تقنيين مختصين بالوسائل السمعية – البصرية المساعدة في هذه العملية. (استطعنا تطبيق ذلك بصورة متقطعة في كلية العلوم، حيث أدخلت مقررات لغة ثانية إلزامية وفي بعض الكليات التطبيقية فيما بعد).

٥ – إشراك جميع الأساتذة وجميع الموظفين في عملية تطوير الجامعة، بحيث لا تنحصر مسؤولية هذا التطوير على أفراد معدودين في كلٍّ فرع. (تبرَّع كثير من زملائي من مختلف الكليات في مساعدتي، ومنهم من كان يداوم في الإدارة المركزية أو يأخذ في أغلب الأحيان ما طلبت منه القيام به إلى منزله. وهذا البند وإن كان موجهاً إلى الأساتذة إلاَّ أنني وضعته هنا لألفت نظر الطلاب إلى أن أساتذتهم يشاركونني في حملة تطوير الجامعة).

٦ – ترك الأمور الأكاديمية من مناهج وامتحانات ومستوى ... للهيئة التعليمية وحدها، التي عليها جميعها الاستمرار في الحوار المثمر مع الطلاب بأن تخصص لهم وقتاً أكثر مما يلحظه القانون.

٧ – ترك التعاطي في الأمور السياسية – وهي حقّ لكل مواطن – إلى خارج الحرم الجامعي. والتحلي بالروح الجامعية التي توحِّد الجميع بعدم اتخاذ مواقف من طرف أو آخر قد تؤدي إلى ردود فعل لا تخدم مصلحة الجامعة الواحدة.

**وبهذه المناسبة ومنذ الآن، أعلن أن أول نهار اثنين من كانون أول من كل سنة هو عيد الجامعة اللبنانية في انطلاقتها الأولى، تشترك فيه الجامعة كلها طلاباً وأساتذة وإدارة. وهكذا، فإننا سنعيِّد الذكرى الثلاثين في ٧ كانون أول ١٩٨١."**



## الفصل التاسع عشر

# البحث العلمي

لم أتوقف عن البحث العلمي طيلة مدة العمادة والرئاسة. وقد ساعدتني زوجتي في الاستمرار بأعمال البحث وفي المحافظة على من تبقّى من مساعدي البحاثة الذين شكلوا حولنا فريقاً متماسكاً، ونتيجةً للحرب تشتّت فلولاً في أماكن مختلفة خارج لبنان وداخله. وكنّا في أول الحرب، أي في خريف ١٩٧٥، نأتي من منزلنا العائلي في المختاره، حيث هربنا من أحداث بيروت، لزيارة مختبرنا في كلية العلوم في الحدث وتفقّد حيواناتنا وتقديم العلف والمياه لها. ومخاطرتنا هذه أثرت كثيراً على حراس الكلية الذين كانوا يتوسلون إلينا كي نهرب مسرعين خوفاً من القنّاصين. وكان حنا جاد، المساعد المخبري، يأتي من منزله في جعيتا، لتفقُّد الحيوانات الموكولة إليه، متحملاً الأخطار الجسيمة.

وكنت قد نشرت سنة ١٩٧٥ مع طلابي ومساعديَّ خمسة أبحاث علمية في مواضيع مختلفة، صدرت في مجلات عالمية متخصصة. كنت أترك باب المختبر مفتوحاً وأدعو الطلاب إلى العمل مع الفريق المكوَّن من زملائهم ومن الخريجين الذين سبقوهم، فيستمر بالعمل معنا الصبور الجلود، ويتركنا بعد مدة -تقصر أو تطول- من يضنيه العمل المتواصل. وكان العميد مشرفية يشجعنا معنوياً ويأتي مع زوّاره ليروا كيف نعمل.

وقد أصيب المختبر إصابات مباشرة، ولكني أعدته إلى العمل في كانون ثانٍ ١٩٧٧، ثمَّ أصيب مجدَّداً وانقطعت مدة عن زيارته بعد شهر آذار ١٩٧٧. ولئن تفرّق المساعدون والتقنيون في العديد من البلدان كما سبقٍ وقلت، فإن هذا لم يمنع الكثير منهم من متابعة أبحاثهم حيث هم، وصولاً إلى نيل شهادة الدكتوراه. وعدد الذين تيسَّر لي أن أكون في عداد لجنتهم الفاحصة سبعة والباقون تجاوزوا العشرة.

وكنت عند عودتي من مكتبي في عمادة كلية العلوم أو من رئاسة الجامعة، تطلعني زوجتي عمّا فعلته خلال النهار في مجال الأبحاث، ونتناقش سوياً فيما توصّلنا إليه ونخطط معاً للمراحل التالية. وقد أقمنا في زاوية آمنة من المنزل مختبراً صغيراً ساعدنا على متابعة الأبحاث عندما كانت الحوادث الأمنية تتفاقم. وعند اشتداد القصف، كنّا نلجأ إلى مكان آمن وندوّن النتائج التي توصلنا إليها كي لا تضيع. وهكذا، بقينا شاغلين وقتنا بالنافع ولم نضع الوقت جزافاً. وقد أصدرنا عدة كتب ومقالات علمية، كما أننا خلال التجائنا إلى منزل شقيقي نعمه في عيون السيمان، كنا نتابع عملنا البحثي يومياً. وطلابنا كانوا يأتون إلينا، في الفترات الآمنة، ونتناقش معاً حول النتائج التي كانوا قد توصلوا إليها.

وفي سنة ١٩٨٣، دشّنت في كلية العلوم في الحدث "متحف مهدي قانصو للعلوم الطبيعية" تخليداً لذكراه بعد الوفاة، وفيه قسم كبير من مجموعاتنا العلمية. إلاّ أن الأحداث اللاحقة قضت على نواة هذا المتحف القيّم، وأكملت القضاء على ما تبقى من مجموعاتنا العلمية التي بقينا نعمل ٢٥ سنة في جمعها، وبينها ١٤ بقايا ضباع وجلد ذئب وهو الوحيد من نوعه في العالم ولا مثيل له في أكبر متاحف العالم. وقد أتلف الإسرائيليون –وربما من تعاون معهم سنة ١٩٨٢– ما وقع تحت أيديهم. وعندنا صور تبيّن وطء أحذية العسكريين على العلب المحطمة التي كانت تحوي هذه المجموعات. وعندما كنت أتكلّم فيما بعد على هذه الخسارة التي لا تعوّض بنظري، كان المستمع يبتسم قائلاً: الناس ماتوا ولم يأسف عليهم أحياناً أحد.

ومن أطرف ما أذكر حول هذا الموضوع، أن السيدة فرقد عاصي كانت تحضّر معي أطروحتها عن العناكب– وهي اليوم الاختصاصية الوحيدة في هذا الحقل في دول غربي آسيا– وقد رافقتها يوماً إلى المختبر في الحدث لتجمع أوراقها والأنابيب المحتوية على ما جمعته خلال سنوات فائتة من عناكب منطقة البقاع الأوسط. أخذنا إذناً من رئيس المحاربين الذي كان يقف جانب الباب الخارجي للكلية، فأمر أحد المسلّحين بمرافقتنا.



فجمعنا وحملنا ما يمكن حمله. وقالت السيدة عاصي ونحن نغادر المكان: بقيت مجموعة عناكب السنة الماضية، وهي ثمينة جداً لمقارنتها بالمجموعات الأخرى. وردّدت عبارة ثمينة جداً عدة مرات. "سآتي وآخذها غداً". وفي الغد لم تجد شيئاً. فكلمة ثمينة تحوّلت في رأس من سمعها ذهباً أو ماساً، وبالتالي تحلّل الاستيلاء عليها كأنها غنيمة حرب.

وكنت قد ذكرت في الكتاب الذي وجهته إلى الرئيس الحص بتاريخ ١٤ شباط ١٩٨٥ ما يلي:

"وإذا كانت مهامي في رئاسة الجامعة والعمل المتواصل في شؤونها الإدارية والأكاديمية قد استغرقت مني الوقت الطويل، فإن ذلك لم يوقفني عن الاستمرار في البحث العلمي. وتوصل جميع الباحثين العاملين تحت إشرافي من إنجاز أطاريح الدكتوراه في فرنسا، اشتركت شخصياً في عدد من لجانها الفاحصة. وقد صدرت نتائج الأبحاث في ما لا يقل عن عشرين منشورة علمية في الخارج وذلك بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥"، وأعني هنا أبحاثهم وأبحاثي بالاشتراك مع زوجتي. وكنت أضع أسماء طلابي إلى جانب أسمائنا كمؤلفين مشاركين، حتى ولو كان إسهامهم في التأليف ضئيلاً جداً. فالغاية من ذلك هو التشجيع على الاستمرار بالبحث العلمي.

### قصتي مع البحث العلمي

أحببت البحث العلمي قبل أن أتخرج في الجامعة اللبنانية، وبعد ذلك كنت أرافق زوجتي خريجة الجامعة اللبنانية أيضاً، وهي تحضّر دراسة عن شجر الخرنوب. وكانت قد ربطتنا صداقة مع العالم البولندي فيلزنسكي، أستاذنا في علم الحيوان، الذي أوفدته اليونيسكو، بعد هربه من النظام الشيوعي، ليدرّس في جامعتنا الناشئة. ومعاً كنّا نفتّش عن مكان مناسب على الشاطئ اللبناني لإقامة مركز للأبحاث عن علوم البحار تابع للجامعة اللبنانية، ولكنّ تدهور صحته حالت دون متابعة المشروع. فانتقلنا إلى العمل بالبحث أثناء العطلة الصيفية مع الدكتور كارل جورج، وهو أستاذ أميركي كان يعمل في الجامعة

الأميركية في بيروت. وقد تبيّن لنا، أنه بغية الحصول على درجة الدكتوراه لا بدَّ من السفر إلى اميركا، وهذا أمر صعب المنال، بعد أن بدأت عائلتنا تنمو. لذا عملنا، أنا وزوجتي، على إيجاد طريقة لتحضير الدكتوراه في لبنان دون السفر والبقاء في الخارج مدة طويلة.

كتبت إلى جامعة باريس أطلب التسجيل لإعداد أطروحة في العلوم الطبيعية، تحت إشراف أحد أساتذة زميلي في التدريس في كلية الطب الفرنسية جاك عدس. وكم كانت خيبتي عظيمة عندما أجابتني أمينة سر جامعة باريس أن شهادة الإجازة التي أحملها من بيروت لا تخوّلني التسجيل لنيل درجة دكتوراه دولة، بل درجة الدكتوراه الجامعية فقط. وكان لبنان، كما قيل لي، من البلدان التي لم توقِّع، ولأسباب سياسية، على معاهدة تبادل ثقافي مع فرنسا كي لا يضطر لبنان بالمقابل إلى التوقيع على معاهدة مماثلة مع الجمهورية العربية المتحدة.

هذا الأمر لم يُوقف حماسنا تجاه البحث العلمي. فعملنا، أنا وهنرييت، على دراسة قواقع اليابسة. ومن بعدها، عندما كبر أولادنا، أخذت تحضر أطروحة الدكتوراه في الاختصاص ذاته الذي كرّستُ له أبحاثي، وهو بالتحديد تأثير العوامل الإيكولوجية على نشاط الحشرات والحيوانات لمعرفة مدى هذا التأثير على سباتها أثناء أشهر فصل الشتاء الباردة.

## كيف تخصّصتُ في علم الحشرات

في خريف ١٩٦٤، عقد "اتحاد الجامعات الناطقة كلياً أو جزئياً بالفرنسية" اجتماعه العالمي الثالث في بيروت. وكنت وقتها أدرّس في الجامعة اللبنانية وفي كليّة الطب الفرنسية (التي يطلق عليها اسم الطبية) في آن واحد. فقرّرنا في الجامعة اللبنانية مقاطعة الاجتماع لأسباب عديدة. وذات مساء، وكنت خارجاً من "الطبية" للعودة إلى منزلي القريب منها، التقيت صدفة بعميد الكلية الأب بيار ماده، الذي بادرني بالسؤال عمّا



إذا كنت عازماً الذهاب لحضور حفلة الاستقبال التي تقيمها الجامعة اللبنانية على شرف المؤتمرين في أوتيل الكارلتون وإذا كان بالإمكان أن أنقله معي بسيارتي. خجلت أن أقول له إنني لست على علم بهذه الحفلة ودعوته إلى مرافقتي. ما إن دخلنا الفندق حتى لقيت زميلي في الدراسة وصديقي الدائم نايف معلوف، الذي كان قد حضَّر أطروحة في الفلسفة في كندا وكان يعرف كبار أساتذة جامعاتها الناطقة بالفرنسية. قدَّمني نايف إلى زميل كندي بصفتي أستاذ علوم طبيعية. فأخبرني الزميل الكندي أن رئيس وفد فرنسا إلى المؤتمر، البروفسور اندره لودو، هو أيضاً أستاذ علوم طبيعية في جامعة تولوز، ويحب أن يتعرَّف إلى زميل لبناني من الاختصاص ذاته. وهكذا قدَّمني إلى البروفسور لودو. فأخبرته بأنني أدرِّس المواد التطبيقية وأنني أود متابعة أبحاثي في فرنسا، بيد أن شهادتي من الجامعة اللبنانية، وغير معترف بها في فرنسا، علماً أننا درسنا فيها درسنا باللغة الفرنسية، بينما الشهادة ذاتها من سوريا، حيث التدريس باللغة العربية، شهادة معترف بها. وأضفت كيف تعقدون اجتماع اتحادكم بدعوة من الجامعة اللبنانية ولا تعترف دولتكم بشهاداتها؟ وكان قد سمع الحديث رهط من المشاركين الأفارقة فاحتجوا معي وأيَّدوني. قال البروفسور لودو: "إنني على استعداد لأن أتبنّى ترشيحك لتحضير دكتوراه معي في علم الحشرات، فأبحاثي تدور على النمال، وعندكم أنواع كثيرة منها لم يدرسها أحد، شرط أن تقبل بذلك. وأرى أيضاً أنه من الأفضل أن تأتي غداً وتجتمع معنا لنناقش موضوع معادلة الإجازة اللبنانية رسمياً في الهيئة الإدارية المنبثقة عن هذا المؤتمر. وأنا على استعداد لتبنّي ملفّك ونقله إلى وزير التربية الفرنسي، الذي أعرفه شخصياً. كما أحب أن أدعوك إلى زيارة تولوز في مطلع الصيف القادم، حيث يعقد المؤتمر العالمي السادس لعلم الحشرات المجتمعية". ولم أكن أعرف ما يعني هذا التعبير. وأول شيء عملته بعد عودتي إلى منزلي انني أخذت أفتش عن هذا المعنى، فتبيَّن لي أن الحشرات التي تكوّن مجتمعاً، كقفير النحل مثلاً، حيث الحياة مرتبة والعمل منتظم، تدخل في فئة الحشرات المجتمعية.

في اليوم التالي والأيام المتبقية من المؤتمر، لازمت البروفسور لادو ورافقته بسيارتي إلى بيت الدين وبعلبك وغيرها من الأماكن السياحية. وما إن سافر حتى حوّلت

كلّ نشاطي البحثي نحو دراسة النمال وقراءة ما كان يقع تحت يدي عنها. وفي تموز سنة ١٩٦٥ ذهبت، على نفقتي الخاصة، إلى تولوز واستمعت إلى كلِّ المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر علم الحشرات، وزرت مختبرات كلية العلوم، ورافقت الباحثين وتبادلت معهم الآراء، وتعرفّت بعمق أكثر على الأستاذ الكبير "غراسيه" الذي كنّا نعرفه من خلال مؤلفاته العديدة.

في ٨ كانون أول من السنة ذاتها، وصلتني رسالة من وزارة التربية الفرنسية تعترف بمعادلة شهادتي اللبنانية، وكانت هذه أول معادلة من نوعها مع الجامعة اللبنانية، وبذلك فتحت الطريق – على ما أظن – أمام غيرها.

استمرّت أبحاثي سنوات عدة، وكنت أسافر عندما تسنح لي الفرصة إلى فرنسا للتباحث مع الأستاذ المشرف في تولوز. وكانت العائلة تساعدني في أبحاثي الميدانية وشاع عني أنني أعمل على النمال. وفي الواقع كنت أعمل على وظيفة التكاثر عند الحشرات وتأثير العوامل الإيكولوجية على هذه العملية، متخذاً من النمل "حيواناً" مخبرياً (بدلاً من الجرذ مثلاً) لسهولة الحصول عليه وتربيته في المختبر دون أكلاف تذكر. حتى إن الرئيس فرنجية، الذي كان معجباً بمراقبة الحيوانات ويحدثني عنها ويستمع إلى مشاريعي البحثية عندما يتسنّى لي ان أجتمع به، غضب يوماً مني لفترة وجيزة، وقال لمن حوله: "إذا كان مدير الجامعة يفهم بالنمل فمن قال لكم إنه يفهم بالإدارة؟"

وليست هذه المرة الوحيدة التي تعرَّضت فيها لمثل هذه الحادثة. فعندما كنت أقوم بدراساتي الميدانية في مختلف مناطق لبنان، كان كثير من القرويين يعجبون لاهتمامي بالنمل وغيرها من الحيوانات. وصادف مرة أن ذهبت إلى بلدة إبل السقي لزيارة عديلي الدكتور إميل غطاس وصهره الأديب الكبير سلام الراسي. فرافقني جهاد بن سلام الراسي إلى الحقل لالتقاط عيّنات من النمال. وبينما كنت منكباً على عملي، مرَّ قرويٌ ممتطِ حماره ومتربعٌ على ظهره كأنه على عرش ملوكي وسأل: "شو عم يعمل الأخ؟" أجابه



جهاد وكان في العشرين من عمره على ما أظنّ: "يلقط نمل." ودقَّ بإصبعه على رأسه في إشارة يُفهَمُ منها بأنني غير متّزن. كنت أراقب المشهد وأنا منحنٍ على الأرض، فقال القروي: "أهالي المدن يعجبون بكل شيء ويستهجنون كل شيء"، وتابع طريقه وهو يهز برأسه.

## الحصول على الدكتوراه

سنة ١٩٦٩ نلت دكتوراه جامعية من تولوز وهي عن إيكولوجية النمال في لبنان، غير أنني لم أتوقف عند هذا الحد، فهي مرحلة تساعدني على نيل دكتوراه دولة. وبعد جهد مضني استمر سبع سنوات متواصلة، حصلت في ١٥ كانون ثانِ ١٩٧٢ على دكتوراه دولة بدرجة مشرف جداً مع تهاني اللجنة الفاحصة، التي كان ضيف الشرف فيها "غراسيه"، عضو الأكاديمية الفرنسية للعلوم، الذي تكبّد مشقة السفر من باريس إلى تولوز رغم تقدُّمه في السن. وقد وجَّه لي "غراسيه" فيما بعد كتاباً جميلاً خطَّه بيده وبالريشة والحبر البنفسجي، يهنئني فيه على أبحاثي، ويعرض عليَّ نشر الجزء الأكبر من أطروحتي في أقدم مجلة علمية فرنسية، فوافقت طبعاً وبسرعة، وكنت سعيداً جداً.

# الفصل العشرون

# المحافظة على الطبيعة

**ابتدأت** بالدعوة إلى المحافظة على الطبيعة والامتناع عن الصيد منذ أواخر الستينات. وكنت قد لاحظت من دراساتي الميدانية ومن الأبحاث التي كنت أكلِّف بها طلابي في كلية التربية، أن نباتاتٍ عديدةً وأنواعاً من الأشجار المثمرة، التي كانت شائعة فيما مضى، وأنواعاً من الحيوانات، تتكلم عليها الكتب والمؤلفات القديمة، قد زالت من الوجود في لبنان، أو هي في طريق الزوال. ولذا، فقد قمت بحملة إعلامية مركّزة ومبنيّة على دراسات علمية، وهي في رأيي الأولى من نوعها في العالم العربي، تدعو للمحافظة على الطبيعة (قبل اعتماد كلمة بيئة). وقد كان لحماس أسرة جريدة "النهار" البيروتية لهذا الموضوع، ولا سيَّما الأستاذ شوقي أبو شقرا وفيما بعد جاد الحاج ومي كحاله، خير مشجع للمضي في هذا الاتجاه. وابتداءً من سنة ١٩٧٢ انصرفت كليّاً إلى هذا الموضوع وكانت "النهار" تصدر عدداً ممتازاً مرة في الأسبوع، فيه صفحة كاملة مخصصة للدعوة إلى المحافظة على البيئة. وكان محرِّروها يرافقون أحياناً فريق دراسة حيوانات لبنان البرّية الذي كنت أرأس –وكان يموِّله المجلس الوطني للبحوث العلمية– في أعماله الحقلية ويلتقطون الصور المدهشة. وكنت أخصص للتوعية الجماهيرية كل أسبوع خبراً صغيراً مدعوماً برسوم زيَّنتها يد زوجتي. فاشتكت علي نقابة المحررين معتقدة بأنني أزاول مهنة الصحافة دون ترخيص، وسرعان ما تبيَّن للمحقق الذي طرح علي الأسئلة أن نشر مثل هذه المقالات جزء من عملي كمربٍّ وكباحث، وأنني لا أتقاضى عن ذلك أي أجر أو تعويض.

وقد ألقيت في مناسبات عدّة، محاضرات حول المحافظة على الطبيعة وضرورة إنشاء محميات. وتحت عنوان: "بيئة لبنان تنقرض طائراً وحيَواناً، أنواع جميلة غابت

والنجاة محميات"، نقلت "النهار" عن نشرة "لبنان والأونيسكو" التي تصدرها اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (العددان ٦ و٧، شباط ١٩٧٩)، بحثاً علمياً لي ولزوجتي، نسرد فيه أسماء الأنواع الحيوانية والنباتية المهدّدة بالانقراض، ويدعو إلى إنشاء محميات طبيعية في ما تبقى من الأملاك العامة، خاصة في الباروك وعين زحلتا. وكان الصديق وليد جنبلاط قد عمل على إغلاق الطريق المؤدية إلى غابة الأرز في الباروك بغية المحافظة عليها. كما قمنا في "النهار" بحملات متواصلة تدعو إلى وجوب الامتناع عن الصيد، حتى إن صاحب دكان، في الحي الذي نقطنه، وكان من هواة الصيد، امتنع عن بيعي ما في محله بحجة أنني أشتم الصيادين وأنعتهم بالقتلة.

ولقد قدّمتُ مشروع إنشاء محميات طبيعية ومنها محمية جزيرة النخل، مع دراسة وافية عنها، في مؤتمر إقليمي عن حماية البحر المتوسط من التلوث، عقد في بيروت بين ٤ و٦ حزيران سنة ١٩٧٣. وقد تناقلت الصحف هذا المشروع حتى إنني تلقَّيت دعوة بعد المؤتمر وجّهتها مؤسسة أميركية تهتم بالبيئة البحرية، لإلقاء محاضرة عن المشروع في مؤتمرعقد مطلع صيف ١٩٧٣ في نابولي وآخر في جزيرة مالطة. وبعد عودتي منها تسنّى لي أن أتشرف بمقابلة الرئيس فرنجية الذي يحب الطبيعة كثيراً، فاقتنع بالفكرة وأصدر أوامره إلى قائد الدرك بمنع الصيد البرّي فورا في جزيرة النخل.

واشتركت في وضع مناهج جديدة للعلوم الطبيعية ضمن لجنة من تسعة أشخاص، ألفها سنة ١٩٧٠-١٩٧١ الأستاذ جوزيف زعرور مدير عام وزارة التربية الوطنية وموّلتها مؤسسة فورد الأميركية. وقد اقترحت، بصفتي الممثل الوحيد لمادة العلوم الطبيعية، تدريس برنامج جديد أطلقت عليه "الإنسان ضمن محيطه" في السنة الثالثة من مرحلة التعليم المتوسط.

وبذلك يكون لبنان في رأس الدول التي وضعَت في مناهجها تدريس ما يسمّى اليوم "علوم البيئة"، قبل أن يصبح هذا التعبير شائعاً.



وكتبت مع زوجتي فيما بعد فصلاً في "كتاب المعلم" الصادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء، مطابقاً لهذا المنهاج، وبناءً على طلب من رئيس المركز المذكور.

وعند تسلُّمي عمادة كلية العلوم، استمررت في هذا الاتجاه، ولا سيما بعد اشتداد الفلتان الأمني وإمعان الحرب في تهديم البيئة يوماً بعد يوم. وقد ساعدني كثيراً في هذه الحملة الأستاذ جورج سكاف أمين سر اللجنة الوطنية للاونيسكو حينذاك، الذي كان يزودني باستمرار بما يُكتب في كبريات الصحف والمجلات العالمية عن هذا الشأن.

وبصفتي رئيساً للجامعة، ضمَّنت رسائلي في مستهل كل سنة جامعية دعوةً صريحة موجهة من القلب إلى أهل الجامعة، تحثُّهم على حب الطبيعة واحترامها والامتناع عن قتل الطيور. وبذلك كنت أفكر بكمال جنبلاط، أول من دعا في لبنان إلى التزام هذه المناقبية.

**بعض الحوادث الطريفة**

كنت قبل الحرب قد وجهت دعوة إلى المواطنين، بواسطة الصحافة، أدعوهم فيها إلى الاتصال بنا في مختبر كلية العلوم لدراسة حيوانات لبنان البرية، عند عثورهم على حيوانات وطيور جريحة أو مقتولة.

وصباح يوم اثنين، شاهدت شخصاً يضع أمام مدخل مختبرنا في الكلية في الحدث، كيساً من الورق ويهرب راكضاً. لحقت به فتبيَّن لي أنه أحد العاملين في الكلية، فأخذ يعتذر لأنه وضع في الكيس طير بوم جريح التقطه نهار الأحد السابق فيما كان يتنزه مع عائلته. وبما أن البوم طير شؤم، فقد خاف أن يصيبني مكروه فيُتَّهم بذلك. شكرته على هديته الثمينة وطمأنت باله لما قد يصيبني.

ودرسنا الطير فيما بعد وكنا نطعمه رؤوس دجاج نبتاعها من الملحمة الأقرب لمدخل الكلية فيلتهمها مبتدئاً من منقارها، ويرفضها إذا قدمناها له من جهة رقبتها.

وبواسطة هذه الدعوة حصلنا على حيوانات مختلفة تمكنّا من دراستها مع طلابنا فيما بعد، ومنها ذئب وثعالب وبنات آوى، وزوج من البوم وضعناه في قفص عند مدخل الكلية في الحدث. وفي بداية الحرب، تشاءم المقاتلون المعسكرون أمام الكلية من هذين البومين وأطلقوا عليهما النار، وقد نشرت "النهار" تحقيقاً عن البوم في حينه مع صور فريدة من نوعها. كما حصلنا أيضاً على غرير حيٍّ، ونيص حيٍّ توالد فيما بعد عندما نقلناه في بدء الحرب إلى مزرعة خارج العاصمة بيروت ووضعناه مع أنثى وجدها أحد المزارعين، وكانت دراسة عملية التوالد التي قمنا بها، هي الأولى من نوعها.

ومن أطرف ما وقع لي إبان رئاستي للجامعة، في مجال الدعوة للمحافظة على البيئة، بعض حوادث أذكر منها ما يلي:

فيما كنت عائداً مع بعض الزملاء من جولة تفقدية للفروع الجامعية في الشمال، كان لا بدَّ لنا من التوقف عند الحواجز الأمنية المنتشرة على طول الطريق الساحلية، التي تتبدل انتماءات المشرفين عليها وفقاً للتوزيع الجغرافي. وما إن وصلنا إلى حاجز بلدة البربارة، المشهور في ذلك الوقت بتشدد القيِّمين عليه من القوات غير النظامية، حتى وقع نظرنا على مقاتل يحمل طيراً قتيلاً متباهياً بأنه صرعه بطلقة واحدة.

وما إن توقفنا بمحاذاة المقاتل حتى بادره الدكتور ميشال عاصي الذي كان يقود السيارة بالكلام: "ما عيب وحرام عليك أن تقتل هذا الطير؟ ألا تعرف بأن رئيس الجامعة (وأشار نحوي بإصبعه) يدعو الناس إلى الامتناع عن قتل الطيور، وهو ولا شك سيزعل منك".

ارتبك المقاتل وأخذ يعتذر طالباً منا متابعة السير وإفساح المجال للسيارات الواقفة وراءنا كي تتقدم. وقد خفت أن يغضب المقاتل وهو لا يعرفنا ويوقفنا جانبا قصاصاً على تحدينا لسلطته.



وما إن اقلعنا بالسيَّارة حتى قلت لميشال: "كيف تجرأت وتحدَّيت هذا الرجل؟ الحمد لله أن ردة فعله جاءت سليمة. ما دار في خلدك حتى كلَّمتَه بهذا الشكل وبهذه النبرة؟" أجاب رفيقي في السفر: "ألم تقل في رسالتك السابقة إلى أهل الجامعة، امتنعوا عن الصيد؟ لو لم يكن معك حق، لما ارتبك هذا الشرير واعتذر."

والحادثة الثانية وقعت لزوجتي عند مدخل كلية العلوم. وخلاصتها أن افراداً من المعسكرين هناك أطلقوا النار على باز من الجوارح العابرة فأصابه في أحد جناحيه والتقطه جريحاً. وعند مرورنا قرب الحاجز، قالت زوجتي للمحاربين: "حرام عليكم كيف تطلقون النار على هذا الطير النافع؟ فأجابها أحدهم: "يُطلب منّا أن نطلق النار على جيراننا من البشر، وأنتِ تريدين منعنا من قتل الطيور؟". وبعد أن استرسلت زوجتي في شرح أهمية هذه الطيور، أخذت الطير الجريح إلى المختبر وطبَّبته. (صور هذا الطير في كتابنا: "طيور لبنان" الصادرضمن منشورات الجامعة اللبنانية سنة ١٩٨٦.)

## أساتذة الجُامعة وطلابها والمحافظة على البيئة

ومن الحملات التي قام بها أساتذة الجامعة اللبنانية وطلابها للمحافظة على البيئة، أثناء الحرب، حملة قادها بعض أساتذة كلية العلوم – الفرع الثاني، تهدف إلى منع قطع أشجار اليوكاليبتوس عند مدخل بيروت الشمالي. وقد افترش الطلاب الأرض مانعين المعتدين على الأشجار من الاسترسال بعملهم، بعد أن هوت أول شجرة تحت وطأة المنشار الكهربائي. كما أن هؤلاء الطلاب وأساتذتهم كانوا يجمعون نفايات الورق والكرتون وينقلونها إلى معمل يعيد صناعتها.

وقد أسهم فريق كبير من أساتذة الجامعة في حملة تهدف إلى دراسة أسباب إصابة شجر الارز باليباس نظراً للخلل في توازن الطبيعة. وقام فريق منهم بمرافقتنا إلى موقع أرز بشري لهذا الغرض. وقد وضعت أثناء الأحداث الخطوط الأولى لمحمية غابة تنورين. وقد رافقنا إليها سفير فرنسا (مسيو غراف)، وكان مضيفنا عميد وحدة

المعلوماتية القانونية الدكتور وسيم حرب. وصدرت الدراسات الأولية في تقرير رفع من قبل هنرييت طعمه إلى منظمة "الفاو" فتبنَّته المنظمة سنة ١٩٨٧. ووُضعت أيضاً أثناء الحرب الخطوط العريضة للمحافظة على غابة إهدن بناء على طلب من الرئيس فرنجية الذي كان يستضيفنا في كل مرة نذهب فيها إلى إهدن. وقد رافقنا إلى الغابة أيضاً الرئيس الشهيد رينه معوض بعد أن اشتكينا لديه بأن هناك قطعاً جائراً للأشجار الباسقة يتم بطريقة الاحتيال من قبل أفراد من المنطقة ورجوناه التدخل لإيقاف التعديات ففعل فوراً. وقد صدرت في كتابنا "إيكولوجية لبنان" سنة ١٩٨٥، رسوم لأشجار شوح هذه الغابة وأرزها. كما اشترك فريق آخر في الدراسات العلمية التي أدَّت إلى إنشاء محمية "بِنْتَاعِل". وعند تدشين المحمية رسمياً تحت رعاية رئيس الجمهورية وبحضور عمداء من الجامعة وممثلين لمنظمات عالمية تتعاطى في هذا الشأن (أمَّنت حضورهم إلى لبنان طائرة مؤسسة الحريري)، تكلَّم ممثل الرئيس عن وجوب إطلاق طيور الحجل في المحمية كي يصطادها الناس. وقد أثار هذا الموقف ردات فعل شديدة من قبل أساتذة الجامعة، ومن قبل ممثلي المنظمات العالمية، الذين كانوا على استعداد لمساعدة لبنان في هذا الحقل، فامتنعوا عن ذلك فيما بعد.

وقد كتب الأستاذ في كلية الآداب الدكتور أسامة عانوتي وهو من المخلصين الذين كنت أبادلهم المحبة والتقدير، في جريدة "الانوار" بتاريخ ١٩ تموز ١٩٨٥ مقالاً بعنوان "الدكتور طعمه وإصلاح البيئة". ومما جاء فيه تعليقاً على حديث تلفيزيوني قدمته أنا وهنرييت قبل أيام قليلة، ندعو فيه إلى إنشاء محميات طبيعية: "إن إصلاح البيئة إصلاح لجانب من الوطن. وما إنشاء المحميات إلاَّ رَجعة بالبقعة التي نشغلها من أرض الوطن وسمائه إلى حال الصحة والسلامة والنقاء. وإنك لتسمع الناس يلهجون بنفع الحياة الطبيعية الخالصة من أوضار الحياة الراهنة ومدنيتها. ... الدكتوران طعمه وصحبهما ينهدون إلى هذا الصنيع البدع الشجاع. لا تعوقهم عن قصدهم حرب أهلية، وقودها الناس والحجارة، فإذا هم روَّاد إصلاح البيئة في لبنان، بشجرها ونباتها، وزهرها وحيوانها، الخ." مشروع المحمية... سمِّه إن شئت، ترفاً علمياً، في زمن السوء هذا، فهل من بأس



أن يبزغ نور إنشاء المحميات وإصلاح... البيئة في قضايا هذا التراب الذي نطأ والسماء التي نستظل والهواء الذي نتنفس؟" ويختم الدكتور عانوتي مقاله هكذا: "وما انطق قول أبي زكريا الصيمري: العلم "...بساط العمل الصالح.. ومن لزم العلم وخلا من العمل، كان كلابس ثوبي زور".

## الفصل الحادي والعشرون

## قصص معادلات شهادة الدكتوراه

نصَّت بعض المراسيم التنظيمية لمختلف الوحدات الجامعية والتي بُنِيَتْ على قانون التفرغ (مراسيم تحديد شروط تعيين وترفيع أفراد الهيئة التعليمية)، على كيفية معادلة شهادات الدكتوراه التي يحملها المرشحون للتدريس في الجامعة اللبنانية. وقد أُلحق بالمرسوم الخاص بكلية العلوم مثلاً، جدول بشهادات الدكتوراه من الفئة الأولى والفئة الثانية. وفي آخره، إشارة صريحة إلى دور مجلس الجامعة في تقويم الشهادات. وفي المرسوم الخاص بكلية الآداب نصوص تقول: " يصنف مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية شهادات الدكتوراه فئتين...، ويقوِّم مجلس الجامعة بناءً على اقتراح مجلس الكلية، الشهادات والأبحاث وممارسة التدريس...، تؤخذ قرارات مجلس الجامعة في هذه المواضيع بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس." وكان مجلس الجامعة قد اتخذ، قبل سنة ١٩٧٥، قرارات تفصيلية تتعلق بالمعادلات، بمناسبة درسه بعض الحالات الخاصة. وقد استُعملت هذه القرارات كسابقة يُرجع إليها فيما بعد. والجدير بالذكر أن الجامعة اللبنانية، بوصفها مؤسسة مستقلة، لا تخضع إلى اللجنة الخاصة بالمعادلات التابعة لوزارة التربية الوطنية.

وملخص موضوع المعادلات يعود إلى أهم النقاط والمبادئ التالية: هناك فئتان من الدكتوراه: الفئة الأولى معادلة للدكتوراه دولة في فرنسا، والفئة الثانية معادلة لدكتوراه الحلقة الثالثة في فرنسا أيضاً. وانطلاقاً من هذا المبدأ، ينظر إلى قيمة كل شهادات البلدان الأخرى من منظار معادلاتها مع الدكتوراه الفرنسية. فإذا كانت الدكتوراه البلجيكية مثلاً تعادل الدكتوراه حلقة ثالثة في فرنسا، فإنها في لبنان تعتبر دكتوراه فئة ثانية. وإذا كانت دكتوراه جامعة موسكو تقوّمها فرنسا كدكتوراه دولة، ففي لبنان هي من الفئة الأولى. أما في ما خصَّ شهادات الولايات المتحدة الأميركية، فقد اعتمد مجلس الجامعة

جدولاً أو تقريراً يصدر دورياً ويدعى (بالمر ريبورت) لتقويم الدكتوراه. يحتوي هذا التقرير على لوائح تصنّف الجامعات الأميركية وتقسمها إلى أربع فئات يمكن ترجمتها تقريباً إلى: ممتاز، جيد جداً، جيد ومقبول. وقد استند التقرير المشار إليه إلى مستوى الأساتذة (عدد حاملي جائزة نوبل أو غيرها من الجوائز) وإلى قيمة أبحاثهم وعددها ونسبة الطلاب إلى عدد الأساتذة وغنى المختبرات والمكتبة وغيرها من المقاييس الأكاديمية. وقد اتخذ مجلس الجامعة قراراً اعتبر بموجبه الدكتوراه الصادرة عن الجامعات المصنفة ممتازة وجيدة جداً دكتوراه فئة أولى، بينما اعتبر الدكتوراه التي تمنحها الجامعات المصنفة جيدة ومقبولة، من الفئة الثانية.

ونظراً للعدد الضئيل نسبياً من الأساتذة المتفرغين قبل الحرب، كان قرار مجلس الجامعة وما ورد من نصوص في المراسيم التنظيمية كافياً لحلّ المشاكل الناتجة عن معادلة الدكتوراه، إنما وبعد ارتفاع عدد الأساتذة الجدد، نظراً للتفريغ، ولأنّ مصادر الدكتوراه باتت متنوعة ومتعددة، سار الرئيس بطرس ديب على مبدأ حاول التمسك به قدر الإمكان يقضي بإحالة أطروحة المرشحين الذين يحملون دكتوراه، لم يسبق لمجلس الجامعة أن قوّمها، على لجنة تقييم مؤلفة من أساتذة الجامعة أو من خارجها.

ورثت عند تسلّمي مهام الرئاسة عدة حالات لم يتسنَّ فيها للجان التقويم، الوقت الكافي لإصدار أحكام بشأنها. وتعود معظم الشهادات غير المصنفة إلى الاتحاد السوفياتي والبلدان التي كانت تسير في فلكه ومصر والمانيا وغيرها.

طالب خريجو جامعات الاتحاد السوفياتي، وكانت أعدادهم ترتفع يوماً بعد يوم في لبنان، باعتبار شهاداتهم تلقائياً من الفئة الأولى. وكانت كلية العلوم قد درجت على إرسال أطروحاتهم إلى كليات في فرنسا تضمُّ أساتذة يلمّون باللغة الروسية بغية تقويمها. وقد وردت الأجوبة بأغلبيتها غير إيجابية، بمعنى أن عدد الاختبارات التي أجريت في سياق الأطروحة غير كاف وغير معادل لما يطلب من الذين يتابعون دراساتهم بفرنسا.



كما أن أحد الأساتذة الفرنسيين أشار إلى أن حاملي مثل هذه الشهادات لا يسمح لهم في الاتحاد السوفياتي بالتدريس في جامعاته، وهو يتساءل كيف تسمحون لهم في لبنان بما لا يُسمح لهم به في البلد الذي منحهم الدكتوراه؟ وعلى هذا الأساس صرت أُعامل كل حملة الشهادات غير المنصوص عليها في المراسيم التنظيمية أو في قرارات مجلس الجامعة على قدم المساواة. وقد وافقني عمداء الوحدات في اجتماعاتنا الدورية على تطبيق هذا المبدأ، أي وجوب دراسة أطروحة كلّ مرّشح على حدة.

إلاّ أن أصحاب العلاقة لم يقتنعوا بصوابية هذا التدبير ورأوا فيه انتقاصاً من حقوقهم. فراجعوا السياسيين دون جدوى واتصلوا بالسفارة السوفياتية في بيروت التي اتصلت بوزارة التربية في موسكو، فأوفدت إلى لبنان نائب وزير التربية لشؤون التعليم العالي. أخذت السفارة موعداً من وزير التربية الأستاذ رينه معوض للتباحث معه بأمر المعادلات، بناء على مراجعة جمعية متخرجي جامعات ومعاهد الاتحاد السوفياتي.

دعاني الوزير معوض إلى مكتبه في الوزارة، وفوجئت بسيدة جسيمة بشوشة الوجه قُدِّمت إلي كأعلى مسؤول عن التعليم الجامعي في بلدها، يرافقها مترجم من السفارة. بدأت السيدة بانتقاد مدينة بيروت التي تفتقر بنظرها إلى متحف عن الآثار، وانتقلت إلى أهمية المتاحف في تثقيف الشعوب. طبعاً لم تكن تدري بأن المتحف الوطني مغلق بسبب الأحداث وبأن مستمعيها ليسوا بحاجة إلى دروس تربوية وتثقيفية. ثمَّ أخذت بالتكلم على مستوى الجامعات السوفياتية الرفيع وعلى المعادلات مع الشهادات في العالم الغربي. وعندما أذن لي بالكلام، قلت إننا لا نشكّ بمستوى الجامعات السوفياتية، وإن لم تتح لي فرصة زيارتها للتعرُّف عليها عن كثب، كما هي الحال مع جامعات فرنسية وبريطانية وأميركية. إن عدم إعطائنا معادلات تدبير يتناول بعض حاملي الشهادات وليس موجَّهاً ضد الجامعات. ومن حقِّنا أن نقوِّم كلَّ أطروحة تعرض علينا. وعندما سألتها: "هل يسمح بلدكم لجميع حاملي الدكتوراه بالتدريس في جامعاته، أم يختار الأفضل؟ أجابت السيدة بأن في بلدها، أغلبية حاملي الدكتوراه يخضعون إلى فترة طويلة من التدريب ولا

يسمح لهم بنيل رتبة الاستاذية إلاّ بعد إجراء نوع من المباراة. وأضافت أن جميع حملة الدكتوراه لا يتوجّهون حكماً نحو التعليم الجامعي. قلت نحن نعامل خريجي الاتحاد السوفياتي كما تعاملونهم أنتم ونطبق بحقهم ما جاء في الأنظمة اللبنانية. ويظهر بأن السيدة اقتنعت بما قلت، لأنها أرفقت كلامها بدعوتي إلى زيارة بلدها مع زوجتي ومع عميد من عمداء الجامعة أختاره.

## السفر إلى الاتحاد السوفياتي

لبّينا دعوة الاتحاد السوفياتي في منتصف حزيران سنة ١٩٨١، وقد دوّنت يومياً ما قمنا به من زيارات ومشاهدات. وكان يرافقنا العميد الدكتور هاشم حيدر الذي اشتهر بخفة ظلّه وحسن معشره. استُقبلنا في المطار استقبالاً لائقاً، ووضع لنا برنامج إقامة غني باللقاءات وزيارات الجامعات والمتاحف والمختبرات العلمية، مع ما يتخلّل ذلك من ولائم أقيمت على شرفنا ودعوات إلى تناول الطعام وحفلات ثقافية رفيعة المستوى. وبعد أن أمضينا فترة من الوقت في موسكو بضيافة جامعتها، انتقلنا بالقطار مع مرافقينا إلى خاركوف حيث عقدنا اتفاقاً ثقافياً بين جامعتها وبين الجامعة اللبنانية. وقد سرّنا أن نجتمع، أينما حللنا، بطلاب لبنانيين وفدوا إلى هذا البلد للدراسة بعد نيلهم منحاً من البلد المضيف. وقد رافقنا هؤلاء إلى كلّ الأمكنة الجميلة التي تزين هذه المدينة العريقة، كما صَحِبونا إلى الساحة العامة حيث شاهدنا طابوراً من المواطنين ينتظر دوره ليشتري ثمار الكرز. وكانت المرة الوحيدة التي شاهدنا فيها فواكه معروضة للبيع. وعندها فهمت أهمية الهدية التي قدّمها الاتحاد السوفياتي، لعشرين سنة خلت، إلى مختبرات مدرسة زهرة الاحسان في بيروت، حيث تبيّن أنها مكوّنة من مجموعة كبيرة من فواكه بلاستيكية كي يتعرّف على شكلها ولونها من لم يشاهدها في حياته.

[وقصة دراسة اللبنانيين بكثرة في الاتحاد السوفياتي بدأت سنة ١٩٦٩. فبالإضافة إلى العاملين الاجتماعي والاقتصادي، كان السبب المباشر أن وزارة الصحة العامة أصدرت آنذاك، نشرة تسعيرية للأدوية لم تتضمن أدوية سوفياتية الصنع. وعندما



استفهمت السفارة السوفياتية عن الأمر، قال لها وزير الصحة في ذلك الحين، الأستاذ حبيب المطران (حديث شخصي أسرّ به إليّ الوزير)، أن السبب بسيط، وهو أنه ليس هناك طبيب يصف أدوية من إنتاج الاتحاد السوفياتي. فعلّق السفير على ذلك قائلاً: إن الوضع سيتغير بعد سنوات قليلة. ومن حينه ارتفع عدد الموفدين اللبنانيين إلى الاتحاد السوفياتي. وكانت السفارة توزع المنح على أنصار الزعماء المحليين المتعاطفين معها، وعلى كلّ من يتقدم بطلب منحة].

## العودة إلى موسكو من خاركوف

بعد انتهاء زيارتنا لخاركوف توجهنا نحو محطة القطار كي نستقلّه عائدين إلى موسكو. ووفقاً للبرنامج المقرر، كان علينا أن نترك المحطة عند الثامنة مساء لنصل موسكو عند السابعة صباحاً، فنرتاح خلال أول النهار ونزور بعد الظهر متحفاً، ومن ثمّ نحضر حفلة ممتعة في دار الاوبرا. إلاّ أننا فوجئنا بعدم تحرك القطار من خاركوف قبل التاسعة مساء، وكان يسير ببطء ويتوقف من وقت إلى آخر. وعندما حاولنا الاستفسار عن الأمر لم نلقَ الجواب الشافي. حاولنا النوم كما نصحنا مرافقونا، فلم نفلح. وعند انبلاج الصبح، وبعد أن استنفد العميد حيدر مؤونته من السجائر، دخلنا إلى محطة قرية صغيرة وفقيرة جداً، حيث توقف القطار وقتاً طويلاً خيّل لنا وكأنه لا نهاية له. ورأينا بأن جميع ركاب القطار يحاولون شراء بعض حبات من البطاطا المشوية التي يعرضها القرويون ملفوفة بورق جرائد. فامتنعنا عن مجاراتهم، بعد أن أخذنا نألف أكل الكافيار والسمك المدخّن. ثمّ تحرّك القطار مجدداً وأخذ يجتاز البراري الشاسعة حيث الطبيعة متشابهة لا تتغير. المشاهد الرتيبة نفسها تتكرر. وكان العميد حيدر لا ينفكّ يردّد: لا شك أننا ذاهبون إلى سيبيريا.

عند الثانية بعد الظهر عضّنا الجوع بأنيابه، إذ أن شرابنا وطعامنا كان مقتصراً على الشاي وحده، وندمنا على تكبُّرنا على البطاطا المشوية. ثمّ توقفنا مجدداً في قرية صغيرة تشبه القرية التي تركناها منذ ساعات. فتساءلنا إذا لم نكن قد عدنا أدراجنا إلى

نقطة الانطلاق، ولا سيما بعد أن توافد القرويون يعرضون علينا البطاطا المشوية. وكانت لنا الأسبقية في الشراء لأننا ضيوف أكارم . فأخذنا منها حاجتنا شاكرين الرب على نعمه، وإن كان الله غير موجود رسمياً في بلد الشيوعيين. عند الثالثة بعد الظهر أتى من يبشرنا بأننا سنصل موسكو عند السابعة مساء. أفرحتنا هذه البشرى وأخلدنا إلى النوم. وعندما استيقظنا كانت مشارف موسكو قد تبدّت، فحمدنا الرب مجدداً وتوقف القطار نهائياً قبل الثامنة بقليل، أي بعد أن بقينا فيه "مجعلكين" أكثر من ٢٣ ساعة. طبعاً، بالإضافة إلى تعبنا الذي لا يوصف، خسرنا زيارة المتحف والأوبرا. وقد قيل لنا دون أن نسأل، لشدة فرحنا بسلامة الوصول، بأن سبب طول هذه الرحلة العجيبة هو "الروتين" الإداري المتحكّم. فنتيجة لوقوع حادث على الخط الرئيسي بين خاركوف وموسكو أخذ قائد القطار مساراً أطول. وبما أننا لم نفهم هذا التصرّف، تبرّع أحد الطلاب اللبنانيين وشرح لنا ذلك على طريقته. تصوروا أنه كان عليكم أن تذهبوا من بيروت إلى دمشق. وبما أن الطريق مقطوعة توجهتم إلى طرابلس فحمص ثمّ حلب وعدتم إلى حمص ومنها إلى دمشق. الأمر ليس أصعب من ذلك.



## الفصل الثاني والعشرون

## العالم "غراسيه" والشيخ بشير الجميل والجامعة

ذهبت أنا وزوجتي إلى باريس في نهاية العام ١٩٨١ لتمضية بضعة أيام للراحة، ولاستشارة الأستاذ غراسيه عضو الأكاديمية الفرنسية للعلوم حول بعض النتائج البحثية التي كنا قد توصلنا إليها. وكان غراسيه يحب لبنان كثيراً، ويتابع عن كثب تطور الأحداث السياسية فيه، وهو مطّلع عليها بتفاصيلها. وكان قد قدّم مراراً لأكاديمية العلوم، نتائج علمية جديدة، سبق وتوصلنا إليها. ومع بلوغه سن الثمانين بقي محافظاً على نشاطه، فهو عضو شرف في عدة مجالس إدارة لشركات كبيرة ومنها شركة (مترا) للأسلحة المتطورة. وبقي مختبره يستقبل الباحثين من مختلف أقطار العالم، يفدون إليه لأخذ المشورة. طلبنا موعداً من سكرتيرته في المختبر، فأجابتنا بأن البروفسور يستقبلنا في منزله، صباح الثالث من كانون ثانٍ ١٩٨٢.

كانت هذه أول مرة نزوره في منزله وآخر مرة نشاهده حيّاً، لأنه توفي بعد سنة تقريباً من زيارتنا هذه. والمنزل جميل جداً يشرف على ساحة البانتيون الرائعة. وقد استقبلنا في مكتبته الفخمة. وبعد أن استفسرنا عن نتائج البحث وأخذنا الجواب الذي كنا ننتظر، انتقل بنا الحديث إلى الحالة في لبنان. قال غراسيه إنه يبشرنا بأن الحرب في لبنان ستنتهي في مطلع الصيف وأن الفلسطينيين سيخرجون منه، كما سيكون له رئيساً جديداً للجمهورية وهو شاب يعرف ما يريد ويرأس إحدى الميليشيات.

ما إن انصرفنا وخرجنا إلى الشارع حتى تبادلت أنا وزوجتي النظرات وقلنا: مسكين هذا الرجل العظيم، قد بدأ يشيخ ويضيع أفكاره. لقد قال إن الفلسطينيين سيخرجون من لبنان في مطلع الصيف !!! كما يقول إن رئيساً شاباً سيأتي إلى بعبدا !!!.

## حفلة أساتذة كلية العلوم – الفرع الثاني

مضى شهر واحد على هذه الزيارة، وأقام أساتذة كلية العلوم – الفرع الثاني حفلة عشائهم السنوية بمناسبة انتهاء الفصل الدراسي الأول. وكانوا قد دعوني إليها مع العميد والمدير. وكانت الحفلة في مطعم LA CRIÉE قرب مرفأ جونيه، وكان ضيف الشرف الشيخ بشير الجميل. كنت أتحاشى قدر الإمكان تلبية دعوات لها صبغة سياسية وتجمعني بغير الرسميين. فأنا محرج وأفضّل أن أبقى محافظاً على حرية التحرك في عملي الجامعي. إلاّ أن الدعوة كانت موجهة من قبل أساتذة جامعيين. وكنت أعرف الشيخ بشير مذ كان تلميذي في الليسيه.

جلسنا إلى طاولة العشاء قرب بعضنا. وأحببت أن أسامره، فنقلت إليه بشيء من التعجب وقلّة الايمان، الحديث الذي جرى مع البروفسور غراسيه أثناء زيارتي له في باريس. فأجابني بكل جديّة: ولِمَ التعجب؟ ما قاله صاحبكم قد يحصل في مستقبل قريب.

وفي ٢٠ تموز ١٩٨٢، دُعيت إلى تناول الغداء على مائدة البطريرك حكيم في مقره في الربوة بمناسبة يوبيل سيامته كاهناً، وكان الشيخ بشير من المدعوين. أثناء الطعام تكلّم السيد البطريرك وأطنب بمدح الشيخ بشير، وطلب من الحضور وجلُّهم من النواب ورجال السياسة تقديم الدعم اللازم إلى الشيخ بشير كي يصبح رئيساً للجمهورية، قبل أن يعلن هذا الأخير ترشيحه رسمياً بأسبوع.

## مقابلة الرئيس المنتخب في بكفيا

بعد عودتي من الولايات المتحدة الأميركية في مطلع أيلول ١٩٨٢، حيث اشتركت مع زوجتي في تقديم بحث في مؤتمر لعلم الحشرات في جامعة بولدر كولورادو وأمضينا شهراً هناك بضيافة الحكومة الأميركية وبعض الأنسباء، كان الشيخ بشير قد انتخب رئيساً للجمهورية فطلبت موعداً سريعاً لمقابلته. والسبب في هذه العجلة يعود إلى أن فريقاً من الحزبيين، بدأ يطالبني بالسعي لإنشاء جامعتين فور عودتي من السفر.



حدّد الموعد في التاسع من أيلول ١٩٨٢، عند الساعة السابعة مساء، في منزل الرئيس المنتخب في بكفيا. وكنت قبل الظهر عند طبيبة الأسنان الدكتورة مي صيقلي في رأس بيروت، ولأنها تعرف بكفيا جيداً قالت لي: عليك بالذهاب باكراً كي لا تتعرض لعجقة السير وتتأخر. فعملت بمشورتها، إلاّ أنني وصلت إلى موعدي قبل الوقت المحدد بأكثر من نصف ساعة.

أدخلتني مساعدة الرئيس إلى غرفة انتظار من حجر العقد أزيل الطين عن سقفها وجدرانها، فبدت في غاية البساطة والجمال. وما كدت أجلس حتى سمعت صوتاً يسألني هل هناك من سوء تفاهم حول توقيت الموعد؟ سلّمت على الرئيس واعتذرت لوصولي قبل الوقت خوفاً من ازدحام السير. قال الشيخ بشير: "ما إن أنهي مقابلتي مع المسؤول عن الصليب الأحمر الدولي، حتى أتفرّغ لك".

بعد بضعة دقائق سمعت الشيخ بشير يتكلّم بصوت مرتفع ويهدّد محدّثه باللغة الفرنسية بأنه سيوصله إلى المطار ويسفّره إلى بلاده إذا تصرّف على هواه ودون موافقة السلطات اللبنانية. ثمّ هدأ الجو. وما إن قاربت الساعة السابعة حتى دعتني مساعدة الرئيس إلى مكتبه. فرأيته يبتسم ويقول: يريد مندوب الصليب الأحمر الدولي أن نعيد بناء المخيمات المهدمة، فقلت له إننا إذا قبلنا بالفلسطينيين في لبنان، فذلك مشروط بأن يعملوا ويستحصلوا على إجازة عمل كغيرهم من غير اللبنانيين، وأن يستأجروا شققاً ويسكنوا فيها كغيرهم من الغرباء العاملين في لبنان. وهو، أي مسؤول الصليب الأحمر الدولي، لا يفهم ذلك ويتصرّف على هواه. هدّدته بالطرد، فسكت. وبعد أن توقف هنيهة، أضاف: "شو في عنا؟"

بدأت بالقول: "قابلني بعض الحزبيين ليطلب إنشاء جامعتين" فقاطعني فوراً: من يعني؟ فسمّيت له الأشخاص. قال: "بدهم يخربوا هالبلد، أكثر مما هو خربان. شو دخلهم؟ جامعة واحدة وبس". أخذ الهاتف وطلب رقماً وقال لمحدّثه: "قل لفلان وفلان ليسكتوا،

رتّب اجتماع عمل حول الجامعة اللبنانية الأسبوع القادم بحضور الدكتور جورج سعاده والأستاذ أنطوان نجم" (كان مسؤولاً كتائبياً ومديراً ناجحاً لثانوية الجديدة الرسمية)، ثمَّ وأغلق التلفون.

– "شو في عندك بعد؟" قلت: "عندي ثلاثة اشياء. أولاً: الموظفون والأساتذة الذين يتعاطون العمل الحزبي في الجامعة، هذا مخالف للقانون. الآن وبعد استتباب الأمن، ما نحن فاعلون؟" أجابني بأن الأستاذ هشام الشعار (رئيس التفتيش المركزي في حينه)، كلّمه على هذا الموضوع صباح اليوم. وسنكمل الحديث في اجتماعنا الأسبوع القادم". قلت: "ثانياً، بخصوص كلية الطب في الجامعة اللبنانية، هل يوقع الرئيس سركيس على مرسوم الإنشاء أم يتركه للرئيس الجديد؟" أجاب: "دعْ الأمر لي". قلت: "ثالثاً، بخصوص الأبنية الجامعية، هناك مبنى للإدارة المركزية، إنما أريد المبنى المعدني الذي كان قد أعد لمجلس النواب مكان مبنى وزارة الدفاع القديم على الزاوية المواجهة للمتحف الوطني". أجابني بكلمة واحدة: "خذه"، وأضاف: "مبنى البرلمان سيكون على تلّة رحّال قرب محطة السكة الحديدية". قلت: ومبنى قصر العدل القديم، كان لمعهد الفنون الجميلة قبل الحرب، وهو يحتاج للتأهيل وسيكون أول مبنى يجمع الفرعين الأول والثاني". قال: هذا الأمر يعود لك. دبِّر حالك. بعدها تكلمنا بمواضيع شتّى، وقال إنه سيعرّفني على شاب مندفع ومخلص قدم حديثاً من اميركا. تركت بكفيا عند السابعة والنصف، والأمل يبشّر بمستقبل دون حروب، وما كنت أظن مطلقاً بأن هذا اللقاء سيكون الأخير مع الشيخ بشير.



## الفصل الثالث والعشرون

# العدوان الإسرائيلي وتأثيره على الجامعة

أواخر أيار ١٩٨٢، دعوت الأستاذ وليد جنبلاط إلى حفل غداء أقمته على شرفه مع بعض عمداء الجامعة والأصدقاء، ومنهم ابن عمتي المهندس سليم العشي، في مطعم مطل على البحر قرب السان جورج Temporel sur mer. وتناول الحديث أموراً شتّى ومنها انتظار وقوع عدوان إسرائيلي وشيك على لبنان. وأخذ الأستاذ جنبلاط ينتقد بصوت عال، وعلى مسمع من رواد المطعم، بما عرف عنه من صراحة، تصرفات بعض الفلسطينيين التي غالباً ما كانت تشكل للإسرائيليين مبرِّراً لعدوانهم. وطالت انتقاداته اللاذعة مراجع كبرى عديدة، لم يكن أحد يجرؤ على ذكرها. وكان جميع الحضور في المطعم يستمعون صامتين وَجِلين. وانتهى الحديث إلى التنبؤ بوقوع عدوان واسع في المدى القريب. أثناء العودة إلى بيروت الشرقية عن طريق المرفأ، علّق من كان يرافقني من الحضور قائلاً إن كلام الأستاذ جنبلاط لا يختلف بجوهره ونكهته اللاذعة عن كلام الشيخ بشير الجميل. وما عتم أن وقع الاعتداء واجتاح الجيش الإسرائيلي، بعد أسبوعين، نصف لبنان. وطالت آثار العدوان بالتسلسل الزمني، الفروع الجامعية في صيدا، ثمَّ كلية العلوم في الحدث ووصلت طلائع جيش العدوّ إلى مشارف كلية الآداب في الفنار. وعند دخول الإسرائيليين فيما بعد، إلى المنطقة الغربية من بيروت، توقفوا في كلية الآداب قرب اليونسكو، بعد أن مرُّوا بمبنى الإدارة المركزية القديم وبمبناها الجديد قرب المتحف. وسنستعرض آثار هذا العدوان "الحضاري" على الجامعة.

### الفروع الجامعية في صيدا

في صيدا، أصيب مبنى الفروع الجامعية، إصابات مباشرة لوقوعه قرب مخيَّم عين الحلوة الفلسطيني. وقد أفادنا أحد ضباط الدرك (العميد حالياً علي عاشور) فيما بعد،

أن الناظر العام في كلية الحقوق، الأستاذ فؤاد الزين، وهو ملحق بالجامعة من التعليم الابتدائي ومن سكان حارة صيدا، قرَّر الذهاب إلى مباني الجامعة متحدّياً الأخطار المحدقة بها ليخلِّص الأوراق الرسمية المبعثرة هناك، ولا سيما سجلات الطلاب ونتائج الامتحانات وغيرها. وقد حاول أهله وأصدقاؤه ثنيه عن عزمه، إلاَّ أنه أصرَّ على ذلك. فما كان من الضابط المذكور إلاَّ أن زوّده برسالة تثبت أنه مفوض من قبل رئيس الجامعة لتفقُّد أبنيتها. وقد تمكَّن الأستاذ الزين بواسطة هذه الإفادة من الدخول والعودة سالماً من مقرِّ الجامعة بعد أن توصّل إلى وضع الملفات في مكان أمين، مصطحباً معه الأختام وأهمَّ الأوراق الرسمية. وقد علمت بأنه نام في مبنى الجامعة يومين، وتمكَّن من إقناع الفلسطينيين، الذين لجأوا إليه وأقاموا مخبزاً على الصاج في مدخله، على ترك الجامعة إلى مكان أكثر أمناً. وقد أرسلت إليه كتاب تنويه، فور اطلاعي على تفاصيل ما قام به من أعمال مشرفة.

## قوات الاحتلال الإسرائيلي في كلية العلوم في الحدث

في آخر حزيران، دخلت مبنى كلية العلوم في الحدث، قوات غير نظامية، اعتبرت ما وقعت يدها عليه غنائم حرب، واستعانت ببعض أساتذة الجامعة لتنظيم عملية نقل المختبرات ومحتويات المكتبة من كتب وتجهيزات. عرفت بالأمر بعد مرور يومين على بدء العملية. فحاولت مع العميد راجي أبو شقرا وبعض أساتذة الكلية القاطنين في الحدث إيقاف هذه العمليّة عن طريق الاتصال بقوى الأمر الواقع، ولكن لم نفلح. كان جواب بعض المشاركين بعملية النقل أنهم ينقلون هذه المعدات للحفاظ عليها من الحرب المتوقعة إذا حاول الإسرائيليون دخول غرب العاصمة من هذه النقطة. وبالاتفاق مع العميد كان الجواب: إذا كان الهدف هو المحافظة على التجهيزات، فمن الأفضل وضعها في الطبقات السفلى وإقفال الأبواب بأحجار الباطون إلى حين انتهاء الأعمال العسكرية، ولكن اقتراحاتنا لم تؤخذ بعين الاعتبار. ولذا، اتخذت فيما بعد تدبيراً مسلكياً بحق من خضع، وإن مرغماً، لتعليمات من خارج الجامعة. وبعد فترة زمنية لا يمكنني تحديدها، دخلت الكلية قوات الاحتلال الإسرائيلي التي قطعت الأشجار ونهبت بعض المحتويات وأطلقت النار على ما تبقى من أجهزة كبيرة الحجم، لم يتمكن الغزاة من نقلها. كما



حطمت المجموعات العلمية التي كانت باقية في مختبري فخسرت تعب أكثر من ٢٥ سنة من الجهد المتواصل قضيته في جمعها. وكنت قد تمكنت من تخليص مجموعة فراشات لبنان وبعض هياكل عظمية تعود إلى لبونات برية صغيرة الحجم، سبق أن نقلتها زوجتي إلى مبنى الإدارة المركزية ومنها إلى مكان أمين بانتظار تسليمها إلى من يقدِّر أهمية الاعتناء بها.

وبعد دخول القوات متعددة الجنسية، في خريف ١٩٨٢ إلى الكلية، كان من حصّتها قوة من المارينز الأميركية، ساعدتنا في تنظيف المبنى من الركام وبقايا الحيوانات المخبرية وجثثها، ومن عدد لا يستهان به من القذائف الانشطارية والعنقودية التي خلفها العدوُّ وراءه في كل مختبر.

ويجب الاعتراف بأنه لولا المارينز لما توصلنا إلى التخلص من هذه القنابل، التي بدأت تفتك بمن حاول نقلها عن جهل بأخطارها. وما إن انتهت عملية التنظيف، حتى بادر أساتذة الكلية إلى تكريم المارينز وشكرهم على المساعدة القيمة التي قدموها، فأقاموا لفريق منهم مأدبة غداء في مطعم الباشا على شاطئ البحر في إنطلياس، وترأس المأدبة العميد السابق مشرفية وحضرها إلى جانب العميد راجي أبو شقرا عدد من الأساتذة ومن الموظفين.

لم أتوقف عن متابعة مسألة استعادة ما فقد من الكلية. وتمكنّا بمساعدة مدير وبعض أساتذة كلية العلوم – الفرع الثاني، من استعادة قسم لا بأس به من التجهيزات في مطلع العام الدراسي ٨٢–٨٣، الأمر الذي سهّل عملية بدء الدراسة في الفرع الأول.

وبغية ترميم مبنى الكلية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، رصدتُ في موازنة الجامعة مبالغ إضافية بقيمة ٣ ملايين ليرة لبنانية تقريباً أي ما يعادل في ذلك الحين مبلغ

مليون دولار. وقد عهدت إلى لجنة فنية برئاسة الدكتور مشرفية وعضوية الدكتورين انطوان خاطر وبلال العلايلي مهمة الإشراف على أعمال الترميم.

## قوات الاحتلال الاسرائيلي ومبنى كلية الآداب في الفنار

عند وصول الجيش الاسرائيلي إلى الفنار بدأ يتمركز في المدارس الخاصة الموجودة هناك، فاتصل بي حارس كلية الآداب – الفرع الثاني ليعلمني بالأمر وليسألني ما عساه يفعل؟ قلت له لأثير حفيظته، إذا كنت خائفاً، أترك الكلية واهرب. فاعتبر ذلك إهانة بحقِّه، فأضفت: أحكم قفل بوابة الحديد الخارجية، وعند وصول الإسرائيليين قل لهم بانك سألت رئيس الجامعة فمنعك من فتحها. وأضف إلى ذلك: إذا أردتم الدخول، ما عليكم إلاّ كسر القفل وهذا ليس بالصعب عليكم. فإذا دخلوا يكون دخولهم بالقوة وليس برضانا. كرَّرت الكلام حتى أتأكد من أنني أحسنت الشرح. عند الخامسة من صباح اليوم التالي اتصل الحارس ليقول إن ضابطاً اسرائيلياً يتكلم العَربية أمره بفتح الباب الخارجي فقال له: إخلع الباب وادخل. إلاّ أن الضابط انصرف بعد فترة وجيزة دون الدخول.

## الدخول إلى المنطقة الغربية

وعندما قرر الإسرائيليون في منتصف أيلول، الدخول إلى المنطقة الغربية من بيروت، مرّت آلياتهم أمام مبنى الإدارة المركزية القديم الذي كنا لا نزال فيه بضيافة البعثة الثقافية الفرنسية. فحطمت الآليات الرصيف على الجهتين وأطاحت بالسور القديم وبالأشجار التي كنت والرئيس ديب قد زرعناها هناك في مناسبات عديدة. كما أن جحافلهم مرَّت داخل المبنى الجديد الذي كنا قد باشرنا تدريجياً بالانتقال إليه، فحطمت محتوياته وتسلَّلتُ من فجوة واسعة فتحتها في السور الخارجي، إلى أرض سباق الخيل المجاور.

توقف الإسرائيليون تحت مبنى كلية الآداب – الفرع الأول وتمركزوا هناك مدة قصيرة. وكنت قبل دخولهم ببضعة أيام، قد تفقدت مبنى الكلية برفقة بعض الأساتذة



وبصفتي عميدها لشغور مركز العمادة. فاطمأننت لوجود مختبر علم النفس بحالة سليمة وكذلك أثاث الإدارة والغرف المجاورة. وبعد انسحاب الإسرائيليين تبيَّن لأمين السر أن محتويات المختبر اختفت كليًّا. فوضعت تقريراً بذلك رفعته فيما بعد إلى لجنة تحقيق دولية أتت من جنيف للنظر في ما ارتكبه الإسرائيليون في لبنان.

## العمل الإداري أثناء الاحتلال

أثناء الاحتلال الاسرائيلي، بقيت أذهب إلى الإدارة المركزية طيلة شهر تموز، بغية تأمين الرواتب للأساتذة وللموظفين وبغية توقيع بعض المعاملات الضرورية. وكنت قد اتفقت مع رفيقيَّ كل صباح الأستاذ عبد الحميد فايد والأستاذ حسين رفعت، أمين سر الجامعة بالوكالة لموافاتي إلى هناك. وكان الإسرائيليون قد تمركزوا قرب بناية أوليفتي على طريق النهر. وهم يمنعون العابرين إلى الغربية من حمل خبز أو مؤن معهم. فكنت أترك سيارتي أحياناً قرب أوتيل ديو ويرافقني سيراً على الأقدام الموظف الأمين حنا نعمه، وهو أول موظف التحق بالجامعة منذ كنت طالباً. وكان حنا يسكن قرب سيَّار الدرك. وإذا سُمح لنا باستعمال السيارة، اجتزنا المعبر حاملين تحت ثيابنا ما نستطيع حمله من الخبز لنسلمه إلى زملائنا في الإدارة.

ومع أن ذهابي إلى الإدارة كان يجري دون طبل وزمر، ولا تعرف به إلاَّ قلَّة من المتعاطين مع الجامعة، فوجئت يوماً بحضور شاب طويل الشعر، يصرُّ على التكلم معي. وكنَّا منهمكين في إنجاز المعاملات الملحَّة وإتمامها بسرعة خائفين من وقوع حادث مفاجئ قد يسجننا في هذه الأرض المهجورة الواقعة على خطوط التماس بين الشرقية والغربية. قال الشاب بأنه يدعى علي العاكوم وبأن الأستاذ وليد جنبلاط، الذي يعرف أهله، طلب منه أن يكلِّمني شخصياً لأنه كان الأول بين خريجي قسم العلوم الطبيعية في كلية العلوم في الحدث، وبأن أستاذته، أي زوجتي، اعتبرته في إفادة خطية منها بأنه من أذكى وأنجح الطلاب الذين مرُّوا تحت يدها، وأن العلامات التي حصل عليها في الامتحان النهائي هي من بين أعلى العلامات التي نالها طالب. وبالفعل أطلعني على إفادة عن

علاماته صادرة عن المدير وعلى كتابٍ موقّعٍ من هنرييت بهذا المعنى. ولذا، فهو يطلب منحة تخصص في الخارج، لأنه لا يريد أن يضيع وقته في هذا البلد. قلت له إن هناك منحة واحدة في الجامعة لم يتقدم إليها أحد لأنها في الهندسة الجينية. فهل تنوي أن تتخصص في هذا الحقل الجديد الصعب من البيولوجيا والكيمياء والهندسة معاً؟ قال: "سأبيِّض الوجه إذا حصلت على منحة". قلت: "سأحاول أن أتلفن من هاتف سيارتي إلى جامعة كومبيان شمالي باريس لأرى إذا كان باستطاعة صديقي رئيس مختبر الجينات هناك، ضمّك إلى فريقه".

من حسن الحظ أنني استطعت التقاط الأستاذ (برن) الذي أبلغني بأنه يمكن اعتبار مرشحي مسجلاً ومقبولاً منذ هذه اللحظة. سألت الطالب إذا كان يستطيع الذهاب إلى جونيه لأخذ تأشيرة والسفر بحراً إلى قبرص لأن المطار مغلق؟ أجابني: لا تهتم لهذا الأمر فأنا أعرف كيف أتدبر أمري. أعطيته إفادة بخط يدي (لعدم وجود مستكتبة) بأنه ممنوح من الجامعة اللبنانية لتحضير أطروحة دكتوراه في جامعة كومبيان وبأن تسجيله في الجامعة المذكورة مقبول وبأنني أكفله على مسؤوليتي. عدت إلى منزلي قائلاً إذا استطاع هذا الشاب أن يحصل على الدكتوراه، أكون اليوم قد كوفئت على مخاطرتي أنا ومن كان برفقتي في الإدارة.

وكم كان فرحي عظيماً بعد ثلاث سنوات، عندما دعتني جامعة كومبيان لأكون عضواً في اللجنة الفاحصة التي منحت علي العاكوم الدكتوراه لاكتشافه عقارين يستعملان في عمليات القلب المفتوح، باعتهما الجامعة المذكورة إلى شركة تسويق تجارية (Ativar). ما سمعته عن علي العاكوم من قبل أساتذته يُفرِح القلب ويرفع الرأس بطلاب الجامعة اللبنانية.



# الفصل الرابع والعشرون
# بعض قصص تتعلق بأساتذة

منذ تسلمي مهامي الرئاسية آليت على نفسي أن أعامل الأساتذة كإخوة وزملاء، وبالتالي أوليت كل ما يتعلق بأمورهم الذاتية المرتبة الأولى من الاهتمام. وكنت ولا زلت ضدّ التعدي على كرامة الأستاذ الجامعي من قبل الطلاب، وذلك منذ ما قبل منتصف السبعينات، وبصورة خاصة أثناء الحروب اللبنانية التي دامت أكثر من سبع عشرة سنة.

## سبب الضغط على الدكتور أحمد مكي ليستقيل من عمادة كلية الآداب

بعد انسحاب الإسرائيليين من المنطقة الغربية لبيروت، سلّمني أحد كبار موظفي كلية الآداب – الفرع الأول، كيسين كبيرين من "الجنفيص"، في داخلهما مجموعة من جوازات السفر من مختلف الجنسيات، مع أختام غريبة وشمع أحمر وآلات لا أعرف كيف تُستعمل. ويظهر بأن جماعة من المزوِّرين كانت قد احتلت طابقاً تحت الأرض في أحد مباني الكلية، وعملت لعدة سنوات على ترويج هذه الجوازات التي وجدها موظفو الكليّة بعد هرب أفراد هذه العصابة. وقد قمت بدوري بتسليم هذه الجوازات إلى الأمن العام اللبناني في مكتبي على مقربة من المتحف الوطني.

فهمت عندها سبب غضب بعض قوى الأمر الواقع في الغربية، لسنة خلت، على العميد الدكتور أحمد مكي لأنه سعى إلى إخراج محتلي مبنى كلية الآداب من طابق تحت أرضها. وكان قد أطلعني على أن هناك زمرة من المسلحين قد احتلّت كاراج أحد الأبنية ولم يستطع إخراجهم، وهو لا يعرف ماذا يفعلون. ولذا، حاولت هذه الزمرة الاعتداء عليه بإطلاق الرصاص على سيارته وتحطيم زجاجها. إلاّ أن الدكتور مكي كان قد أوتي من

الشجاعة والإيمان بالله قدراً عظيماً، إذ أنه لم يخف، في مساء يوم الاعتداء، من تلبية دعوة على العشاء، أقامها الدكتور منير أبو عسلي وزوجته (وهي أستاذة اللغة الفرنسية في كلية الآداب) في منزل عديله في الأشرفية. وكان الدكتور مكي قد عمد إلى تصليح سيارته في يوم الاعتداء وقادها بنفسه ترافقه السيدة زوجته.

لما فشلت محاولة الاعتداء في ترويع الدكتور مكي، لجأ من كان يقف وراء هذه الزمرة إلى استمالة بعض الوزراء كي يعملوا على إقالة العميد من منصبه لأسباب سياسية مختلقة، وتعيين بديل عنه. فاستدعيت إلى القصر الجمهوري وكان مجلس الوزراء منعقداً وأُطلِعْتُ على قرار الإقالة وسُئلت عن اقتراح البديل. فكّرت في الموضوع الطارئ، وكان الدكتور مكي في مصيفه قرب صوفر، ولم يكن هناك من مجال للاتصال به. وكان بعض الوزراء على يقين بأن اعتداءً وشيكاً سيقع على الدكتور مكي إذا لم يتخلَّ عن منصبه. فحياته في خطر لأنه يجاهر بعداوته لليسار. قلت بيني وبين نفسي إذا ذكرت أن هناك مسلحين يحتلون أسفل مبنى الكلية.والعميد يريد إخراجهم، وهذا هو سبب النقمة عليه، لتمنَّع الرئيس سركيس والوزراء عن المضي في إقالة العميد، وهكذا أكون قد عرَّضت حياته إلى خطر داهم. لذا ادَّعيت بأن العميد كان سبق وقدَّم لي استقالته، وأضفت أن لا داعي للعجلة في تعيين عميد بديل، إذ يستطيع رئيس الجامعة أن يحلَّ محلَّ أي عميد يشغر مركزه. وهكذا، صدر عن مجلس الوزراء مرسوم يقبل استقالة العميد مكي ويكلفني بعمادة كلية الآداب، وإن لم يكن من الضروري تكريس التكليف بنص خاص.

بعد أن سمع الدكتور مكي مقررات مجلس الوزراء بواسطة الإذاعة، وافاني إلى مكتبي فشرحت له الأمر قائلاً "صحتك بالدني"، فأنت كنت عازماً على زيارة ابنتكم وعائلتها في أميركا. والوقت الآن مناسب لذلك.

في مقابلة لاحقة مع الرئيس سركيس، وضَّحت له الأمر فقال لو كنت عرفت هذه التفاصيل قبل اتخاذ القرار، لما كنت وافقت. فأجبته بأن إبقاء الدكتور مكي في منصبه



كان سيعرّضه للخطر، وأنا لا أحب أن أعالج هذه الأمور دون اكتراث بعد الاعتداءات على الذين أحبوا تطبيق القوانين من المديرين وأفراد الهيئة التعليمية. فحوادث الماضي القريب علمتني الكثير الكثير من الأمور. عند ذلك لاحظت بأن الرئيس سركيس قد رضي على مضض.

### قصة الدكتور سهيل القش

الدكتور سهيل القش أستاذ نشيط في الفرع الأول من معهد العلوم الاجتماعية. طلب مني بواسطة العميد الانتقال للتدريس في الفروع الجامعية في البقاع، لأنه بذلك يكون أقرب إلى منطقته ومنزله العائلي. وافقت فوراً لأن وجود أستاذ بمكانته في البقاع يعزز وضع الجامعة هناك، ولا سيما أن معظم الذين يعملون في البقاع سبق وأن تقدموا بطلبات للانتقال إلى بيروت. وكان هذا الطلب الأول من نوعه لجهة الانتقال من بيروت إلى البقاع. وبعد أن طلبت من المراجع الجامعية المختصة إعداد القرارات اللازمة، أتى من يخبرني بأن قوى الأمر الواقع في زحلة لا تنظر إلى انتقال الدكتور القش إلى البقاع بعين الرضى. فهذه القوات تهدد حياة الدكتور القش لاتخاذه موقفاً معادياً لها في بدء الأحداث اللبنانية. كما أطلعت من الوزير معوض على تقرير سرّي بهذا المعنى. ويضيف التقرير بأن رئيس الجامعة متواطئ مع الدكتور القش، لأن كليهما ينتميان إلى اليسار. وقد درج معظم الوزراء على اطّلاعي على التقارير السرّية التي لها علاقة بالجامعة.

تلقيت منذ توليت عمادة كلية العلوم تهديدات مماثلة. وقد زادت هذه التهديدات عند تسلمي الرئاسة. وكنت بادئ الأمر لا أوليها أي اهتمام، إنما بعد اختفاء الدكتور كرم سنة ١٩٧٩ وخطف الدكتور قهوجي مدير فرع الآداب في صيدا وخطف أساتذة فيما بعد على الطريق بين البقاع وبيروت، وتدخلي السريع لإطلاق سراحهم، تأثرت جداً لوضعهم ولما عانوه ظلماً وتعدّياً. وقد اطّلعت من المخطوفين الذين أفرج عنهم وقابلوني في منزلي، بعد النجاح في عملية الإفراج، على تفاصيل تقشعرُّ لها الأبدان وتنتفض لها الضمائر الحيّة. ولذا أخذت، بعد كلّ هذه الحوادث المؤلمة، أولي هذه التهديدات كل اهتمام

وأعالجها بالجدّيّة التي تستحق. وعليه، فقد أرجأت تنفيذ قرار نقل الدكتور القش خوفاً عليه، دون ذكر الأسباب وأبلغت العميد ذلك. وطبعاً بدأت أتلقى مراجعات من هنا وهناك تطالبني بالموافقة على نقل الدكتور القش إلى البقاع.

لبّيت دعوة من الوزير جوزيف سكاف لتناول الطعام في وادي البردوني في زحله. والمأدبة كانت على شرف بعثة من الضيوف العرب. وهناك التقيت الأستاذ فؤاد صوايا مدير عام وزارة التربية الوطنية سابقاً، والمخال على التقاعد، وهو من وادي العرايش القريبة من زحله. وكنت قد عملت تحت إدارته بعد تعييني سنة ١٩٥٩ مرشداً فنياً للتعليم الثانوي، وكنت أحترمه جداً لشجاعته وقوّة شخصيته. بعد تبادل كلمات المجاملة، قال لي: عندي طلب، أرجو ألاّ تخيب أملي. سهيل القش يهمني أمره كثيراً، ما هي قصته؟ أطلعته عمّا عندي من معلومات وتخوفي من الإقدام على خطوة أخشى عواقبها المجهولة. وطلبت منه أن يتدخل ويتقصّى الخبر اليقين حول جدّية التهديدات. ختمت كلامي بالقول: "إذا قلت لي أن لا خوف من نقله، أعمل فوراً على تلبية الطلب. فأنت بما لك من مكانة يمكنك أن تتعرّف على حقيقة الأمور. وأنا أثق بك ثقة عمياء". تواعدنا على أن يعلمني بالواقع بعد بضعة أيام. وقد اتصل بي نسيب له بعد أسبوع ليقول بأنه من الأفضل تأجيل النقل في الوقت الحاضر.

### الدكتور ميشال عاصي

كان ميشال عاصي زميلي في الدراسة وإن كنا تخصّصنا في مجالين مختلفين، إلاّ أنّ خطواتنا في الحياة التقت ومصيرنا توحّد يوم صمّمنا العزم على الزواج من زميلتين في قسم العلوم الطبيعية (هنرييت وفرقد). فتوثّقت بيننا صداقة متينة وأعددنا معاً تجهيز فرش بيتينا الزوجيين عند نجار من أنسبائه في زحله. وعقد زواجنا في التاريخ نفسه. في مطلع الستينات انصرف كلّ منا إلى أعماله ومهامه وخفّت الزيارات بيننا. وفي أول الحرب انطلق كلٌّ منا إلى بلد مختلف. وبعد عودة عائلتينا إلى لبنان سنة ١٩٧٧، استؤنفت العلاقات بين هنرييت وفرقد وعادت إلى سابق عهدها. فقررت فرقد أن تعمل



معي على تحضير الدكتوراه. فنصحتها وفق المخطط الذي كنت قد وضعته لدراسة حيوانات لبنان البرية مع المجلس الوطني للبحوث العلمية، أن تجري أبحاثها على عناكب لبنان. وهكذا كنا نجتمع في منزلنا مراراً لنناقش نتائج الأبحاث الأولية.

عند تعييني رئيساً للجامعة، وإرسالي نداءً إلى أساتذة الجامعة لمعاونتي في تحمل المسؤولية، اتصل بي ميشال عارضاً خدماته كغيره من الزملاء. وكنت معجباً بلغته العربية الجميلة، وتعودت أن أعرض عليه ما كنت أكتبه من حين إلى آخر من خطابات ورسائل. وكنت أستلطف كثيراً معشره وخفة روحه وثقافته العالية، وأعرف في الوقت نفسه انغماسه في التقرب من رجال الأدب والدين والسياسة دون أن ينتمي أو يتحيّز إلى أي طرف منهم.

إلاّ أنه كان مقتنعاً بأنني أنهج سبيله، أي أنني أراجع السياسيين لآخذ دعمهم للجامعة. وقد حاولت عبثاً أن أبيّن له العكس وأن اقنعه بالتخفيف من التورط مع رجال السياسة. وكنا بين الجد والهزل، نقول: "ميشال مسيحي يعلّم في المنطقة الغربية، وزوجته مسلمة تعلّم في فرن الشباك. ساكن على خط التماس بين المنطقتين، شباك يفتح على الغربية وآخر على الشرقية، لا هو روم ولا كاثوليك بل روم كاثوليك. إنه بين شاقوفين، لا يمكنه أن يكون مع فريق دون الآخر". إلاّ أن ميله للتقرب من السياسيين والاستماع إليهم كان أقوى منه. وأظن بأن حبّه للشعر جعل منه صاحب خيال واسع. وقد امتزج هذا الخيال مع طول معاناته في سعيه للوصول إلى أعلى درجات السلّم الاجتماعي. فهو عصامي فذ، يعشق العمل المتعب ولا يملُّ ولا يضجر. كان يطلب من عائلته ومن العاملين معه طلاباً وأساتذة الحذو حذوه والعمل الدؤوب المتواصل. ومن كان قاسياً على نفسه في الجهد يكون قاسياً أيضاً على غيره. ونتجت عن ذلك طباع مركبة وتفكير دائم في أنه مضطهد، وأن للجامعة عليه حقوق. كما كان يحتقر من يتقاعس عن العمل بإخلاص ويظن بالسوء بمن حوله دون إثبات. وكنت أحاول قدر الإمكان إبعاده عن التدخل بأمور الجامعة والفروع الأخرى في منطقة البقاع، فيغضب منفعلاً أو يكظم غيظه.

إلاّ أنني أظن، ودون جزم، أنه كان أحياناً يترك الناس يتوهمون بأن يده قادرة على التصرف بأمور الجامعة، نظراً لحسن علاقاته بي. وقد آلمه أنني ما كنت أسمع نصائحه في تعيين المديرين ونقل أمناء السر في البقاع وغير البقاع، ولا سيما بعد موافقتي على طلب مديرة فرع الآداب في البقاع على نقل أمين سر الفرع المذكور إلى معهد العلوم الاجتماعية، مع أنني كنت أقدر وأحترم أمين السر، وتعييني لمدير جديد. لهذا الفرع دون استشارة أحد غير العميد...

وكنت قد سرت على مبدأ الوقوف إلى جانب العميد إذا اختلف مع المدير، والوقوف إلى جانب المدير إذا اختلف مع أمين السر. وكنت أرى بأن مصلحة الجامعة تقضي بذلك، فأضع الصداقات جانباً.

وأحياناً، كان يتصرف في زحلة والبقاع وكأنه مختار ضيعة، فيهتم بشؤون المحتاجين وصغار الموظفين ويساعدهم مادياً، فهو كريم اليد عفيف النفس. فإن اختلفت معه بالتفكير والتصرفّ، فقد اختلف بدوره مع كثيرين من زملائه دون سبب وجيه، ومنهم الصديق المخلص عمر حلبلب. وقد ظلم منهم الدكتور أنيس مسلّم، مدير الفروع الجامعية البقاعية في أول عهدها وغيره من الزملاء. وبما أن نهجي في العمل مختلف عن نهجه، فقد خالفته في تصرفاته دون أن يفهمني.

وقد عمل ما استطاع عمله لإبعاد الدكتور راجي أبو شقرا عن خلافتي في رئاسة الجامعة وكنت أعرف ذلك. فمع كل هذا كنت أحبه وأتشوق دائماً لاستماع قصصه المضحكة. فليس مثله من يزوّح عن الهمّ ويفرج الكرب. وقد كلّفته بعمادة كلية الإعلام والتوثيق، وهو الوحيد بين العمداء من الذين كانوا لا يحملون دكتوراه فئة أولى. إنما أردت ان أظهر للجميع تقديري له لنجاحه في مديرية الآداب في البقاع واتخاذي موقفاً واضحاً ضدّ حادثة الإعتداء عليه. كما كلّفته برئاسة الجامعة لأنه أكبر العمداء سنّاً، مخالفاً رأي الدكتور الحصّ بذلك.



**الاعتداء على الدكتور ميشال عاصي**

ظُهر أحد الأيام، اتصل بي ميشال تلفونياً في مكتبي، ليقول لي بصوت متهدّج أن أربع رصاصات قد أطلقت عليه قرب مفرق الحازميه – طريق الشام، وأنه لجأ إلى محل بيع إطارات السيارات (سوموتومو) هناك. فقلت له إبقَ مكانك وسأرسل من يرافقك إلى منزلك.

اتصلت بالأستاذ لويس حنينه في مصلحة المعلمين الكتائبية وهو رجل عصامي يقدر تعب الآخرين. وكان الدكتور عاصي قد أبلغني أنه متعاطف معه بخصوص أمور الجامعة في البقاع، وأن الأستاذ حنينه يقدّر مواقفه من الموظفين والأساتذة الزحلاويين أثناء حصار زحله في ربيع ١٩٨١، حيث تمكّن ميشال من تأمين رواتبهم بما له من علاقات طيبة مع الجميع. (كان يقول لي: شفت لشو العلاقات مع السياسيين تنفع؟). أخبرت الأستاذ حنينه بما حصل، طالباً إليه تأمين وصول الدكتور عاصي إلى منزله سالماً. ومن بعدها وافيته إلى منزله لتهنئته بالسلامة. فأخبرني بتفاصيل الاعتداء وأنه يظن أن وراء ما جرى، وقوفه ضد تفرغ أساتذة زحلاويين في الفروع البقاعية. فقلت له: ألم تتعلم مما جرى لزميلنا الدكتور قهوجي؟ ألم نتفق أن تقولوا لمن يحتج لديكم: عليكم بمراجعة رئيس الجامعة، فهو الذي يوقع على عقود التفرغ، وهو الذي اتخذ قراراً بإيقاف التفرغ، نظراً لانتفاء الحاجة ولشحّ موارد الموازنة؟

على أن الأمر أقلقني وأقضّ مضجعي، ولم أتمكن وقتها من النوم ليلاً. فمن جهة، كان برقبة ميشال زوجة وولدان يتابعان دراساتهما العالية في الخارج، وأنا أعزّهما كأولادي، والله وحده ردَّ عنه المصير المحتم. لقد كان بينه وبين الهلاك قيد أنملة. وما ذنبه أن كان شجاعاً، صادقاً لاذع اللسان، يغار على المصلحة العامة؟ ساورتني أفكار عديدة عن الجهة التي تقف وراء هذا الاعتداء. ما الذنب الذي اقترفه ميشال كي يستحق العقاب؟ وكنت قد طلبت من الدكتور راجي أبو شقرا الاتصال بالأجهزة الأمنية الرسمية

علّهم يساعدونا في تحديد الجهة المعتدية. فأفادوا بأن منطقة الحازمية – المكلّس، حيث وقع الاعتداء، هي منطقة لا تخضع لإشرافهم.

في اليوم التالي تابعت اتصالاتي. وابتدأت الأمور تكشف لي الجهة المعتدية. فحاولت أخذ موعد لتوضيح الأمور. إذا كان ميشال قد أخطأ يمكن الطلب مني تصحيح الخطأ، الأمر لا يستحق القتل. التقيت في محل (السيكال) على الاوتستراد، حيث توقفت لشراء بعض الحاجات، بمدير الفرع الثاني لمعهد الفنون الجميلة المهندس المعماري جورج فغالي، وهو من خيرة المديرين المخلصين. وكان الاعتداء الذي وقع على الدكتور عاصي حديث الساعة. سألته أن يدبِّر لي موعداً مع أحد كبار المسؤولين في القوات اللبنانية، وكان وقتها لا يزال على علاقة معهم، قبل أن يهجر الولاء الحزبي نهائياً للانصراف إلى عمله. كنت أقول له: "الحادثة هزتني. علّني أفهم سبب الاعتداء، فنتحاشى في المستقبل وقوع مثل هذه الحوادث". ما إن أنهيت كلامي حتى دخل محل السيكال صدفة أحد كبار المسؤولين الحزبيين، محاطاً بهالة من الرجال المسلحين. سألني الأستاذ فغالي إن كنت أعرفه، فأجبت بالنفي. قال هذا فلان من القوات وقدّمني إليه فرحَّب بي. فقلت فوراً: يا سيدي، عندما تريدون شيئاً من الجامعة، أرجو الاتصال بي، فنتجنب التعرّض لخضّات لا داعي لها كالاعتداء على الدكتور عاصي. أجابني: " حادثة الدكتور عاصي جرت أثناء غيابي خارج لبنان، وهي نتيجة سوء فهم وتقدير. على كلّ حال، ليس هنا المكان الملائم للتحدث عن ذلك. يسرُّني أن أجتمع بكم لنبحث الموضوع من الأساس. قلت إنني حاضر وأنتظر مبادرة منه، لتحديد موعد قريب.

### تقصّي سبب الاعتداء على الدكتور عاصي

حُدِّد موعد اللقاء مع المسؤول عن القوات بعد ظهر يوم تساقطت فيه القذائف من كلِّ حدب وصوب. وكنت قد خرجت قبل يومين إلى منطقة عيون السيمان لأخلد إلى الراحة. وقد تمَّ الإتفاق مع سيدة من العاملين في الحقل الاجتماعي على اللقاء قرب دير سيدة عوكر. ومن هناك تطوَّعت هذه السيدة بنقلي واصطحابي إلى محلَّة الكرنتينا في



بيروت بسيارتها. غادرت عيون السيمان بسيارتي وكان دويُّ الانفجارات يسمع في كل مكان، وما إن وصلت إلى جعيتا حتى بدأت أشعر بهول القصف واتساع مداه ليشمل قرى كسروان القريبة من نفق نهر الكلب. بيد أنَّ الطريق كانت خالية من السيارات إلاَّ ما ندر. ولا أعرف كيف وصلت إلى عوكر وأوقفت سيارتي قرب حائط هناك وقابلني الأب الدكتور جورج رحمه، وكان أستاذاً في الجامعة اللبنانية قبل أن يصبح مديراً لكلية التربية–الفرع الثاني. فبادرني قائلاً: "عجِّل، عجِّل قبل سقوط قذائف جديدة"، وكان على علم بالموعد المحدّد. "السيدة المتطوِّعة بنقلك تلفنت تسأل إذا كنت وصلت". وبعد بضع دقائق رنّ جرس التلفون وكانت المتكلمة السيدة المذكورة التي قالت إنها ستصل عند الرابعة تماماً. وفي الوقت المحدّد وصلت بسيارة جيب تقودها بنفسها وكان القصف قد هدأ. فركبنا السيارة التي اجتازت الأوتوستراد الفارغ تماماً من السيارات في الاتجاه المعاكس للسير، وقد وصلنا إلى مكان الاجتماع في أقل من عشر دقائق. وعدنا نسمع مجدداً أصوات الانفجارات.

في الطابق الثاني وفي مكاتب مجهزة بأحدث الآلات الالكترونية، التي حرص من استقبلني على أن أشاهدها، تناول الحديث ما جرى للدكتور عاصي. فتكرر ما سمعته بأن تقديراً خاطئاً حصل، وبأن الذين نفذوا الاعتداء كانوا يظنون بأن الدكتور عاصي هو من أنصار المطران حداد في زحلة. وبما أنهم ضدّ سياسة المطران الموالية لسوريا، أحبّوا أن يوجهوا للمطران حداد رسالة عبر إرهاب صديقه ميشال. فقلت إذا كان الأمر كما تقولون فلا دخل للجامعة بالمواقف السياسية التي يتخذها أساتذتها. أنا أعتبر أن للأساتذة ملء الحق بالتفكير كما يشاؤون. على كلّ حال، أظن أن ميشال أذكى من أن يتورَّط في عملية سياسية من هذا العيار. ما أعرفه هو أنه تحاشى في المدة الأخيرة، كما قال لي، زيارة المطران، وهذا الأخير تلفن له على عيد مار مخايل شفيعه ليعايده وعاتبه لأنه لم يعد يشاهده كما في السابق". كان جواب محدثي "نعم، لقد تأكدنا من ذلك، ولا داعي أن يستقيل الدكتور عاصي، ونحب أن نلتقي به لنزيل سوء التفاهم الذي حصل". قلت: "لقد قبلت استقالته وسأعيّن مكانه الدكتورة صونيا فخري من زحله. وإذا تسنّى لي

سأكلفه بعمادة إحدى الكليات لأنه كان مديراً ناجحاً". وبعدها انتقلنا للتحدث في أمور شتّى. وقبل أن أستأذن وأترك المكان، اتصل مضيفي بالهاتف بشخص لا أعرفه ليقول: كفّوا عن إطلاق النار لمدة عشر دقائق فعندي ضيوف يودّون الانصراف بأمان. توقف القصف بعدها وعدت سالماً إلى عوكر ومنها رجعت إلى عيون السيمان.



## الفصل الخامس والعشرون

## العمل في جنيف وقصة رئيس جديد للجامعة

قررت منذ مطلع سنة ١٩٨٦ العمل خارج لبنان نهائياً، بعد كل ما أصابني من قرف، فعزمت على ترك الجامعة ولبنان عند أول فرصة سانحة. وكنت نادماً أشد الندم على قبولي بالتجديد، حتى بعد خروجي منتصراً من هذه المعركة. وشدّ ما آلمني أنّ أشخاصاً، عملت إلى جانبهم بإخلاص، وتحمّلت الكثير بسببهم، تخلّوا عني في أحرج الأوقات، بعد تهديدي بالقتل. فاشمأزّت نفسي من كلّ تصرّفاتهم ومواقفهم.

خلال زيارتي لباريس في نهاية خريف ١٩٨٥، حاولت أن أجد عملاً في التدريس الجامعي. وأثناء مقابلة للصديق جورج سكاف (رفيق السلاح في معركة المحافظة على الطيور والبيئة في لبنان) في مكتبه في اليونسكو في باريس، أشار عليّ بتقديم ملف إلى اليونسكو أبيِّن فيه كفاءاتي وخبراتي، فلربما تستعين هذه المنظمة العالمية بي كخبير لتنظيم العمل الجامعي في البلدان النامية الأفريقية، أو في الحملة التي تقوم بها في سبيل تعميم التربية البيئية. وبدأ فوراً بتعبئة استمارة يجدها المرء في كلّ مكاتب الإداريين في اليونسكو. وبما أنني لم أكن أحمل رسماً فوتوغرافياً، نسخ صورة لي من على غلاف أحد كتبي وألصقها بالطلب.

في هذا الوقت كان على رأس بعثة لبنان لدى اليونسكو السفير الدكتور عادل إسماعيل. وهو صديق قديم تربطني به علاقات مودة عميقة تعود إلى عهد الدراسة في دار المعلمين في بيروت في نهاية الأربعينات. وقد بقيت على صلة دائمة به، رغم تقلّبه في عدة مناصب دبلوماسية في الخارج. فتوطدت علاقاتنا واستمرت قوية تنمو مع الزمن. وكنت أزوره كلما زرت باريس، إلاّ أنني لم أفاتحه برغبتي العمل في اليونسكو. وفي أول

نيسان سنة ١٩٨٣، وكان لا يزال سفير لبنان لدى المغرب، لبّيت دعوته أنا وزوجتي، وأمضينا ثمانية أيام في ضيافته في الرباط، وزرنا معه ومع زوجته أهم المدن المغربيّة وموطن الأرز في جبال الأطلس، فكانت رحلة بالسيارة لا أمتع ولا أجمل.

لم يمضِ على تقديم الطلب شهر واحد حتى اتصل بي الدكتور إسماعيل من باريس تلفونياً، وأخذ يعاتبني لأنني لم أفاتحه بأمر رغبتي العمل في اليونسكو. فشرحت له أن ما حصل في مكتب جورج سكاف كان مردّه إلى عامل الصدفة، وأن الدليل على ذلك هو أنني لم أكن أحمل صوراً فوتوغرافية لي. ومما قاله: عُرض عليّ طلبك للعمل كخبير وعندي منصب مهم وكبير يليق بك وأفضل بكثير من خبير. قلت له بتعبير لبناني شائع: "يدي بزنارك" أي أتّكل عليك في تدبير هذا الأمر. أضاف: هناك مركز مدير مكتب التربية الدولي في جنيف، وهو شاغر منذ بعض الوقت. أجبت: "الذي تفصله نلبسه"، وكنا دائماً نستعمل مثل هذه التعابير في محادثاتنا. قال: "اتفقنا، سأكتب لك التفاصيل وأرسلها بالحقيبة الدبلوماسية. اتصل بصديقنا المشترك الأستاذ فؤاد الترك وضعه في الصورة كي يتقدم لبنان بترشيحك رسمياً". وكان فؤاد قد أصبح، منذ مدة، أمين عام وزارة الخارجية وتربطني به صداقة قديمة تعود إلى أيام الدراسة.

ومنذ هذا الاتصال بدأت أحضر الأجواء لترك الجامعة والسفر إلى الخارج. قابلت رئيس الجمهورية ومن بعده رئيس مجلس الوزراء، فكان موقفهما غير مشجع لي لترك الجامعة في مثل هذه الظروف. إلاّ أن الرئيس كرامي، وبعد إلحاحي، قبل أن يقدم ترشيحي بصفته وزيراً للخارجية بتاريخ ٢٠/٦/٨٦. وقد علمت فيما بعد، وأثناء تلبيتي لدعوة من شركة الخطوط الفرنسية بمناسبة افتتاح "معهد العالم العربي في باريس"، أن البتّ بموضوع التعيين لمركز جنيف قد تأجل إلى السنة ١٩٨٧. وتفصيل ذلك أن المدعوين لزيارة المعهد العربي كانوا ينتظرون دورهم في أوتيل الميريديان في باريس لاستلام مفاتيح غرفهم، وكنت بينهم مع رهط من المدعوين العرب. وعندما نُوديت تقدم منّي ممثل السودان، وكان سفيراً سابقاً لبلاده في باريس ويعمل من حين إلى آخر مع



اليونسكو. عرّفني عن نفسه وأضاف قائلا: "أحببت أن أتعرّف عليك، لأنني اطلعت على ملّف ترشيحك، وأهنّئك سلفاً. فبين ٦٢ مرشحا قُبلت ملفاتهم اخترنا خمسة وأنت واحد منهم، وحظك بالنجاح كبير لأن البعثات العربية مصرّة عليك وصديقنا الدكتور إسماعيل اضطلع بدور أساسي في ذلك. وقد جرى تصويت اشترك فيه ٢٠ عضواً من مجلس إدارة المكتب فأيدك ١٢ والأصوات الباقية توزعت مشتتة بين المرشحين الأربعة الباقين". لم أهتمّ كثيراً لما سمعت بعد أن تأجّل موضوع البتّ بهذا التعيين مراراً.

أثناء زيارة رئيس الجمهورية إلى باريس في شتاء ١٩٨٧، التقى السيد أمادو مختار مبو، مدير عام اليونسكو والصديق الشخصي للدكتور إسماعيل. وبما أن مبو كان مرشحاً لتجديد ولايته للمرة الثالثة، ويهمّه دعم الممثل اللبناني في المجلس التنفيذي، كان أيضاً مهتماً بالمقابل بامر ترشيحي لمديرية مكتب التربية في جنيف. وقد أقنع بحديثه عن أهمية هذا المركز بالنسبة إلى لبنان، رئيس الجمهورية وطلب إليه أن يوافق على تركي الجامعة. ولذا، بعد عودته من باريس، أفهمني الرئيس الجميل أن لا مانع لديه بسفري إلى جنيف، إلاّ أنه يأسف لتركي الجامعة. فقلت له لا خوف على الجامعة إذا قبل أن أرشح الدكتور راجي أبو شقرا عميد كلية العلوم ليحلّ محلّي. أجاب الرئيس بأنه لا يعرفه جيداً، إنما شهادتي فيه تكفي، فشكرته على ثقته وقلت إنه يبيّض الوجه.

## التحضير لترك رئاسة الجامعة

أول شخص وضعته بالصورة كان الرئيس سليم الحص بصفته وزيراً للتربية. ثمّ تكلّمت مع العميدين الدكتورين راجي أبو شقرا ومحمود نصرالدين بغية تحضير الأجواء للشخص الذي سيخلفني. وكنت مقتنعاً بأن أفضل من يقوم بهذه المهمة، في هذا الظرف ويسير على ذات المنهج الذي رسمته للجامعة مع زملائي العمداء والمديرين، هو الدكتور راجي أبو شقرا. الأسباب عديدة أقلها، بالإضافة إلى ميّزاته الشخصية، أنّه مقبول من جميع الأطراف وأنه علمي يعرف كيف يهتّم بأمور الكليات التطبيقية الناشئة. اتفقت مع العميدين على أخذ موعد مشترك من الرئيس الحص. فتكفّل بالموضوع الدكتور

نصرالدين. وفي اليوم المحدّد تحدثنا مع الرئيس الحص في قاعة استقبال شقّته في بيروت. كان استقباله إيجابياً ورحّب بالدكتور راجي أبو شقرا الذي يعرفه جيداً ويقدّره. لم أقل إنني تكلمت بالموضوع مع رئيس الجمهورية كي لا أثير أي حساسيّة، إنما استأذنته للتكلم مع الرئيسين كرامي والجميل.

بعد التصويت على انتخاب مدير عام جديد لليونسكو فاز الإسباني فديريكو مايور وأقصي السنغالي مبو لأسباب سياسية، وبقي لبنان مسانداً مبو حتى النهاية وحتى بعد إعادة التصويت مراراً. فتضاءل أملي بالتعيين في جنيف حتى كاد يتلاشى، ولا سيما بعد تكليف فرنسي بالوكالة في هذا المركز ولمدة سنة كاملة. إلاّ أن الصديق عادل إسماعيل لم ييأس، فاتصل بي في أوائل شباط سنة ١٩٨٨، من باريس قائلاً: "يا جورج، لِمَ لا تأتي وتقابل مايور شخصياً؟ لقد دبّرت لك بواسطة أصدقائي الفرنسيين موعداً نهار الاثنين القادم. أنا لا أشك بأنه سيقتنع بك بعد المقابلة". قلت إن أساتذة الجامعة مضربين ولا يمكنني أن أترك الجامعة في هذا الظرف الحرج والدقيق. على كلّ حال، لقد فقدت الأمل بهذا المنصب فحظي عاطل. قال: "لم أعرفك إلاّ مناضلاً ولا أقبل أن تتخذ موقفاً متخاذلاً." تملّكني الحياء، وقلت: "سأستقل الطائرة صباح السبت وأعود نهار الثلثاء، دون إعلام أحد".

قابلت مايور في مكتبه في باريس وتحدثنا عن البحث العلمي وأُخذنا به، ونسينا أن نتكلم على مكتب التربية في جنيف. فهو اختصاصي في الكيمياء الحيوية، كان عميداً ثمّ وزيراً للتربية في بلاده. وقبل خروجي من عنده قلت جملة واحدة: "إنني مستعد للعمل في جنيف". أجاب أنه سيتصل بي قريباً، وكان الاجتماع وديّاً وحارّاً.

### ترشيح الدكتور راجي أبو شقرا لرئاسة الجامعة

بعد عودتي إلى بيروت ودخول الأساتذة إلى الملاك، استمرّ إضرابهم لتسوية أوضاعهم. وفي هذه الاثناء تبلّغت خبر تعييني في جنيف. وأعلمت بذلك العمداء في



اجتماعنا الدوري نهار الثلاثاء. كما أعلمتهم بأنني أرشح مكاني العميد راجي أبو شقرا، فوافقت الأغلبية باستثناء بعض المرشحين، وبذلك كشفتُ جميع أوراقي لعلمي بأن الجميع في النهاية سيقف موقفي، ولظني بأن كبار المسؤولين موافقون. وبعد مقابلة الرئيس الحص، صُدمت من موقفه المتغيّر تماماً عمّا كنت أنتظر. فقد تساءل لماذا يجب أن يكون المرشح مارونياً ؟ فقلت لأن الله خلقه هكذا. ما ذنبه هو؟ معتبراً أن اعتراض الرئيس الحص من باب المزح. إلاّ أن الرئيس الحص أصرّ على موقفه. وقد حاولت مع الدكتور نصرالدين محاورته دون جدوى. بالنسبة للدكتور الحص، العميد أبو شقرا رجل ممتاز، إنما لا يمكنه أن يوافق على تسمية ماروني، حتى بالوكالة. لم أصدق ما أسمع ولم أفهم موقفه بالضبط. وأضاف الدكتور الحص يقول إن أكبر العمداء سناً له الحق بأن يخلفني في الرئاسة. فقلت إنه ليس هناك نص قانوني يذكر ذلك، إنما العرف الجامعي هو في هذا المنحى. قلت في نفسي سأحاول الكرّة ثانية.

وفي حديث اشترك فيه فيما بعد، عدد كبير من العمداء رافقوني إلى منزله، احتدّ النقاش بين الرئيس الحص وبين الدكتور نصرالدين حول من يحقّ له أن يخلفني. ولمّح الرئيس الحص إلى أن هذا الحق يعود إلى العميد الدكتور هاشم حيدر، بصفته أكبر العمداء سناً والدكتور نصرالدين قال إن أكبر العمداء سناً هو العميد الدكتور ميشال عاصي الغائب عن هذا الاجتماع. وعندما وصل النقاش إلى قول الدكتور نصرالدين بأن العمداء مكلّفون من قبل رئيس الجامعة وله الحقّ بإلغاء هذا التكليف وتعيين سواهم بطريقة تجعل الدكتور راجي أبو شقرا أكبر العمداء سناً، ارتفعت نبرات صوت الدكتور الحص فقال منفعلاً: وأنا، بما لي من صلاحيات دستورية، أوقف سفر الدكتور طعمه. فخفت عليه وحزنت جداً لغضبه غير المبرر، فتدخلت قائلاً للرئيس الحص: "لم أكلف الدكتور نصرالدين التكلّم باسمي، وأنا لا أُقدم على عمل يجعلك غاضباً أو يضرّ بالجامعة أو ينال من كرامة زملائي العمداء. رئيس السن، شئنا أم أبينا، هو العميد بالتكليف الدكتور عاصي. وهناك سابقة في الجامعة اللبنانية، فبعد انتهاء ولاية الدكتور إدمون نعيم سنة ١٩٧٦، تسلّم الرئاسة مكانه عميد معهد الفنون بالتكليف الدكتور عباس علم الدين وبقي في

منصبه حتى سنة ١٩٧٧. وما ترشيحي للدكتور راجي أبو شقرا إلاّ من باب الغيرة على مصلحة الجامعة لقناعاتي بقدرته على تسلّم الدفة في هذه الظروف الحرجة". ثمّ أضفت على سبيل ترطيب الأجواء، "على كلّ أنا مستعد أن أرشح عميداً آخر لهذا المنصب من غير طائفة". وكنت انتظر ألاّ يوافقني الرئيس الحص على ذلك. لكنه أجاب فوراً بأنه موافق.

بعد عودتنا من هذا الاجتماع الهائج، أحببت أن أعرف موقف الرئيس الجميل. فكان موقفه واضحاً: أنه لا يوافق إلاّ على الدكتور راجي أبو شقرا رئيساً بالوكالة، وإلا فلا مانع عنده من أن يحلّ مكاني رئيس السن الدكتور عاصي الذي سبق واجتمع به. ومع هذا، وكما وعدت الرئيس الحص، أعددت مشروع مرسوم باسم العميد الدكتور روبير حنا وأخذت توقيع الرئيس الحص عليه ورفعته إلى رئاسة الجمهورية.

فيما بعد، وقبل أن يصدر مرسوم وضعي خارج الملاك، سافرت إلى باريس في ٧ تموز وبقيت فيها بانتظار تسلّم وظيفتي الجديدة في منتصف آب ١٩٨٨. وقد بقي مرسوم وضعي خارج الملاك دون توقيع حتى آخر يوم من ولاية الرئيس الجميل. وكان الدكتور نعمه قد قال لي: إذا جرى انتخاب الأستاذ رينه معوّض رئيساً جديداً للجمهورية سيبقى مشروع مرسومك دون توقيع، لأن الرئيس الجميل سيترك مثل هذه الأمور إلى خلفه الذي يعرف الجميع بأنه لن يستغني عنك. وفي الواقع نقلت إليّ السيدة نائلة معوض فيما بعد، وأنا أعزيها بمقتل زوجها في منزلها في باريس، بأن الرئيس الشهيد كان سيكلّمني هاتفياً في اليوم التالي لمصرعه. وكنت قد اجتمعت به عدة مرات في باريس قبل انتخابه.

## المعاملات الأخيرة قبل ترك الجامعة

كان همّي قبل أن أترك الجامعة إنهاء معاملات التصديق على ميزانيتها، ولذا اجتمعت مراراً بالرئيس الحص، بصفته وزيراً للتربية وبكبار موظفي وزارة المالية وباللجنة المالية في المجلس النيابي. ولأول مرة في تاريخ الجامعة، على ما أظن، تمكنّا



من تصديق الموازنة في التاريخ المحدد لذلك، أي قبل نهاية السنة المالية في ٣٠ حزيران. وكانت زياراتي للمجلس النيابي، القريب من مكتبي قرب المتحف، مناسبة لتوديع من وقف من النواب الكرام إلى جانب الجامعة في أحلك الظروف.

وكنا قبل الدخول إلى قاعة الاجتماعات نلتقي في مكتب نائب رئيس مجلس النواب، الذي يتحوّل أحياناً إلى قاعة انتظار نظراً لضيق المكان. وأذكر مرّة أن النائب الأستاذ إدمون رزق بادرني بالكلام على مسمع من زملائه النواب: " أنا زعلان منك." أجبته متسائلاً: "خير إنشاء الله؟" قال: "لقد أقمت دعوى على الجامعة ولم تتصل بي لنتباحث بالموضوع؟" قلت: "طبعا الدعوى هي بخصوص إيجار غير عادل؟" أجاب: نعم، بخصوص إيجار مبنى كلية الصحة العامة." قلت: "من كثرة الدعاوى في شأن الإيجارات وتشابهها، أجزت لأمانة السر في الجامعة تحويل مثل هذه المعاملات إلى محامي الجامعة مباشرة، دون أن أنظر فيها." إذا أحببت أن تسمع وجهة نظري فهي تتلخص بأن أصحاب الملك مظلومون، ولا ينصفهم إلاّ تعديل قانون الإيجار، والأمر بيد السادة النواب. فما عليكم وعلى زملائكم النواب الكرام إلاّ الدخول إلى القاعة المجاورة والعمل على إجراء هذا التعديل." وما إن انهيت كلامي هذا حتى سمعت اصواتاً تقول: "غلبك رئيس الجامعة، يا إدمون."

## الدكتور ميشال عاصي رئيساً بالنيابة

وقبل بدء العطلة الجامعية الصيفية لسنة ١٩٨٨، وجهت كتاباً إلى العميد الدكتور ميشال عاصي، أطلب منه ان يتسلّم منصب رئاسة الجامعة أثناء غيابي بصفته أكبر العمداء سناً، وفقاً للتقاليد الجامعية وللعرف السائد.

# فهرست

# المؤلِّف

تخرَّج جورج طعمه في الجامعة اللبنانية سنة ١٩٥٥، حاملاً شهادة الكفاءة في التعليم الثانوي المبنيَّة على إجازة تعليميَّة في العلوم الطبيعية. مارس التدريس في مختلف مراحل التعليم الابتدائي فالثانوي ثم الجامعي. عُيِّن مديراً للمدرسة النموذجية التابعة لدار المعلمين ومرشداً فنيّاً للتعليم الثانوي.

سنة ١٩٦٢ أصبح رئيساً لقسم تدريس العلوم في كليَّة التربية في الجامعة اللبنانية، ومنها انتقل سنة ١٩٦٩ إلى كلية العلوم حيث انتخب سنة ١٩٧٢ رئيساً لقسم العلوم الطبيعية، بعد ترفيعه إلى رتبة أستاذ للتعليم العالي، واستمر أستاذاً حتىْ بلوغه سن التقاعد سنة ١٩٩٦. عُيِّن عميداً لكلية العلوم سنة ١٩٧٨ إلى أن أصبح رئيساً للجامعة اللبنانية سنة ١٩٨٠.

في عهده انطلقت كليات الهندسة والزراعة والصحة والعلوم الطبيَّة، وأدخل تدريس العلوم الاقتصادية والكومبيوتر وغيرها. عُيِّنَ سنة ١٩٨٨ مديراً لمكتب التربية الدولي التابع لليونسكو في جنيف حتى نهاية شهر أيلول من عام ١٩٩٢. بعدئذٍ عاد إلى لبنان فَعُيِّن سنة ١٩٩٣ رئيساً لمجلس إدارة المجلس الوطني للبحوث العلميَّة، واختارته الأمم المتحدة سنة ١٩٩٥ مستشاراً في المركز الدولي لتقنيات البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باشر الأبحاث العلمية مع زوجته الدكتورة هنرييت صبَّاغ طعمه، منذ سنة ١٩٥٧، ونال على أساس أبحاثه التي أجراها في لبنان، دكتوراه من الدولة الفرنسية ودكتوراه من جامعة تولوز فرنسا. لهما معاً عدَّة مؤلفات تتعلق بالتربية البيئية والإيكولوجية، وأكثر من خمسين منشورة علميَّة. يحمل وسام جوقة الشرف ووسام السُعَف الأكاديميَّة من الدولة الفرنسية.